العلوم الاجتماعية

مجلّة دوريّة مُتخصّصة تَصْدر عَن مَركَز الأبحَاث في مَعهَدِ العُلوم الإجتماعيّة في الجَامِعَة اللبنانيّة

العدد السابع عشر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

- مؤشرات التنمية المستدامة في التخطيط المجالي — كميل الأشقر
- مفهوم الجاه عند العرب — غسان الخالد
- نظرة الى الإنسان في الإطار الأخلاقي - الاجتماعي — إيلين دمعة
- الأمن الغذائي العربي، الخيار الصعب في إطار العولمة — راغدة جريج
- معهد العلوم الإجتماعية : المعلول والعلة

قراءة إتنوغرافيّة في الأنموذج الإجرائي الخاص — محب شانه ساز

Les Sciences Sociales

Revue publiée par le Centre des Recherches à l'Institut des Sciences Sociales (U.L.)

No. 17 Janvier 2014

❖ Réflexions psychosociales sur l'enfance agressée au Liban — Christiane Saliba Sfeir

العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: فردريك معتوق
عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: مها الكيّال
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الرابع
تلفون: ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٨٨٢
E. mail: Baudar2000@hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن ٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ و٧ آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشِرَتْ أو أُرسِلَتْ للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسَلَة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسَلَة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تُنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

مؤشرات التنمية المستدامة في التخطيط المجالي	كميل الأشقر	٥
مفهوم الجاه عند العرب	غسان الخالد	٢٧
نظرة الى الانسان في الاطار الأخلاقي ـ الاجتماعي	إيلين دمعة	٤٣
الأمن الغذائي العربي، الخيار الصعب في إطار العولمة	راغدة جريج	٦٥
معهد العلوم الاجتماعية: المعلول والعلة قراءة إتنوغرافيّة في الأنموذج الإجرائي الخاص	محب شانه ساز	٩٩
Réflexions psychosociales sur l'enfance agressée au Liban	Christiane Saliba Sfeir	3

مؤشرات التنمية المستدامة في التخطيط المجالي

كميل الأشقر(*)

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة «مفهوم التنمية المستدامة» ربطاً بالتخطيط المجالي، في محاولة لتحديد العلاقة بينهما. تهدف ايضاً الى مساءلة مفهوم الاستدامةبوصفه رهاناً من رهانات التنظيم المدني، كما تتطرق الى دور لمفهوم التراث والسياحة البيئية في رفد العملية التنموية من خلال مَثَل محاولات التنمية في منطقة الشوف الأعلى في لبنان.

سنتناول البحث بالعلاقة بين مفهومي الاستدامة وتخطيط المجال من خلال «مؤشرات» تشكل شبكة قراءة لعوامل الاستدامة في أعمال التخطيط(١) ـ وهي أعمال تعني جملة فاعلين هم بازدياد مستمر، خصوصاً بعد استعادة البلديات في لبنان مشروعيتها الانتخابية منذ سنة ١٩٩٨(٢) ـ عبر دراسة ميدانية تتناول ثلاث قرى في منطقة الشوف الأعلى في لبنان.

نشهد في الشوف الأعلى الذي يضم اثنتا عشر قرية منضوية تحت اتحاد

(*) أستاذ في معهد الفنون الجميلة، الفرع الرابع، دير القمر.

(١) تشكل هذه المؤشرات، والمستندة الى أعمال عدد من الباحثين (Bell et Morse, 2008, Tanguay, 2009)، شبكة تحليلية تسمح بتلمس العلاقة بين مفهومي التخطيط والاستدامة كما نعالجه من خلال هذه الدراسة.

(٢) الى جانب المؤسسات الرسمية المعنية بالتخطيط (المجلس الأعلى والمديرية العامة للتنظيم المدني، مجلس الإنماء والإعمار، وزارة البيئة...)، يبرز دور البلديات كسلطة محليَّة منتخبة، إضافة الى مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات غير حكومية، أحزاب،...) وسائر المواطنين المعنين حكماً بأعمال التخطيط من خلال انعكاس نتائجه عليهم، ولأن التخطيط هو بالمفهوم العلمي، خيار مجتمعي في إدارة المجال له امتداد زمني هام.

بلدي[1]، ومنذ العام ٢٠٠٤ على وجه الخصوص، اتجاهاً تنموياً على ارتباط وثيق بمفهوم الاستدامة، نتلمس ذلك من خلال ظهور «دراسة التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام» بموجب محاضر موقعة من المديرية العامة للتنظيم المدني وموضوعة قيد التنفيذ[2] والتي تلحظ مناطق حماية واسعة، إعداد «الخطة المبسطة للتنمية المحلية» ضمن برنامج آرال الممول من الاتحاد الأوروبي والذي نفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في حينه. كما سبق ذلك الحدث الأبرز عبر قانون إنشاء محمية أرز الشوف الطبيعية (قانون رقم ٥٣٢ / ١٩٩٦)... بالإضافة الى عديد من الأعمال التنموية الدائرة في فلك محمية أرز الشوف.

وقع اختيارنا في الدراسة الميدانية، على عينة تمثيلية من قرى الاتحاد بناءً لمعطيين: الأوّل مبني على تقرير أعد من قبل مجلس الإنماء والإعمار[3] والذي

---

(١) وهي: معاصر الشوف، بطمة، المختارة، خريبة الشوف، بعذران، عين قني، عمَّاطور، حارة جندل، باتر، مرستي، جباع الشوف ونيحا الشوف.

(٢) نشير هنا الى أن تسمية «تصميم توجيهي ونظام تفصيلي عام» غير موجودة في قانون التنظيم المدني (أنظر المادة السابعة والمادة الثامنة من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٩/ ١٩٨٣ كما يمكن للاستزادة مراجعة أعمال محمد فوّاز ولا سيما كتابه: » سياسة التنظيم المدني في لبنان والصادر عن نقابة المهندسين في بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٠). فإما ان يكون تصميماً ونظاماً توجيهياً لا يفرض على الأفراد، او تصميماً ونظاماً تفصيلياً يفرض على الأفراد من **تاريخ صدوره بمرسوم**، في حين ان المذكور اعلاه هي مشاريع مراسيم غير مصدقَّة. لا نبتغي هنا مناقشة المسألة القانونية رغم أهميتها كونها تخرج عن أهداف دراستنا، ولكن نورد التفسير الذي أعطاه المدير العام للتنظيم المدني بالتكليف الياس الطويل، حيث «يعتبر ان قرار المجلس الاعلى للتنظيم المدني يصبح نافذاً ويعمل فيه فور صدوره لحين توقيع مرسوم بتطبيقه!» (مجلة الاقتصاد والاعمال اللبنانية، عدد كانون الثاني/ شباط ٢٠١٢، ص ٦٤)، في حين ان المادة ١٢ من قانون التنظيم المدني تؤكد على نفاذ التصاميم اعتباراً من تاريخ صدورها بمرسوم عن مجلس الوزراء.

(٣) يحمل هذا التقرير عنوان: البحث الاجتماعي السريع، وهو يأتي في سباق: «مشروع التنمية الاجتماعية» الذي نفذه مجلس الانماء والاعمار بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ بتمويل من البنك الدولي، وتحت شعار «التنمية المتوازنة». يحدد هذا التقرير تجمع الفقر ضمن قرى إتحاد بلديات الشوف الاعلى بمعاصر الشوف، بعذران، الخريبة، مرستي، جباع وبطمة.

يحدد «تجمع الفقر» في منطقتي الشوف وعاليه والثاني مبني على علاقة هذه القرى المباشر بمحمية الشوف الطبيعية والتي تمثل «الحدث الإنمائي» الأبرز، وهذه القرى هي: معاصر الشوف، بعذران، وخريبة الشوف.

مستند رقم ١ : صورة بانوراميه لبعض قرى الشوف الأعلى
ملتقطة من قرية بعذران

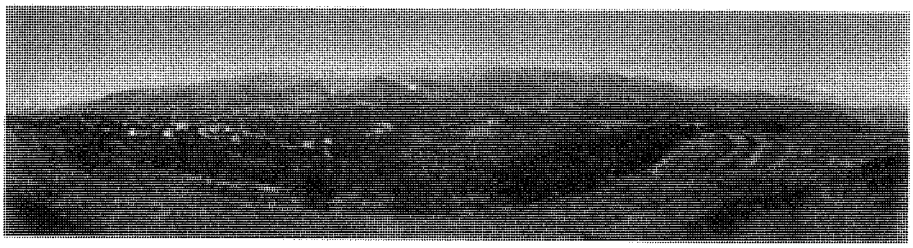

المصدر: كميل الأشقر، ٢٠١٣

قبل الانتقال الى دراسة التنمية المستدامة وعلاقتها بتخطيط المجال، ضمن نطاق محدد، لا بدَّ من وضعها في سياقها التاريخي بوصفها «نظرية في التنمية».

من «التنمية» الى «التنمية المستدامة»؟

اكتسبت «التنمية» منذ استخدامها في خطاب الرئيس الأميركي ترومان سنة ١٩٤٩، ذي النقاط الأربع، والذي يقول «**بالاستفادة من تقدمنا الخاص والتقدم الصناعي المتاح لتحسين وإنماء المناطق المتخلفة**» ربطاً مباشراً بمفهوم قائم على الصناعة والتقدم الاقتصادي، جوهره تكنولوجي ومركزه الدول «المتقدمة». وقد بدا ايضاً ذا نزعة إرادوية خارجة عن الإطار «الطبيعي» للتنمية المتمثل بالتاريخ والتطور الحضاري ومعنى النمو. فالنمو بوصفه تعبيراً عن الحركة، ليس بمفهوم جديد، لكن ما هو كذلك يكمن في نقل النمو من تراكم لقيم استعمالية ذات جوهر قوتي، الى تراكم لثروات ذات جوهر تبادلي (العبيدي، ٢٠١١)، وذلك مع ظهور الثورة الصناعية وما وفرته من فائض في الإنتاج مبشرةً بالتنمية

كخلاص من الشقاء والتخلف[١].

إذا كان من الممكن حصول نمو من غير تنمية فإن تصور العكس مستحيل، فالنمو هو علّة التنمية، غير ان هذه الأخيرة لا تعدو كونها أداةً لاستمرار النمو على مستوى موافق لخيارات مجتمعية، حيث أنها «**التعبير، والتظاهرة الأيديولوجية لتيار من الفكر، من الرأي، مترجم الى أرض الواقع بواسطة سياسة**»[٢]. والتنمية، من ناحية عملية، تعني مسارين: نمو وتوزيع، وهما غالباً ما لا يلتقيان بل يتنازعان ويواجه كل واحد الآخر[٣]. فلكي تكون تنمية لا بد من موازنة حقيقية بين المسارين تحت راية الحرية، فإذا كانت الثروة ليست الشيء الذي ننشده، لأنها مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر (أرسطو)، فإن التنمية ليست أيضاً غايةً، بل وسيلة للحصول على قدر أكبر من الحرية[٤]، هي بدورها رافعة تنموية، عمادها التنمية البشرية غايةً ووسيلة.

والتنمية تأخذ صيرورتها في المجال الطبيعي والاجتماعي، مما يتطلب تدخلاً للإنسان في محيطه، هذا التدخل وان اتخذ منحىً اقتصادياً في البداية،

---

(١) عرف المجتمع الصناعي صراعاً فكرياً حاداً حول طرق تحقيق هذا الخلاص. فقد رأت الماركسية في هذا النمو الصناعي مرحلة من مراحل التطور الإنساني لا بد منها قبل التحول الى مجتمع الحرية والعقل عبر تحويل النظام ونفيه، في حين رأى اوغست كونت ان النمو المتزايد يؤدي الى تحقيق الحرية والعقل عبر تحول آلية الصراع في المجتمعات الى وفاق في المصالح تمنع التغيير رافضاً نفي النظام ومكتفياً بالتأمل فيه وإصلاحه. لا يشكل هذا الخلاف الجوهري في الفلسفة الاجتماعية للتنمية من حيث صيرورتها مادةً لبحثنا، ولكن نكتفي بإقرار وجهتي النظر بكون الحرية ومجتمع العقل من المراحل الطبيعة في المسار التنموي، لا بل نظنها في أساسها.

(٢) Wackermann Gabriel, 2005: géographie du développement, ed. Ellipses, Paris, p. 27.

(٣) KHURI, Fuad¤ Leadership and developpement in arab society, pub. Center of arab and middle east studieš AUB, Beirut, p. 1.

(٤) ارسطو، في أمارتيا صن: التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد٣٠٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

الا انه عرف محوران رئيسان لاحقاً: الاجتماعي والبيئي (Pinchemel, 1985)[1]. يكمن الموازنة بين المحاور الثلاثة (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) في جوهر ما بات يعرف بالتنمية المستدامة[2] كما تم الإعلان عنه في قمة الأرض في الريُو سنة ١٩٩٢.

يشهد مفهوم التنمية المستدامة في ايامنا هذه رواجاً لافتاً، وقد اصبح من المفاهيم المسيطرة والتي قلما نجد «من يجرؤ» على انتقادها، فهي منبع

(١) In Fayolle, R. et G. A. Tanguay(2011). *«Les indicateurs urbains de développement durable et l'aménagement du territoire»*, *Télescope*, vol. 17, n° 2.

(٢) ترافق الحديث عن التنمية بنظريات تطورت وفق روح العصر والإيديولوجيات السائدة وصولاً الى التنمية المستدامة. يمكن لنا، ان نوجزها بما يلي:

نظريات التنمية		
النظرية	المبادئ الرئيسة	نقد ومصير النظرية
نظرية النمو (نظرية التحديث)	النمو والتنمية متلازمان. لحاق الدول النامية بتلك «المتطورة» بواسطة مساعدات خارجية.	فشل شهير خلال ستينيات القرن المنصرم، ما عدا البلدان الصناعية للباسيفيك.
نظرية التبعية	الفروقات السوسيو ـ مجالية قابلة للذوبان من خلال تنمية آلية المركز.	لا نماذج ولا أمثلة حسيَّة لها حتى الآن.
نظرية التخطيط المركزي	تأميم الاقتصاد، نظام جماعي للإنتاج، ديكتاتورية البلوريتاريا.	فشل في المرحلة البعد ـ صناعية، دول في حالة انتقالية «لاقتصاد السوق».
النموذج النيوليبيرالي	تنحي الدولة عن التزاماتها الإجتماعية، تحرير الأسواق.	تقوية الشروخاتالسوسيو ـ مجالية، فشل في الدول النامية.
مفهوم «النسبة الثقافية الى التنمية».	أخذ الثقافات والتقاليد بعين الاعتبار، تأكيد ضرورة الاهتمام بعلم اقتصاديات الأجناس والعروق البشرية «والبصمات الدينية».	صعوبة تأكيدها، علماً ان تأثيرها يظهر في نظرية التنمية المستدامة وفي التيارات اللاحقة.
مفهوم التنمية المستدامة	اعادة تعريف اهداف التنمية من منظور بديل للتنمية الحالية، نقد لنظريات النمو، لجم التوسع لتهيئة المجال امام «تنمية مستدامة».	مفهوم استراتيجي لـ «تعظيم» الموارد المتوافرة، وحمايتها. لا يوجد أي نظام اقتصادي مبني على هذه النظرية حتى الآن.

* مؤطر يستند الى أعمال كروتزمن (Kreutzmann, 2003).

«للإيجابيات» كما انها حجة «ممتازة للبيع» وهي مرادف للصورة الجيدة للشركات والمدن والبلدان[1]. بالرغم من عدم قيام اي نظام اقتصادي مبني على هذه النظرية حتى الآن، يأخذ هذا المفهوم حيزاً هاماً من اهتمام فئات واسعة من الناس، ويشغل مكانة هامة في أدبياتهم. أمام هذا الانشغال بالاستدامة، أي دور يحتله التخطيط المجالي والتنظيم المدني عامةً في رسم رؤية واستراتيجية على علاقة بهذا المفهوم؟

مؤشرات تعلّق التنمية المستدامة بتخطيط المجال

يعرَّف تخطيط المجال بغائيته والتي يمكن ان نردَّها الى معالجة تناقضات مجالية، تلك التي تنمو عادةً بسبب النشاطات البشرية المتنوعة والتي تتعامل بشكل اساس، مع البيئة، التراث المبني والموارد الطبيعية.

يظهر التخطيط المجالي اذاً كتدخل ارادوي للإنسان في محيطه، وهو يقع في اولويات التنظيم المدني. بالرغم من عدم معرفة التنظيم المدني منهجاً أبستمولوجيا واضحاً في مقاربته، فهو يقوم على جملة إجراءات تأخذ صيرورتها ضمن مجال محدد ومعروف في الغالب. هذه الإجراءات تحددها أهداف ورهانات مؤنسنة بالرغم من تعاملها مع جملة فاعلين غير البشر كالطبيعة والتجهيزات والمناخ. ولأن غاية التنظيم المدني إنسانية بالدرجة الأولى، ولأنه تعبير ضمن المجال في الصيرورة مهما كان هذا التعبير (مخططات، قوننة، تدخل مباشر «جراحي»...) فإن الرهانات البشرية المختلفة هي حكماً من رهاناته، لذا نجد للتنمية حيزاً هاماً ضمن هذه الرهانات، توجه عمليات التخطيط وتقوده، ولكن تصبح من نتائجه أيضاً. وكما ان الموازنة بين محاور التنمية الثلاث (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) هو من صلب اهداف التنمية المستدامة، كذلك الحال بالنسبة للتخطيط المجالي مما يحكم بوجود علاقة

(١) Fayolle, R. et G. A. Tanguay (2011). *«Les indicateurs urbains de développement durable et l'aménagement du territoire», Télescope*, vol. 17, n° 2 p. 50.

بينهما. غير انه يجب ملاحظة الاختلاف ايضاً كون تخطيط المجال يعني «المجال» مباشرةً في حين ان التنمية المستدامة مفهوم اوسع يمكن ان يحوي او لا يحوي بعداً مجالياً مباشراً.

للتحقق من «استدامة» سياسات واستراتيجيات التنمية، قام عدد من الباحثين (Bell et Morse, 2008, Tanguay, 2009) بوضع «مؤشرات التنمية المستدامة» والتي تهدف الى «قياسها. بلغت هذه المؤشرات ١٨٨ بدايةً، غير ان دراسات تطبيقية خلصت الى حصرها بـ ٢٩ مؤشراً تصف كل مجالات الاستدامة.

من بين هذه المؤشرات، احدى عشر تبدو على علاقة مباشرة بتخطيط المجال (Fayolle et Tanguay, 2011). سنحتفظ في دراستنا هذه بخمسة منها نظراً لأن البعض الآخر، لا يمكن استخدامه لغياب قاعدة بيانات علمية تسندها، كقياس تركز جزيئيات PM10 او اصدارات GES[1] او قياس مستوى الضجيج وغيرها. في المقابل سنعمد الى إدخال مؤشر جديد يسعى الى قياس مدى الإهتمام بالإرث المبني او الطبيعي على علاقة مباشرة بالمجال. إذا كان تعريف التنمية المستدامة، وفقاً للوكالة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٧) هي «**طريقة تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون ان تحرم الأجيال القادمة من تلبية حاجاتها**»، فإن التراث والموقع يحتوي على غنى وتاريخ يجب الإفادة منه و«توريثه» للأجيال القادمة. لقياس هذا المؤشر نقترح ان ننظر الى عاملين: مدى التعرف على المواقع الأثرية بهدف حمايتها ومستوى التعامل الحالي معها من منظور الترميم او الحفاظ. لا بد اخيراً من التطرق الى مدى قبول الناس باستراتيجيات التنمية من خلال مؤشر «المخالفات» والذي وان كان لا يطال تخطيط المجال بشكل مباشر، يؤثر فيه من خلال مفهوم المشاركة.

نحصل بذلك على ستة مؤشرات رئيسة سنعالجها في دراسة الحالة:

---

(١) الـ PM10 هي جزيئيات موجودة في الهواء، اصغر من ١٠ ميكرون، مسؤولة عن بعض امراض القلب والتنفس. الـ GES تعني الغازات التي يشكل انبعاثها سبباً رئيساً لمشكلة الاحترار العالمي.

- سياسة او استراتيجيات التنمية المستدامة.

لا بد لكي تكون تنمية مستدامة، ان تترافق بإرادة قوية لتكييف المجال مع شروط الاستدامة. لا بد ايضاً من مشاركة فاعلة من المواطنين وهيأته المدنية كخيار مجتمعي، يضع في أولوياته المحافظة على التنوع البيولوجي، تكثيف المساحات الخضراء تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليل استخدام النقل الفردي. . .يمكن قراءة هذه العناصر من خلال مخططات تصنيف المناطق والنظام التفصيلي والشروط الخاصة التي يمكن ان تتضمن شروطاً للحفاظ وترشيد استعمال الأراضي.

- مساحة المناطق الطبيعية المحافظ عليها.

الحفاظ على مناطق طبيعية بواسطة قرارات او من خلال التصنيف التفصيلي هو في صلب تخطيط المجال ويعكس الأهداف التي تقف وراء أهمية مساحتها.

- البصمة الايكولوجية

وهي تقاس بالهكتار المربع الإجمالي، وتعني كم من «مساحة الأرض والمياه تحتاج مجموعة بشرية ما، لتأمين مصادر حاجاتها الاستهلاكية ولامتصاص مخلفاتها» (Global Footprint Network, 2009). ان علاقة هذا المؤشر بتخطيط المجال واضح، كل قرار تنظيمي يؤثر بالبصمة الايكولوجية، فالسماح بإقامة بيوت زراعية مثلاً بمساحة قصوى محددة يختلف وقعه عن تركه لقاعدة الاستثمار العام.

- كثافة السكن ضمن المناطق المأهولة.

ان عامل الكثافة المراد ضمن النظام التفصيلي لمنطقة ما، يعكس خيارات استراتيجية هامة على علاقة بالاستدامة. لا بد من الاشارة الى علاقة هذا القرار بواقع المجال الموجود والكثافة الحاصلة فعلاً. فخيار الكثافة المرتبط باختلاط وظيفي واجتماعي يساعد على الاستدامة، ولكنه يزيد من الضغط على الموارد والطبيعة في جدلية محيَّرة. في حين ان الكثافة

المنخفضة وفصل الاستخدام يذهبان عكس مسار الاستدامة، لكن تأثير كثافة منخفضة على المشهد الطبيعي يبقى أقل وطأة.

- استخدام النقل المشترك

تشكل البنية التحتية للنقل المشترك (طرقات، مواقف باصات...) خياراً يجب ان يدرس ضمن إطار الكثافة السكانية والحالة الاجتماعية للسكان كي يكون مجدياً. بالتالي فإن تركيز المنشآت المرتبطة بالنقل المشترك ان وجدت، لا تكون إطلاقيه ضمن المجال، بل يحكم تركيزها خيارات تنظيمية تقود او لا تقود الى الاستدامة.

- المحافظة على التراث التاريخي او الطبيعي.

يتم مقاربة هذا المؤشر، كما نقترح، من خلال اهمية الإحصاءات والتوثيقات للمواقع التراثية، وحالتها الراهنة وما يرصد لها من مشاريع ترميم او حفاظ.

دراسة حالة (قرى: معاصر الشوف، خريبة الشوف وبعذران).

تتناول دراسة الحالة فترة زمنية حديثة نسبياً، حيث لم تطل هذه القرى «خطط التنمية» التي عرفها لبنان مطلع الاستقلال شأن معظم قرى الريف اللبناني[1].

(١) شهد لبنان «كلاماً وخططاً» تنموية منذ سبعينيات القرن المنصرم، خصوصاً مع إنشاء مجلس التصميم عام ١٩٥٣ ووزارة التصميم عام ١٩٥٤ وما عرف آنذاك «بالثورة الإنمائية» (عثمان ابراهيم: موريس الجميل والثورة الإنمائية اللبنانية، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، ١٩٧٠) بل وعرفنا الحديث على «أدب التنمية» وهو كما أورده حسن صعب (الدكتور حسن صعب هو استاذ محاضر سابق في علم السياسة في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف، عرف «بمفكر الإنماء في لبنان، مؤسس ندوة الدراسات الإنمائية) أدباً «لا تتيسر استساغته الا لفيلسوف اتقن العلوم الاقتصادية، واحاط بالتاريخ، وتخرج في الهندسة المدنية، واعتمد الجغرافيا والانتربولوجية موضوعين فرعين لشهادته، ودرس بعد التخرج موضوع علم النفس الاجتماعي الحديث».

تقع القرى الثلاث (معاصر الشوف، خريبة الشوف وبعذران) ضمن النطاق البلدي لاتحاد الشوف الاعلى. تشكل مجتمعة ثلث الاتحاد من حيث المساحة، وهي جزء هام من محمية أرز الشوف ونطاقها الحيوي. تقع في أقصى جنوب شرق قضاء الشوف، تبعد عن العاصمة بيروت حوالي ٦٠ كلم وترتفع حوالي ١١٠٠ م عن سطح البحر.

شهدت هذه القرى بالرغم من الصعوبات التقنية المتمثلة في غياب اعمال المساحة الرسمية عن القرى الثلاث، فقد تم وضع التصاميم التفصيلية لها، ما يعكس ارادة واضحة في تنظيم المجال على ارتباط بمحمية ارز الشوف. فالشروط الخاصة للبناء تفرض الحفاظ على الأشجار عبر منع اقتلاعها خارج المسقط الأفقي للبناء (باستثناء المدخل) كما تفرض زرع بقية اقسام العقار بنسب دنيا تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪. اما مساحة التبليط فمحددة بين ٢٥٪ و٥٠٪ كحد أقصى. تتماشى هذه الشروط مع سياسة واضحة تضع البيئة في اولوياتها.

اما استراتيجيات التنمية، فهي تدور بشكل اساس حول نشاطات المحمية من خلال اجتذاب الزوار، حيث تزدهر تجارة المنتوجات الزراعية المنتجة محلياً في نطاق المحمية ومحيطها الحيوي (عسل، مقطّرات عشبية، مربيات، كشك...)، وبجعل هذه القرى ضمن درب الجبل اللبناني[1]، وما استتبع ذلك من بيوت ضيافة تعود لبعض مواطنيها، وبيوت خشبية تستثمر من قبل البلديات.

(١) تم تمويل انشاء درب الجبل من قبل وكالة التنمية الاميركية وبتصميم شركة إيكوديت، وهو درب بطول ٤٤٠ كلم ويمتد من القبيَّات في شمال لبنان الى مرجعيون في الجنوب، مروراً بـ ٧٥ بلدة تضم ما يقارب ٦٠ بلدية (جريدة اللواء تاريخ ٢٩ ـ ١ ـ ٢٠٠٨).

مستند رقم ٢: خريطة درب الشوف اللبناني، يظهر عليها موقع القرى الثلاث.

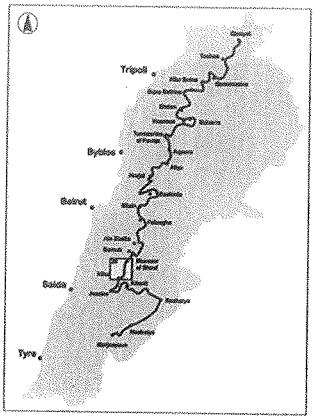

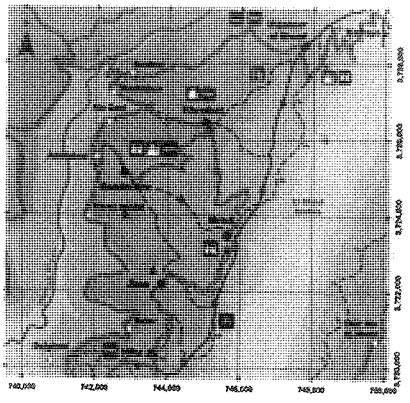

المصدر: مطبوعة من اصدارات درب الجبل اللبناني.

مستند رقم ٣: بيت الضيافة في خريبة الشوف.

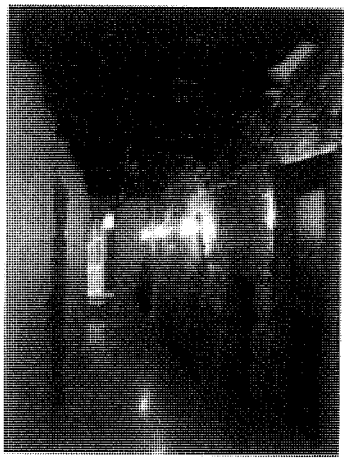

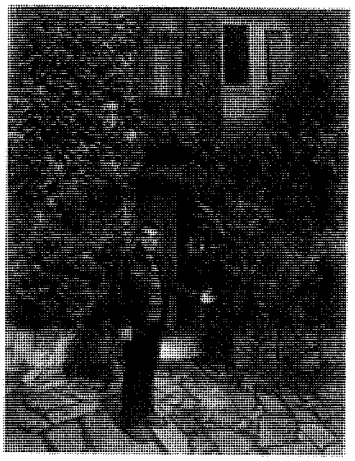

المصدر: كميل الأشقر، ٢٠١٣ ومحمية أرز الشوف.

مستند رقم ٤ : البيوت الخشبية التابعة لبلديات : معاصر الشوف، خريبة الشوف وبعذران، وهي هبة من الاتحاد الأوروبي.

المصدر : كميل الأشقر ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.

ـ مساحة المناطق الطبيعية المحافظ عليها.

يشكل مخطط بلدة معاصر الشوف مرجعية حماية للطبيعة من خلال تخصيص ٩٢,٣ ٪ من المساحة العقارية مناطق طبيعية او محمية.

مستند رقم ٥ : دراسة استعمالات الأراضي في «التصميم والنظام التوجيهي والتفصيلي العام لمنطقة معاصر الشوف العقارية.

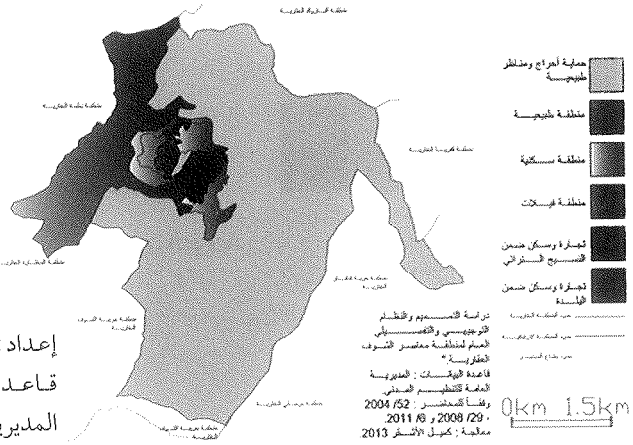

إعداد : كميل الأشقر، ٢٠١٣، قاعدة الخارطة والبيانات : المديرية العامة للتنظيم المدني

كما يشكل مخطط بلدتي خريبة الشوف وبعذران حماية بنسبة عالية للطبيعية أيضاً من خلال تخصيص ٨٦,١ ٪ في الخريبة و٧١٪ في بعذران كمناطق أحراج أو مناطق قابلة للزراعة بنسبة استثمار عام أقصى قدره ٢,٥٪ و٥٪ على التوالي.

مستند رقم ٦ : دراسة استعمالات الأراضي في «التصميم والنظام التوجيهي والتفصيلي العام لمناطق خريبة الشوف وبعذران.

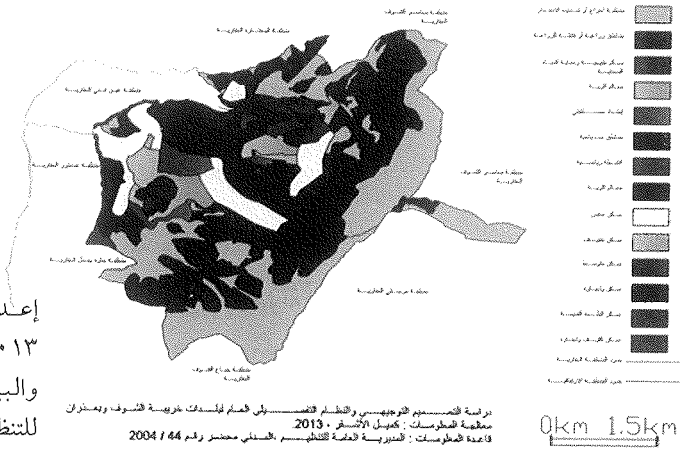

إعداد: كميل الأشقر، ٢٠١٣، قاعدة الخارطة والبيانات: المديرية العامة للتنظيم المدني

مستند رقم ٧: موقع القرى الثلاثة نسبة للمحمية ومجالها الحيوي.

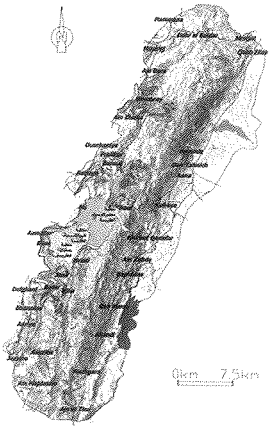

قاعدة الخريطة: موقع محمية ارز الشوف على الانترنت. معالجة: كميل الأشقر، ٢٠١٣

يتبين لنا أهمية المساحات الطبيعية المحافظ عليها والتي تتماشى مع موقع القرى الثلاث نسبة لمحمية أرز الشوف.

ـ البصمة الايكولوجية.

يتبين نيّة تحسين «البصمة الإيكولوجية» من خلال الشروط العامة والخاصة، فالسكن في المناطق المحافظ عليها في الخريبة وبعذران والمعاصر لا يخضع لشروط عوامل الاستثمار فقط، بل لمساحة قصوى محددة بـ ١٢٠م^{٢} و١٥٠م^{٢} مع شروط اخرى، كزرع بقية العقار وتحديد الحد الادنى للأشجار التي يجب زرعها نسبةً لمساحة العقار المنوي البناء ضمنه.

ـ كثافة السكن ضمن المنطقة المأهولة.

إذا ما استثنينا مناطق الحماية والامتداد المستقبلي ضمن مخططات البلدات، نجد ان معدّل الاستثمار العام للمناطق المأهولة والتي خصصت للسكن قد بلغت حوالي ٤٣٪ في معاصر الشوف و٥٧٪ في خريبة الشوف وبعذران[١].

تبدو هذه الارقام عاكسةً لكثافة متوسطة تحد من وطأة البناء على الطبيعة ومواردها، وتراعي الطابع القروي للمكان. أما الحكم عليها فيبقى قاصراً لغياب معلومات دقيقة عن الملكية العقاري، وهي معلومات لم تكن متوفرة عند إعداد المخططات، بسبب غياب أعمال المساحة الرسمية. إن واقع وجود ملكيات كبيرة، تعود لعدد محدود من الملاّكين[٢]، تخرج مساحات هامة من الأراضي المخصصة للسكن، وفق المخطط، من إمكانية استثمارها لهذه الغاية. وهذا ما

---

(١) قمنا باحتساب هذه الارقام كمعدل تثقيلي (moyennepondérée) يأخذ بالحسبان أهمية المساحات وفقاً لنظامها، ولكننا لم نتمكن من أخذ عوامل اخرى مهمة بعين الاعتبار، كتأثير مساحات القطع الغير صالحة للبناء، أو نوع الملكية الخاصة لكون الخرائط الموضوعة من قبل المديرية العامة للتنظيم المدني لا تحتوي حدود العقارات، فالمناطق المدروسة غير ممسوحة، وأعمال المساحة الجارية حالياً ما زالت غير منجزة.

(٢) ترتكز هذه المعلومة على عدد كبير من شكاوى سكان المنطقة عدم توفر عقارات صالحة للبناء.

يفسّر صعوبة ايجاد أهل هذه القرى لعقارات كافية لتلبية حاجة السكن لهم ولأولادهم.

ـ استخدام النقل المشترك.

لا توجد هيكلية واضحة لخطة نقل مشترك لسكان هذه القرى، فمع وجود بضعة اوتوبيسات تؤمن المواصلات مع العاصمة صباحاً ومساءً، يبقى الاعتماد على السيارات الخاصة أو التنقل «بالتطفل» عند الفئة الأقل يسراً.

ـ المحافظة على التراث التاريخي او الطبيعي

تحتوي منطقة الشوف الأعلى على إرث مبني هام وآثار عديدة شأن كثير من مناطق لبنان. غير ان اللافت هو مقدار الاهتمام المحلي بهذا التراث، نشهد ذلك من خلال المسح الشامل للأبنية التراثية والأماكن الأثرية التي أجراها فريق من المهندسين بمبادرة من النائب وليد جنبلاط وبمساعدة البلديات المعنية. وقد جاءت نتائج هذا المسح على الشكل التالي:

القرية	عدد المباني التاريخية	عدد المعالم الأثرية والتاريخية	عدد الأماكن الأثرية	ملاحظات
معاصر الشوف	١٣٠	١٦	٥	عدم وجود مباني او معالم او اماكن اثرية على لائحة الجرد الصادرة عن وزارة الثقافة
خريبة الشوف	٣٨	١٢	١	عدم وجود مباني او معالم او اماكن اثرية على لائحة الجرد الصادرة عن وزارة الثقافة
بعذران	١١٩	٢٩	٤	اثنان فقط من المباني موجودان على لائحة الجرد العام للأبنية التاريخية الصادرة عن وزارة الثقافة.

المصدر: نقلاً عن نتائج المسح الميداني لمشروع «حماية تراث الشوف المبني» والذي تم إطلاق المرحلة الأولى منه في حزيران ٢٠١٠.

يشكل المسح المذكور عامل استدامة على علاقة واضحة بصنع المجال. من الهام ايضاً صيانة هذا الإرث، كما نشهد من خلال عمليات الحفاظ والترميم، وعمليات إعداد مهندسين قادرين على إجراء تدخلات مؤقتة في هذه الأبنية منعاً لتفاقم حالتها في انتظار إيجاد تمويل يسمح بالترميم وفقاً لأصول العلم[1].

مستند رقم ٨: مدخل في مجمع سراي آل جنبلاط في بعذران، قبل وبعد الترميم.

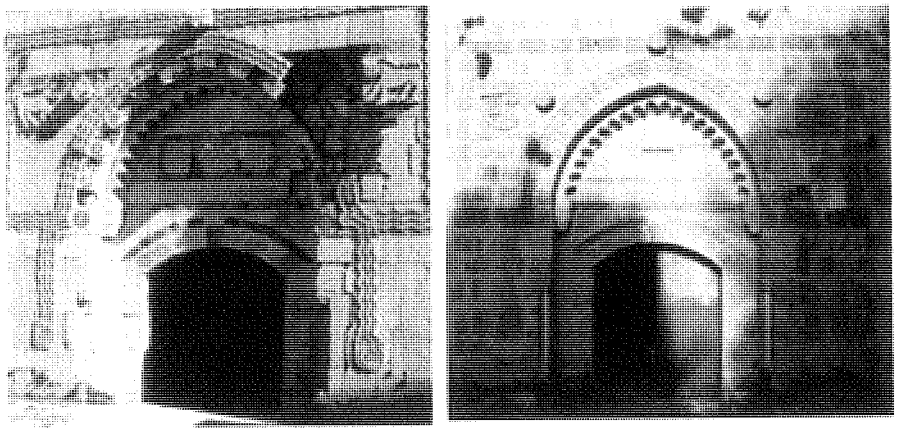

المصدر: مطبوعة من إصدار درب الجبل اللبناني ـ كميل الأشقر ٢٠١٣.

(١) نشير هنا الى مشروع إعداد ٣٧ مهندساً من اختصاصات مختلفة بهدف إيجاد كادر مهني قادر على التدخل العاجل في الأبنية التراثية بغية إيقاف تداعيها، ريثما تتوفر الإمكانات المادية لترميمها. تقوم بهذه المهمة، مجاناً، جامعة eduDMg الأميركية برعاية من جنبلاط ويجري الإعداد في المكتبة الوطنية في بعقلين. بدأ التدريب في ٩ ـ ٤ ـ ٢٠١١ وما زال مستمراً.

نتائج وخلاصة

تُظهر الدراسة مدى الارتباط الوثيق بين تخطيط المجال والتنمية في علاقة تشاركية. يؤسس تخطيط المجال كما رأينا لخيارات مجتمعية تضع، كما في الحالة المدروسة، الاستدامة في صلب أهدافها. لكن علينا في المقابل ان نتفحص في مقاربة اقتصادية الجدوى المحققة في السنوات الأخيرة ومقدار «الدعم» الذي تستحوذه هذه الخيارات من قبل المواطنين.

يظهر حجم المخالفات في نطاق المحمية اتجاهاً نحو الانخفاض، مما يمكن قراءته بقبول متصاعد بالخيار البيئي.

مستند رقم ٩: عدد المخالفات الواقعة ضمن مجال محمية أرز الشوف بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٢

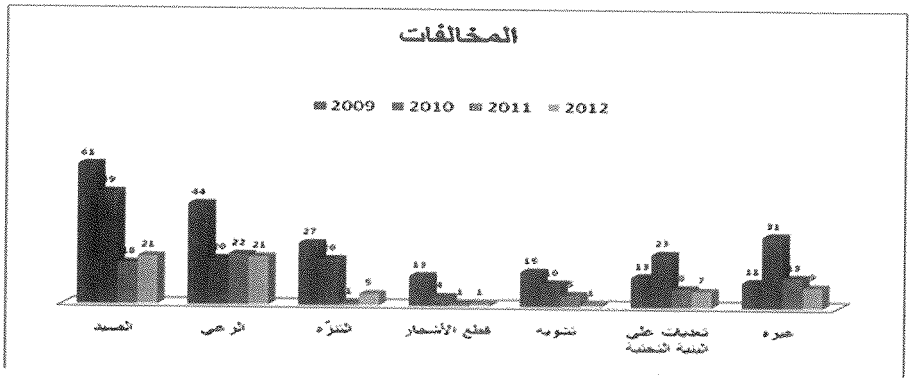

المصدر: محمية أرز الشوف ـ ٢٠١٣.

أما عدد زوار المحمية فقد عرف بعض التراجع، على علاقة بالأوضاع الأمنية وحالة عدم الاستقرار في لبنان، كذلك مداخيل التنمية الريفية، مما يدل على أهمية عامل الاستقرار في نجاح التخطيط.

مستند رقم ١٠ : عدد زوار محمية أرز الشوف
بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢

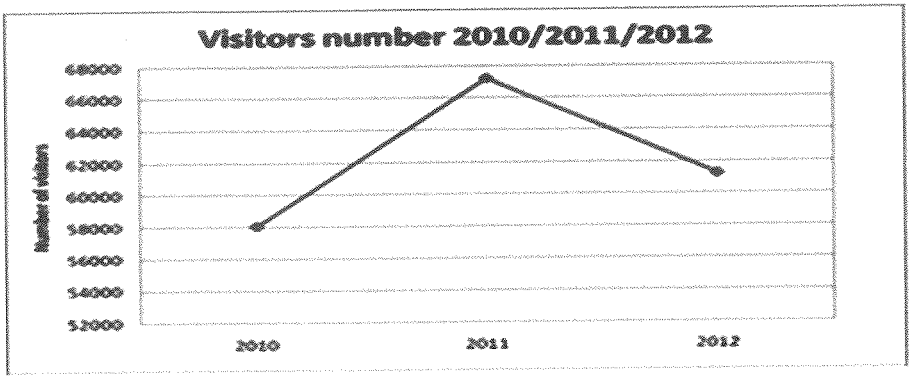

المصدر: محمية أرز الشوف ـ ٢٠١٣.

مستند رقم ١١ : مداخيل التنمية الريفيةضمن المجال الحيوي
لمحمية أرز الشوف بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢

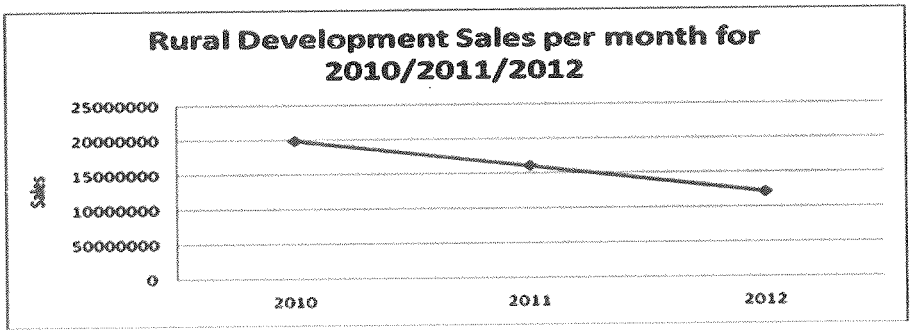

المصدر: محمية أرز الشوف ـ ٢٠١٣.

لكن الأرقام ما زالت غير مشجعة في خلق تنمية حقيقية، فقد بلغ متوسط زوار المحمية السنوي (إذا ما استندنا الى السنوات ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢) حوالي ٦٢٠٠٠ زائراً، ونزلاء بيوت الضيافة في القرى الثلاث حوالي ١٤٠٠ فإذا

احتسبنا الإنفاق المتوسط للزوار بما فيها مشترياتهم من منتوجات التنمية، نحصل على مدخول متوسط يناهز الدولار الواحد شهرياً لكل فرد من سكان هذه القرى[1].

مستند رقم ١٢ : تطور عدد زوار بيوت الضيافة المرتبطة بمحمية ارز الشوف بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٢

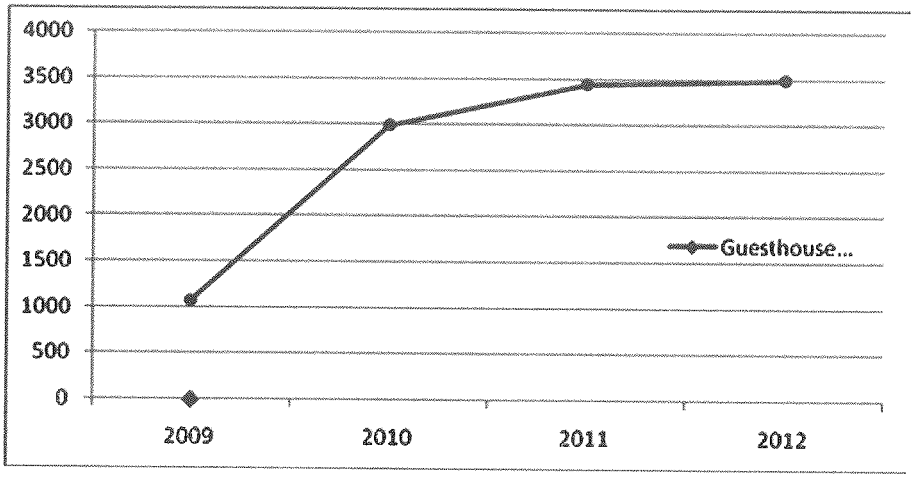

المصدر: محمية أرز الشوف ـ ٢٠١٣.

تبين هذه الدراسة ان التنمية في القرى المدروسة لا تفي بالحاجات الاقتصادية للسكان، إذا ما اخذت كخيار وحيد، وان مبادرات التنمية بالرغم من معرفتها اطاراً مؤاتياً يتمثل بإرادة واضحة في تنظيم المجال وفق رؤى ترفع لواء الاستدامة، هي بحاجة الى العمل على خيارات أخرى تسائل فلسفة التنمية المستدامة وتطرح العديد من الأسئلة حول ترابط التخطيط المجالي بالخيارات

(١) تم احتساب معدل المدخول الناتج عن نشاطات المحمية وفقاً للمعطيات التالية: عدد السكان المقيمين بشكل دائم في القرى الثلاث: ٦٢٠٠، انفاق زائر بيوت الضيافة اليومي: ٤٠$، متوسط مبيعات منتوجات التنمية: ٢٠٠٠٠$، ولم يحتسب عدد الزوار الإجمالي لأن رسم دخول المحمية يستخدم لصيانة وتطوير المحمية ولا يعود بشكل مباشر على سكان القرى إذا ما استثنينا ١٩ موظفاً يستفيدون من رواتب المحمية.

المجتمعية والوطنية العامة. إن النموذج المطروح للتنمية يشكل حالة تستحق ان تأخذ فرصتها على ان تحظى بالاستثمار الكافي في مختلف جوانب الاستدامة، أي الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، الى حين تحقيق نمو أولي كافٍ لاستدامة لاحقة. ليس هذا التأكيد بديهياً، إنما يجب مناقشته ضمن آلية تشاركية جامعة.

قائمة المصادر والمراجع:

١ ـ مراجع باللغة العربية:

- ابن خلدون، عبدالرحمن: المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩.
- بعلبكي، أحمد: حول معوقات التنمية في لبنان: مقاربة إجتماعية ـ ثقافية، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٧.
- بعلبكي، أحمد: موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية: مقاربة إجتماعية ـ إقتصادية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧.
- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- صن، أمارتيا: التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد ٣٠٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤.
- عبيدي، عبد الجبار: خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، الأردن ـ عمان، ٢٠١١.
- عثمان ابراهيم: موريس الجميل والثورة الإنمائية اللبنانية»، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، ١٩٧٠.
- عثمان، ابراهيم: المفاهيم الحديثة للإنماء في لبنان، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت ١٩٦٦.
- فواز، محمد: نحو سياسة للتنظيم المدني في لبنان، نقابة المهندسين، بيروت، ٢٠١٠.

- مجلة الاقتصاد والاعمال اللبنانية، عدد كانون الثاني/ شباط ٢٠١٢
- جريدة اللواء تاريخ ٢٩ ـ ١ ـ ٢٠٠٨
- مجلس الإنماء والإعمار: البحث الاجتماعي السريع، بيروت، ٢٠٠٨.
- المديرية العامة للتنظيم المدني ـ مكتب محمية ارز الشوف ـ درب الجبل اللبناني.

٢ ـ مراجع باللغة الأجنبية:

- Fayolle, R. et G. A. Tanguay (2011). *«Les indicateurs urbains de developpement durable et l'aménagement du territoire»*, Télescope, vol. 17, n° 2, p. 49-70.
- HAMADEHH Shadi, TELVIZIAN Léon, TOHME-TABET Annie, 2005: préparation de projet d'action municipale dans un cadre planifié de développement local Étude du Haut Chouf, «le plan simplifié du développement», bureau du ministre du développement administratif.
- KHURI, Fuad: *Leadership and developpement in arab society*, pub. Center of arab and middle east studies, AUB, Beirut.
- WACKERMANN Gabriel, 2005: *géographie du développement*, Ed Ellipses, Paris.
- Gossaini, Zaher: *Shouf built heritage conservation program*, Baakline national library, 2010.
- Merenne, Bernadette: *De l'aménagement du territoire au développement territorial :évolution ou révolution?*, article sur Internet.

مفهوم الجاه عند العرب

غسان الخالد(*)

يعتبر مفهوم الجاه من المفاهيم التي لم تشبع بحثاً عند العرب، حيث يلاحظ ندرة في المصادر والمراجع التي تبحث في هذا المفهوم. وقد خصص العلامة العربي ابن خلدون بضع صفحات في مقدمته تحدث فيها عن الجاه ووظائفه.

قلة المصادر والمراجع تفرض علينا العود إلى التاريخ باعتباره محصلة للتجارب البشرية. فهو «ليس بعداً للمعرفة فحسب بل وجزءاً منها»(١) والعودة إلى التاريخ تقتضي اللجوء إلى المراجع الدينية واللغوية، فالدين الذي «شكل أول فلسفة وأول علم»(٢) لم يقتصر على إغناء الفكر الإنساني بل «عمل على تشكيل هذا الفكر».(٣).

إلا أن التحليل الديني أو التفسير الديني لمفهوم الجاه لا يعد مكتملاً ما لم تؤخذ بعين الاعتبار التفسيرات الاجتماعية للواقع المعيوش الذي يضفي على الجاه أبعاداً معرفية أخرى. مع العلم أن الفكر الاجتماعي في المجتمع العربي متأثر إلى حد ما بالفكر الديني حيث السمة الأساسية التي تسم هذا المجتمع هو البطركية. إذن سنتناول مفهوم الجاه من زوايا ثلاث هي اللغة والدين والبعد الاجتماعي.

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثالث.

(١) فريدريك معتوق، المعرفة والمجتمع والتاريخ، جروس برس، طرابلس، ط. أولى ١٩٩١، ص ١١٩.

(٢) إميل دوركهايم، أصول الحياة الدينية، ص ١٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٤.

١ ـ الجاه لغوياً:

جاء في لسان العرب» رجل وجيه ـ ذو وجاهة. وقد وجه الرجل صار وجيهاً أي ذا جاه وقدر. وأوجهه الله أي صيره وجيها. ووجهه السلطان وأوجهه: شرفه.

ووجوه البلد: أشرافه. ووجوه القوم سادتهم واحدهم وجه وكذلك وجهاؤهم واحدهم وجيه:[١]

نلاحظ من المعاني اللغوية أن هناك مفاهيم أخرى تبدو مرادفة لمعنى ومفهوم الجاه. منها على سبيل، التشريف، الإشراف، السادة ومفردها سيد. وجميع هذه المفاهيم تتداخل مع مفهوم الجاه وتنحل بها لتشكل مفهوماً واحداً له المعنى نفسه، سواء أكان ذلك في إطاره الاجتماعي أو السياسي أو النفسي أو غير ذلك. فالمنزلة قد تكون منزلة إجتماعية أو وظيفية أو سياسية. مع العلم أن بعض المراكز الوظيفية تكسب الجاه وإن لم يتمتع أصحابها بالمنزلة الاجتماعية الرفيعة والمتعلقة حسب الأعراف السائدة في المجتمع العربي بالحسب والنسب.

٢ ـ الجاه وفق المنظور الديني:

ورد في القرآن الكريم ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها﴾[٢]. قال الرازي في تفسيره كلمة «وجيها» أي ذا وجاهة ومعرفة. وقرن بذلك المعرفة كشرط من الشروط التي يجب توفرها في الوجيه. إلا أن المعرفة عنده ليست معرفة مجردة فهذه الأخيرة لا تكفي في الوجاهة، ذلك أن من عرف غيره لكونه خادماً له وأجيراً عنده لا يقال له وجيه عند فلان وإنما الوجيه من يكون له خصال حميدة تجعل من شأنه أن يعرف ولا ينكر».[٣]

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب الواو ٧ ص ٨٨٤.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٦٩.

(٣) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار ابن كثير، دمشق ١٩٨٥، ج٢٥، ص ٢٠١.

أما بشأن قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين﴾[1] فقد ورد في تفسير كلمة «وجيها في الدنيا والاخرة «: مسألتان:

المسألة الأولى: في معنى الوجيه أنه ذو الجاه والشرف والقدر. فالرجل وجيه إذا صارت له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان.

المسألة الثانية: قال بعض أهل العلم أن الوجيه هو الكريم لأن أشرف أعضاء الإنسان هو وجهه فجعلوا الوجه استعارة عن الكرم والكمال.[2]

وفي وصف الله سبحانه لموسى وعيسى عليهما السلام بكلمة وجيه كان للمفسرين أقوال عدة منها ان موسى عليه السلام كان وجيهاً في الدنيا بسبب النبوة وهو وجيه في الآخرة بسبب علو منزلته عند الله. أما عيسى عليه السلام فهو وجيه في الدنيا لأنه مستجاب الدعاء. فهو كان يحيي الموتى ويبرئ الأكمة والأبرص بالإضافة إلى كونه مبرأً من العيوب التي وصفه اليهود بها.

إذن الوجاهة هنا تعني علو المنزلة في الدنيا وفي الآخرة. والمنزلة هنا لا تعني المنزلة الاجتماعية وحسب وإنما الوظيفة أيضاً الناتجة عن خدمة الناس والقيام على مصالحهم وشؤونهم (الشفاء من الأمراض). وبالتالي فإن خدمة الناس ورعاية مصالحهم وتأمين الخدمات لهم تؤدي فيما تؤدي إليه (هذه الأعمال) إلى وجاهة صاحب هذا الفعل وهنا يتداخل الديني بالدنيوي حيث يقول المثل العرب: «كبير القوم خادمهم».

٣ ـ الجاه وفق المعنى الاجتماعي:

يرتبط مفهوم الجاه في معناه الاجتماعي بالحسب والنسب وتالياً بالخصال التي يتحلى بها الوجيه. فالناس وفق الحديث الشريف معادن «الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا». فالحسب راجع إلى

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٦٩.

(٢) الرازي، م.س. ج٨، ص ٤٤.

النسب. والسبب مرتبط بالعصبية. وحسب العلامة ابن خلدون فالحسب والشرف أصليان في أهل العصبية لوجود ثمرة النسب، وتفاوت البيت في هذا الشرف بتفاوت العصبية لأنه سرها»[1].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل التفقه بالدين شرط ضروري للجاه؟ وهل يخسر الوجيه الذي لم يتفقه بالدين وجاهته ومركزه الاجتماعي وحسبه ونسبه؟ إن شرط التفقه بالدين هو حض على تعلم الدين لكنه لم يكن شرطاً أساسياً لأن الكثير الكثير من الوجهاء لم يتفقهوا التفقه المطلوب والمنشود ومع ذلك استمروا في وجاهتهم في قومهم.

وقد طور ابن خلدون في تمييزه للوجهاء شرطاً آخر هو تعاقب الوجاهة مستنداً بذلك إلى أحاديث نبوية. وبنى على هذا الشرط نظريته في الدولة وأطوارها. فعمر الدولة الذي حدده بأربعة آباء إنما استند إليه في الغالب إلى الحديث الشريف «إنما الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم» وهذه إشارة إلى بلوغ الغاية من المجد. ويورد ما جاء في التوراة «أنا الله ربك عيور مطالب بذنوب الآباء للبنين على الثوالث والروابع» مستدلاً من ذلك ان الأربعة أعقاب غاية في النسب والحسب.[2]

والعرب تعرف انه لا أحد يشرف على أحد إلا من كان له ثلاثة آباء متوالية رؤساء ثم اتصل ذلك بكمال الرابع.

والوجاهة تتصف بميسم خاص ومتميز. فهي ذات نفوذ قوي على أفراد العصبية وذات هيبة موفورة البأس والسطوة. وهي تعمل على صون الحسب أي على صون لحمة النسب بغية إدامة الرياسة في نصابها العصبي المخصوص.

٤ ـ الجاه والسلطة:

إن ارتباط الجاه أو الوجاهة بالسلطة أمر طبيعي. فالجاه هو القدرة التي

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني ١٩٨٩، ص ٢٣٥.

(٢) ابن خلدون، م.س. ص ٢٤١.

تسمح للوجيه ممارسة إرادته على الخاضعين له. وذلك إنما يتم بفرض أوامر وممنوعات والارغام بواسطة القوة والقمع. ولذلك أهداف تتحقق منه هذه الوظيفة السلطوية للجاه منها تجنب ما هو مضر وتحقيق ما هو مفيد. وهذا يعني أن الجاه قد يسمح لأصحابه بتحقيق المآرب الشخصية لهم. وهنا يظهر الجاه كشرط اجتماعي لممارسة الإكراه، المطروح بدوره كضرورة للحياة في المجتمع على حد تعبير عبد السلام شدادي.[1]

فالوجيه سواء أكان داخل نظام مؤسساتي أو غيره يمارس هذه السلطة على التابعين له من غير أن يتأثر مركزه بذلك، أي أنه يمارس سلطته بحكمة ودراية فنجده

يستخدم العنف حيث يسمح له الوقت باستخدامه أو يستخدم الحكمة وفق الظرف الزماني وهو لا يتوانى عن إستخدام سلطته ووجهته على قومه أو في مؤسسته على الخاضعين له وبالأسلوب الذي يراه مناسباً بقية استمرار سلطته.

والجاه وفق الموقع السلطوي ينطوي على تراتبية، فالأعلى يحصل على قدر أكبر من الجاه ثم الأدنى فالأدنى من حيث الموقع السلطوي والمركز الاجتماعي سواء أكان ذلك داخل نظام مؤسساتي (في إطار الدولة) أو في المجتمعات التقليدية حيث يسود النظام القبلي والعشائري.

وفي هذا الإطار فإن الجاه بالمعنى الاجتماعي ينطوي على تراتبية فئوية تطال كل فئات المجتمع. وهذه التراتبية تفترض أن يستمد كل واحد من الفئة الاجتماعية الدنيا هذا الجاه من الفئة الاجتماعية التي فوقه مؤثراً في السلطة المستمدة من الجاه الأعلى وممارساً لها على فئته.

وقد عبر ابن خلدون عن ذلك حيث أشار إلى أن الجاه متوزع في الناس

---

(١) عبد السلام شدادي، مفهوم ابن خلدون لنظام السلطة في الإسلام، الحوليات الفرنسية، الأعداد ٣ و٤، ١٩٨٠، ترجمة دلال البزري.

ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهي في العلو إلى الملوك الذي ليس فوقهم يد غالبة وفي السفل إلى من لا يملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه[1].

إننا نلحظ أثار هذه التراتبية في المجتمع المدني. وقد أشار إلى ذلك الدكتور فريدريك معتوق في كتابه «المعرفة، المجتمع والتاريخ» في اطار تحليل بنيوي لوضعية الجسد /الجسم/ والدلالات الرمزية التي يوحي بها والذي يعيش في صميم مفاهيمنا. وهو (الدكتور معتوق)، يذهب بعكس اميل دوركهايم الذي اعتبر ان الانسان ينتمي بجسمه إلى الأرض وبعقله إلى الروحانيات فكلاهما يعي عقلياً وجسدياً أمور الحياة كافة.

من هنا يشير الدكتور معتوق، إلى أهمية تراتبية الحضور في الاحتفالات في بلدان العالم الثالث إلى معادلة محددة في ترتيب الاجسام على المنصة أو في مقدمة الاحتفال. وهو أن ما ذكره عن هذه الوضعية انما يصب في تراتبية هرمية لاصحاب الجاه في المجتمع المدني.

وفق التالي:

يتقدم الحضور السياسيون (وزراء، نواب).

مباشرة وراءهم العسكريون، ثم الموظفون الكبار، يليهم التجار والنقباء والأطباء، وخلفهم أو إلى جانبهم مدراء المدارس وخلف كل هذه المجموعات / الفئات/ تجلس العامة.

لقد صنف الدكتور معتوق الفئات والشرائح الاجتماعية وفق توزيع للجاه، متوافق مع العلامة ابن خلدون، من غير ان يشير إلى ذلك صراحة. وفيما أصبح تقليداً ممارساً في الحياة السياسية اللبنانية، فإن معظم الاحتفالات الرسمية تتم وفق نموذج بات يوصف «باللبننة»، للطائفة دور ظاهر فيها. فالاحتفالات الرسمية اللبنانية تتم وفق التالي: بالإضافة إلى رجال الدين يتقدم الحضور ممثلو أو الرؤوساء الثلاثة، ثم يليهم الوزراء والنواب وممثلو القيادات الامنية (جيش،

---

(١) ابن خلدون، م.س. ص ٦٩٥.

درك، أمن دولة، مخابرات الخ...)، ثم تعود التراتبية لتأخذ شكلها المعتاد. وتقدم الحضور على هذا المنوال يأخذ بعين الاعتبار التوازن الطائفي في إطار البدعة اللبنانية في ممارسة السلطة عنيت بذلك ما تعارف الناس على تسميتها بـ «الترويكا».

وهنا يمكن لنا استخلاص ملاحظة معرفية مهمة، تتجلى في التداخل في توزيع الجاه بين الديني والدنيوي. على اعتبار ان الجاه الدنيوي انما هو تابع بالأساس من الجاه الديني /الطائفي/ ونتيجة له. وكثيراً ما حصلت اشكالات بسبب عدم احترام هذا التوزيع الهرمي لتقديم الاحتفالات وفق تراتبية الجاه، كما حصل في جامعة البلمند عندما انسحب وزير الداخلية / ممثل رئيس الجمهورية/ من الاحتفال لعدم احترام هذه القاعدة كما اتبع.

ملاحظة أخرى مؤكدة لما سبق وأشرنا إليه في توزيع الجاه نلحظ أيضاً في كل الاحتفالات في لبنان وفي بلدان العالم الثالث، خلال القاء الكلمات والخطب. فالخطباء غالباً بل دائماً ما يبدأون على الشكل التالي:

«أصحاب المعالي الوزراء

أصحاب السعادة النواب

اصحاب السيادة والفضيلة / رجال الدين/

الفعاليات السياسية / الحزبية/ والثقافية والاجتماعية... الخ. ثم أيها السادة الحضور.

وقد يذكر أحياناً، ممثلو الأجهزة الأمنية. وهذا انما يعود إلى طبيعة الاحتفال والحضور. وجلوس أحدهم قرب النائب أو الوزير أو رجل الدين أو غير ذلك من أصحاب الجاه إنما يعطي أبعاداً تدل على التقارب السياسي أو الفكري. وقد تدل أيضاً على التقرب والتودد الذي سرعان ما ينعكس ايجاباً عليه، عبر التودد الشعبي له. ويغدو النظر إليه والتعامل معه منطلقاً من تقربه من هذا المسؤول أو تلك المرجعية السياسية أو الدينية أو الأمنية. وهذا التداخل قلما نشهده في الدول الغربية.

وإذا كانت الهرمية الاجتماعية واضحة في قول ابن خلدون فإن كلمة الغلبة لا تقل وضوحاً عما رمى إليه، فهي تشير إلى الوظيفة السلطوية للجاه وإلى العلاقة القائمة بين الجاه كشكل اجتماعي والسلطة كنظام سياسي. ذلك أن ابن خلدون يعتبر أن الجاه هو «القدرة الحاصلة للبشر على التصرف فيمن تحت أيدهم بالاذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة»[1].

وإذا كان ابن خلدون يرى في ذلك فائدة اجتماعية تتعلق بالتعاون الذي لا يحصل وفق رأيه إلا بالإكراه، وان الغاية من استعمال السلطة والقهر والغلبة إنما يهدف إلى دفع مضار الناس وجلب منافعهم فإن الوظيفة الحقيقية الكامنة إنما تهدف إلى المحافظة على المركز الاجتماعي والسلطوي أي استمراره كوجيه وكوازع سلطوي.

فاستمرار وجاهته مرهون باستمرار قوته وسيطرته على الآخرين، ومتى فقد هذه القوة وهذه السيطرة فقد ركناً أساسياً من أركان الجاه.

٥ ـ وظائف الجاه:

ذكرنا وظيفة أساسية للجاه هي الوظيفة السلطوية وهو ما يستفاد من ضرورة الجاه كشرط اجتماعي لممارسة الإكراه. لكن هناك وظائف أخرى أهمها اثنتان:

الأولى ترمي إلى الرخاء الاجتماعي وهي حسب ابن خلدون حسنة إلهية. وهذه الوظيفة تندرج في نطاق الوظيفة الاجتماعية للجاه.

أما الثانية فهي وظيفة اقتصادية والتي تظهر عبر استغلال عمل الآخرين فهي «طارئة كغيرها من الآفات الاجتماعية المندرجة تحت اسم المراسم الإلهية».

يترجم عبد السلام شدادي هاتين الوظيفتين وفق العبارات الحديثة بأن الأولى تهدف إلى الإبقاء على النظام الاجتماعي وان للثانية وظيفة اقتصادية تتعلق

---

(١) ابن خلدون، م.س. ص ٦٩٥.

بتوزيع الفائض.[1] فكيف تتجلى وظيفة الجاه الاقتصادية؟ وهل تنفصل هذه الوظيفة عن بقية الوظائف الأخرى أم تندرج معها في علاقة متشابكة تصبح معها كل وظيفة ضرورية للأخرى ومؤدية لها؟ وما الرابط بين المركز الاجتماعي والثروة؟

يعتبر ابن خلدون ان وجود المال وحده لا يفيد وان كان أصحاب المال أكثر يساراً وثروة، ويمكن لصاحب الجاه أن يصبح غنياً لأنه مخدوم بالأعمال التي يُتقرب بها إليه للحاجة إلى وجاهته.

فترى الناس يعينونه بأعمالهم في جميع حاجاته أضرورية كانت أم كمالية، والوجيه إنما يستخدم الناس في ذلك دونما مقابل مما يوفر له قيمة تلك الأعمال. وأعمال صاحب الجاه كثيرة لذلك فإنها «تفيد الغنى في أقرب وقت ويزداد مع الأيام يساراً وثروة»[2] في حين ان فاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه.

إن التقرب من صاحب الجاه وفق التراتبية والهرمية التي ذكرناها يفترض خضوعاً وتملقاً من الوجيه الأدنى للوجيه الأعلى مرتبة، فيصبح معها إذاك الخضوع والتملق من الأسباب المؤدية إلى استمرار هذا الجاه المحصل بدوره للسعادة والكسب «وان أكثر أهل السعادة بهذا الخلق» ولهذا نجد الكثير ممن يتخلق بالترفع والشمم لا يحصل لهم غرض من الجاه»[3]. وهذه وظيفة نفسية مبنية على التملق لصاحب الجاه الأكبر.

ولعل أكثر الناس ابتعاداً عن هذه الخلقية، وبالتالي عن التملق لاصحاب الجاه، هم المتعلمون، ولذلك لا يكتسب المتعلمون الجاه الا في محيطهم. وكثيراً ما نجد دورهم في الحياة العملية محدوداً بسبب عدم تخلقهم بتلك الاخلاق وترفعهم عنها.

---

(١) عبد السلام شدادي، م.س. ص ١٠.

(٢) ابن خلدون، م. س. ص ٦٩٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٩٧.

هذا بشكل عام. وهذه الملاحظة فيها من الاطلاقية ما يجعلها غير دقيقة خصوصاً في العالم الثالث. وهو ما يعني انه توجد نسبة من المتعلمين الطامحين، أو ذوي الطموح السياسي ما يدفعهم للجوء إلى أصحاب الجاه السياسي والتقرب منهم بقصد اكتساب بعضاً من هذا الجاه، عبر التوظيف الذي يشكل عاملاً في اكتساب الجاه كما سنرى لاحقاً.

إضافة إلى كل ما ذكرناه فإن العرب قد حددت صفات يجب أن يتحلى بها الوجيه من هذه الصفات الحلم والكرم والعدالة وكثرة العدد، وفقدان واحدة من هذه الصفات لا ينفي ولا يمنع بطلان الوجاهة. بل تشكل هذه الصفات نموذجاً مثالياً للوجيه وهي موضع تقدير وإعجاب. وهناك صفات أخرى كالشجاعة والمروءة. إلا أن الأعراف السائدة في المجتمع العربي تحدد الجاه بالمثل القائل «سيف يقد وخبز يمد ورجال تعد»، وهنا تكمن المقومات الأساسية للجاه في الذهنية العربية، هذه المقومات هي القوة والكرم وكثرة العدد فالقوة مرتبطة بكثرة العدد المرتبطة بدورها بالعصبة. والكرم مرتبط بالوضع الاقتصادي للوجيه ذلك الوجيه الذي لا يتوانى عن استخدام السلطة المبنية على القمع والإكراه لاستمرار وجاهته. وهنا نجد كيف تتداخل العصبية والعددية والبحبوحة المادية مع القدرة على استخدام السلطة وحسن استخدامها، تتداخل هذه العوامل فيما بينها لتشكل القواعد الاساسية التي بنى عليها الجاه ويستمر بها.

هكذا عرف العرب الجاه وهكذا نظروا اليه، لكن هناك ما يسمى بالجاه الوظيفي المكتسب وهو معروف في المجتمع المدني. فما الفرق بين الجاه في المجتمع التقليدي والمجتمع المدني وكيف تتجلى آليته وما هي أشكال الجاه في المجتمع العربي بشكل عام؟

٦ ـ في المجتمع الأهلي والمجتمع المدني:

يمكن للباحث الاجتماعي أن يميز بشكل عام بين نوعين من المجتمعات، المجتمع المدني حيث تنتشر المؤسسات وتلعب دوراً مهماً وأساسياً فيه،

والمجتمع الأهلي حيث البنية الأساسية لهذا المجتمع بنية تقليدية، حيث يلاحظ انتشار الطوائف والعشائر. وهذه هي حال معظم مجتمعات العالم الثالث. وهذا لا يمنع من وجود النوعين معاً ضمن المجتمع الواحد، أي أننا نشهد في هذه الحالة مزاوجة بين النظام المؤسساتي والنظام الطوائفي/ العشائري. هذه المزاوجة بين هذه الثنائية، مجتمع أهلي وآخر مدني هي السمة المميزة والغالبة في المجتمع العربي.

فالمجتمع العربي يحوي نموذجين أساسيين. نموذج قبلي كما هو الحال في دول الخليج العربي، ونموذج مدني مؤسساتي كما هو الحال في الدول العربية الأخرى. لكن النموذج الأول لا يخلو من وجود المؤسسات وإن كانت هذه المؤسسات تدار بروح عشائرية[1]. والنموذج الثاني لا يخلو من وجود الطوائف والعشائر مع أهمية معطاة لها من خلال الدور الذي تلعبه والمكرس أحياناً في القانون حيث يترك لهذه الطوائف والعشائر هامشاً من الحرية في إدارة نفسها مما يحفظ لها شخصيتها المعنوية.

هذه الازدواجية في البنية الاجتماعية للمجتمع العربي، أو لنقل هذه المزاوجة، نلحظ آثارها في الجاه. فالجاه إما أن يكون موروثاً كما هو الحال في المجتمعات العشائرية وإما أن يكون مكتسباً كما هو الحال في المجتمع المدني حيث المؤسسات.

المعنى المدني يكتسب بفعل مؤهلات علمية، لكنه لا يحمل استمرارية وجودية، بمعنى أن صاحب الجاه قد يفقده بمجرد الاستغناء عن خدماته الوظيفية إذا لم يمارس تملقاً لصاحب الجاه الأعلى وفق التراتبية الهرمية المعروفة الجاه. ومن النادر أن يمارس المتعلمون التملق كما يقول العلامة ابن خلدون.[2] ولذلك يرى ان المتعلمون قليلو الحصول على الجاه أو اكتسابه على العكس من

---

(١) رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، دار الجيل، ١٩٩٢ وأيضاً عبد الله فهد النفيسي، الكويت الرأي الآخر، دار طه، لندن ١٩٧٨، ص ١٤.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩.

شرائح اجتماعية أخرى.[1]. وهو ما سبق وأشرنا إليه عند الحديث عن ضرورة التملق لأصحاب الجاه وهو ما لا يمارسه غالباً المتعلمون.

أما الجاه الموروث فهو يحمل معه كل مقومات الوجاهة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وربما الثقافية. وإذا ما توفرت القاعدة الثقافية فإن صاحب الجاه في هذه الحال يملك استمرارية وجودية أكبر في وجاهته بخلاف الجاه المكتسب أو الجاه الوظيفي في المجتمع المدني.

تعتبر هذه الملاحظة المعرفية أيضاً مطلقة. إذ قد نلحظ وجود هذه المقومات لدى أكثر من فرد ذكر في العائلة. فكيف يحسم الجاه ساعتئذ ولمن؟.

لا شك أن الجاه لا يحسم إلا بالصراع. وأحياناً ما يكون الصراع دموياً. وتشهد مجتمعات العالم الثالث ومنها العربية الكثير من هذه الصراعات. ذلك ان الجاه هنا إنما يتعلق بالسلطة وممارستها بالدرجة الأولى. وطبيعة المجتمع العربي الهجين، أي الذي يربط بين الحداثة والتقليد، بين المؤسسة العائلية والمؤسسة المدنية فرضت أحياناً مثل هذه الصراعات على الزعامة وتقلد زمام الأمور لدى هذه العائلة السياسية أو تلك.

هذا النوع من الصراع لا يخرج من اطار الجب العائلي الواحد. فالمعارضة من الاقرباء البعيدين غير مجدية ولا تؤدي الى نتيجة. ففي مثل هذه المجتمعات الهجينة فإن انتقال السلطة إنما يتم وفق الذهنية القبلية الموروثة. ولذلك نجد ان الصراع على زعامة العائلة السياسية في المجتمع العربي لا يخرج من الصلب العائلي الواحد المحدد أصلاً ونسباً ببنوة العمومة[2].

فالاطار العام للصراع يتم داخل ثنائية محددة بدقة. أخ/ أخ/ ، ابن أخ/ عم/ ، ابن عم/ ابن عم/ . وهذا ما لوحظ ويلاحظ لدى الكثير من العائلات

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) د. غسان الخالد، الذهنية القبلية في المجتمع العربي، م.س، ص ٢٤٧.

اللبنانية السياسية. كمثال عائلة فرنجية وارسلان، وكرامي، والمرعبي/ العلي، وغير ذلك من العائلات اللبنانية. وغالباً ما ينتهي الصراع بابعاد الآخر أو تدجينه واستيعابه وفق أسس قبلية الشكل والجوهر.

وإذا كان البعض يرى أن العمل في التجارة وحتى الوظيفة الحكومية قد أديا إلى ظهور شريحة اجتماعية تملك الجاه من خلال ربط المركز الاجتماعي بالثروة، مما يعطي للبعد الاقتصادي دوراً أساسياً في تملك الجاه.[1] فإنه من النافل القول ان هذا البعد قد يفيد في تملك الجاه لكن بنسبة قليلة وهو ما ينطبق بشكل رئيسي على فئة التجار. فهم يملكون الثروة ولا يملكون الجاه بالضرورة.

وهنا نقع على نوع آخر من الجاه نقترح تسميته بالجاه المهني، المتمثل في النقابات المهنية. هذا الجاه المتأتي عن طريق المهنة، قد يلعب دوراً أساسياً يكبر أو يقل وفق ظروف زمانية معينة. لكن غالباً ما تشكل النقابات المهنية دوراً فاعلاً في المجتمع المدني يكسب نقبائها الجاه لفترة قد تطول او تقصر وفق المتغيرات.

فصاحب المال بحاجة إلى سلطة حتى يتسنى له اكتساب الجاه وتملكه. في حين أن صاحب السلطة قد لا يحتاج المال ليكرس جاهه، بل قد يتأتى له ذلك من خلال سلطته. أما صاحب الجاه الموروث فهو يملك السلطة والمال. يملك السلطة من خلال المؤسسة التي يتدخل فيها وينفذ أغراضه من خلال شرعية معطاة له ومتفق عليها. ولذلك نلاحظ أن رجال العائلات في لبنان على سبيل المثال هم الأكثر نفوذاً فيه، سواء أكانوا موجودين في المؤسسات السياسية، أم غير موجودين فيها، مع العلم ان تواجدهم ليس بالضرورة ان يكون حاصلاً. ذلك أن هذه المؤسسات السياسية إنما تدار بهم مناوبة. لأنها لا تحمل إمكانية احتوائهم دفعة واحدة. وهي بذلك تشبه النظام الحزبي في البلدان الغربية من حيث الشكل لا من حيث المضمون.

---

(١) فاروق اسماعيل، التغير والتنمية في مجتمع صحراوي، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٤، ص ١٣١.

من حيث الشكل حيث تتناوب الأحزاب على السلطة بفعل برامج انتخابية، في حين أن العائلات في لبنان تتناوب على السلطة بفعل ما تملكه من إرث سياسي واجتماعي متوارث. مع الأخذ بعين الاعتبار أن البعض يرى في إعطاء الطوائف والعشائر هامشاً من الحرية، وإفساح المجال أمامها لممارسة دورها ضمن المجتمع المدني هو نوع من الديموقراطية خصوصاً وأن العالم الثالث بشكل عام والمجتمع العربي منه بشكل خاص، يمتاز بوجود فاعل لهذه المؤسسات الاجتماعية، بشكل يمكن معه القول ان التغاضي عن فاعلية وأهمية هذه المؤسسات يعرقل عملية التحرك للدولة، ويضع أمامها العراقيل. فالتركيبات النظرية التي تم تحضيرها لمجتمعات العالم الثالث لا جدوى منها ما لم تعتبر تمثيل الجماعة مبدأ أساسياً يحتل المكانة ذاتها التي يحتلها مبدأ التمثيل القائم على الفرد.[1]

إن إعطاء مثل هذه الأهمية لهذه المؤسسات الاجتماعية يعني فيما يعنيه عودة إلى التمثيل التقليدي الطائفي/ العشائري. وبالتالي إبقاء أصحاب الجاه الموروث في المرتبة الأولى، مما يجعل معه أصحاب الجاه المكتسب / الجاه الوظيفي/ المدني. يعملون تحت راية أصحاب الجاه الموروث حفاظاً على وجاهتهم المكتسبة. أي وفق التعبير الشائع مزيداً من التزلم لأصاب لجاه التقليدي الموروث. وهذه ظاهرة معروفة في المجتمع اللبنانية بشكل خاص.

تجدر الإشارة إلى أنه يوجد في المجتمع المدني بعض الهيئات غير الرسمية لها صفتها الاجتماعية تتمتع بها وتصبح معها عناصر فاعلة في الحياة اليومية. وقد تعارف على تسمية هذه الهيئات بالجماعات الضاغطة كالنقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية وغيرها. لكن الجاه الذي يتأتى لرؤساء هذه النقابات لا يعدو أن يكون جاهاً مؤقتاً بفعل النظام الانتخابي لهذه المؤسسات. أو قد يتحول الجاه عندهم إلى جاه مع وقف التنفيذ بفعل العلاقة بينها أي بين هذه

(١) إيليا حريق، جريدة الحياة، عدد ١٥/١٢/١٩٩٢.

المؤسسات وبين الحكومة الرسمية التي تحكم طبيعة العمل لهذه المؤسسات. وهو على أية حال يعتبر من الجاه المكتسب.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الجاه كمصطلح وشأنه كشأن سائر المصطلحات والمفاهيم يشهد اختلافاً وظيفياً ومعرفياً بين الغرب والشرق. ففي حين أن الجاه الأول في الغرب هو الجاه الاقتصادي مع إحداث قطيعة ابستمولوجية مع مفهوم الجاه الموروث، جاه النبالة والملوك، بعد الثورة الفرنسية، والناتج عن حلول مفهوم المواطنة محله الذي ساعد على إنتاج الجاه الوظيفي، فإن الجاه في مجتمعات العالم الثالث لازال مرتبطاً بالاسر الدينية (كما في الهند)، أو الجاه السياسي (كما عند العرب). ويلاحظ معتوق أن الوظيفة الأساسية للجاه عند العرب هي الوظيفة السياسية، كما يلاحظ أن الجاه الاقتصادي (المالي) لا يزال مديناً بموقعه إلى الجاه السياسي من غير أن يتجرأ على التقدم عليه.[1]

وهكذا يبدو ان الجاه عند العرب بنوعيه المكتسب والموروث ما زال يتأثر بنسبة كبيرة بالبنية التقليدية للمجتمع العربي. ذلك أن المجتمعات ذات التركيب التقليدي تعتمد في الأغلب على تقديم وتغليب الجاه السياسي العسكري والأمني (مؤقتاً في إطار الجاه الوظيفي) على ما عداه من الجاه وفق ما هو موروث بعكس المجتمعات الغربية التي غيرت وتغيرت بنيوياً. وهنا في ضوء المتغيرات التي تشهدها الساحة العربية، فإن التساؤل عن إمكانية حصول التغيير في مفهوم الجاه في المعنى والمبنى يصبح مشروعاً، وحتى تتم إعادة الإنتاج هذه فإن الجاه عند العرب، بنوعيه المكتسب والموروث لازال متأثراً وبنسبة كبيرة بالبنية التقليدية للمجتمع العربي.

---

(١) فريد معتوق، الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ناشرون، ط. أولى ٢٠١٢، ص ٥٨.

المراجع

١ ـ القرآن الكريم

٢ ـ ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني ١٩٨٩.

٣ ـ ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل، طبعة ١٩٨٨.

٤ ـ إميل دوركهايم، أصول الحياة الدينية.

٥ ـ رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، دار الجيل ١٩٩٢.

٦ ـ عبد الله فهد النفيسي، الكويت، الرأي الآخر، دار طه، لندن، ١٩٧٨.

٧ ـ غسان الخالد، الذهنية القبلية في المشرق العربي، دار ومكتبة الجامعة، طرابلس ١٩٩٨.

٨ ـ فاروق اسماعيل، التغير والتنمية في مجتمع صحراوي، دار المعارف الجامعية ١٩٨٤.

٩ ـ فريدريك معتوق، المعرفة والمجتمع والتاريخ، جروس برس، طرابلس ط. أولى ١٩٩١.

١٠ ـ الموسوعة الميسرة في العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان ناشرون، ط. أولى ٢٠١٢.

١١ ـ محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار ابن كثير، دمشق ١٩٨٥ ج٢٥.

١٢ ـ مجلة حوليات الفرنسية، العددان ٣ و٤/ ١٩٨٠.

١٣ ـ جريدة الحياة، تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٢.

نظرة الى الانسان في الاطار الأخلاقي ـ الاجتماعي

إيلين دمعة(*)

طالما سمعنا كثيراً من العاملين في مجالات السياسة والمجتمع يتكلمون، في خطابات أو بيانات أو برامج انتخابية، عن الحرية والعدالة والمساواة وسواها من القيم كمثُل يسعون الى تحقيقها. لكن قلّما سمعناهم يتكلمون عن الأهداف التي تخدمها هذه القيم، إذ لا بد من وضع القيم في إطار نظرة الى الانسان والعالم خوفاً من أن تصير مجموعة مفاهيم مجردة عن الواقع. في دراستنا هذه، سوف نضع القيم الاجتماعية والعمل الاجتماعي ضمن ما سمّيناه الأهداف، أي النظرة الى الانسان من زاوية تحقيق الذات. وسوف نقصر كلامنا على هذا المفهوم، وهو يقع في نطاق الأخلاق الفلسفية ـ الاجتماعية. لكننا ارتأينا إبداء ثلاث ملاحظات قبل طرح النظرة المقترَحة الى الانسان.

الملاحظة الاولى أنّ الاختصاص في علمَي النفس والاجتماع أدّى مراراً الى خطأ ارتكبه العلماء على كلا الطرفين، إذ حاول بعض علماء النفس إخضاع البُعد الاجتماعي الى البُعد النفسي(١)، كما حاول بعض علماء الاجتماع إخضاع البعد النفسي الى البعد الاجتماعي(٢). وحصل هذا على وجه الخصوص خلال المرحلة «الفلسفية» أو التنظيرية للعلوم الاجتماعية، أي قبل تحول هذه العلوم الى علوم سلوكية ـ إحصائية تَدرس السلوك البشري ضمن عناصر خاضعة

(*) أستاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الرابع.

(1) François Pire, *Questions de psychologie*, Bruxelles: De Boeck, 1988, p. 50.
Françoise Parot, *Les fonctions en psychologie: enjeux et débats*, Wavre (Belgique): Mardaga, 2008, p. 214.

(2) Nancy Di Tomaso, «Sociological Reductionism from Parsons to Althusser», American Sociological Review, 1982, Vol. 47, No. 1, pp. 14-28.
Monique Hirschhorn et al, *L'individu social: autres réalités, autre sociologie?*, Québec: Presses de l'Université Laval, 2007, p. 100.

للقياس الكمّي والنسب المئوية. إلا أنّ هذا الإخضاع ما يزال يحصل مع عدد من العلماء الاجتماعيين الذين آثروا البقاء في نطاق التحليل النفسي وما يشابهه من مناهج، تنظيرية عموماً، في علمَي النفس والاجتماع، وحتى مع بعض العلماء الذين تبنّوا المناهج السلوكية الحديثة لكنهم ما برحوا يعطون أهمية أكبر للعلم الذي يمارسونه. لكن تجدر الاشارة الى أنه إخضاع غير مقصود أحياناً كثيرة، وسببه انتماء العالم الى أحد العلمَين. وفي النظرة المقترَحة الى الانسان، سنحرص على تجنب هذه المغالطة التخفيضية أو الإخضاعية، سواءٌ جاءَ كلامنا، هنا أو هناك، عن الفرد أو عن المجتمع في المقام الأول.

الملاحظة الثانية أنّ نظرتنا المقترَحة الى الانسان نظرة مبدئية، لا شخصية. غنيٌّ عن القول أنّ كل إنسان حر، أو يجب أن يكون حراً، في الخصوصيات التي تميزه، مثل الآراء في الدين والسياسة والفن والصداقة وأنواع اللباس والطعام والشراب والترفيه التي يفضلها عن سواها. وهو يعبّر عن مواقفه الشخصية هذه في مسلكه العام، لكن لا يحق له أن يفرضها على الآخرين. وإلى حد كونها مبدئية، فإنّ نظرتنا الى الانسان يجب أن تقوم على عناصر مشتركة بين الناس، وأن تكون قابلة لتحويلها الى سياسة اجتماعية تستطيع تأمين القيم الاجتماعية من حرية وعدالة ومساواة، وأن تجد الخصوصيات الفردية تفسيراً لها ضمنها.

الملاحظة الثالثة أنّ نظرتنا ستبتعد عن التحديدات الاختزالية التي أعطاها بعضهم للانسان، ومنها أنه «حيوان سياسي» و«حيوان اجتماعي» و«حيوان ناطق» و«حيوان عاقل» و«حيوان ضاحك» و«حيوان ذكي»[1]. ونقع في بعض الكتب على جمل من النوع الآتي: «في رأي أرسطو أنّ الانسان حيوان اجتماعي»، أو: «مما لاحظه أرسطو عن الانسان أنه حيوان اجتماعي». هذه التحديدات

(1) Aristote, *La Politique*, 1253 a, 25-35.
Jean-Louis Labarrière, *La condition animale: études sur Aristote et les stoïciens*, Louvain (Belgique): Peeters, 2005, p. 238.

الاختزالية المبسَّطة هي محاولات لإثبات الصفة الانسانية الأساسية. لكن إذا أمكن التمييز بين تعبير واجتماع وضحك وذكاء إنساني من ناحية وتعبير واجتماع وضحك وذكاء حيواني من ناحية اخرى، أصبحت تحديدات كهذه عديمة النفع. كما أنّ كون الانسان اجتماعياً أمر بديهي، لا يحتاج الى رأي أرسطو أو ملاحظته، كما لا يحتاج الى ملاحظة أو رأي من أيّ نوع. لكن يبقى لما قاله أرسطو عن النطق والعقل والتنظيم عند الانسان فائدة أكيدة في فهم تركيب الفرد والمجتمع. ولا يمكن تبسيط ما قاله أو اختزاله بشعار من كلمة أو كلمات قليلة. وتجدر الاشارة الى أنّ مفهوم تحقيق الذات الذي سنعرضه في هذه الدراسة قريب جداً من روح كتابات أرسطو. ولو شئنا خفضه الى شعار، لقلنا إنّ الانسان كائن يحقق ذاته، على أن نفصّل الكلام، في ما سيأتي من بحثنا، عن مفهوم تحقيق الذات الذي يشكّل إشكالية هذا البحث.

مفهوم تحقيق الذات من المفاهيم الرئيسية في فلسفة الأخلاق والمجتمع. وقد واجه اعتراضات، كان معظمها شكلياً وسطحياً[1]. ومن هذه الاعتراضات أنّ عبارة «تحقيق الذات» تنطوي على تناقض لأنها تتكلم عن تحقيق ما هو حقيقي: فالذات حقيقة، ولا معنى للكلام عن تحقيق ما هو حقيقي. لكننا نرفض هذا الاعتراض بناءً على ثلاثة مزدوجات من الأفكار: الوجود بالقوة والوجود بالفعل، الجزء والكل، الوسيلة والغاية.

أولاً: القوة والفعل

يحقق الانسان ذاته لا بنقله ما هو غير حقيقي، أي ما هو وهم، الى حقيقة، بل بنقله ما هو موجود بالقوة الى ما هو موجود بالفعل. إذا وضع أحدهم هدفاً لنفسه أن يصير مهندساً أو طبيباً أو موسيقياً، فالمهندس أو الطبيب

(1) Philippe Kourilsky, *Le manifeste de l'altruisme*, Paris: Odile Jacob, 2011.
Jonathan Seglow, *The Ethics of Altruism*, Abingdon (UK) and New York: Routledge, 2004.

أو الموسيقي، في هذه الحال، موجود بالقوة، أي كمثال أو صورة في ذهن هذا الفرد. وإذا نجح في تحقيق هذه الصورة حسب الشروط التي يقتضيها التحقيق، لانتقل الموسيقي أو الطبيب أو المهندس من طور الوجود بالقوة الى طور الوجود بالفعل لدى الشخص المعنيّ.

المثل الذي أعطيناه بسيط جداً، لأنّ الصورة التي يضعها المرء لنفسه صورة تدخل في تركيبها عناصر كثيرة. لكن هدفنا من المثل كان إظهار الفرق بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل. في أيّ حال، يمكن تحديد الصورة التي يضعها كل إنسان لنفسه من حيث مصدرها، ومن حيث إمكان تحقيقها، ومن حيث مرونتها أو قابليتها للتعديل.

١. المصدر

عبارة «فرد» تعني واحداً من جماعة، أو بالأحرى من جماعات. والصورة التي يضعها المرء لنفسه سعياً الى تحقيقها مستمَدة من ذاته ومن الجماعات التي ينتمي إليها، وهي العائلة والمدرسة والأصدقاء أولاً، ثم الجماعات المهنية والسياسية والدينية وأيّ جماعة قد يجد المرء نفسه ضمنها. والثابت أنّ المحاكاة أو التقليد من أهم مصادر التربية وتكوين الشخصية. العائلة هي الجماعة الاولى التي يجد الفرد نفسه ضمنها. وهي، في العادة، تعلّمه تقاليدها وقيمها، وتلجأ الى طرق مثل الترغيب والترهيب والمكافأة والعقاب. وقد يقبل الفرد الصورة السلوكية التي رسمها له الأهل، أو قد يثور عليها ويرفضها، إما بشكل مستمر وإما لتبنّيها لاحقاً كما هي أو معدَّلة. وقد يرفض بعض القيم العائلية في أوقات مختلفة من مرحلته الاتّكالية لأنها تحدّ حرّيته أو طموحه، أو لأسباب اخرى.

وما يصحّ على العائلة يصح على المدرسة بالنسبة الى مبادئ كالمحاكاة والقبول والرفض. لكنّ البيئة المدرسية أوسع كثيراً من البيئة العائلية، إذ تضع الفرد وسط معلّميه وأفراد آخرين من سنّه، كما تَفتح أمامه نماذج بشرية من التاريخ والأدب، مثل الاسكندر ونابوليون وشكسبير والمتنبّي وغاندي. وسرعان

ما يجد الفرد نفسه في المجتمع الأوسع، في مكتب أو مصنع أو نادٍ رياضي أو تجمع سياسي. وهو يتصرف ضمن هذه الجماعات وفق شخصيته التي تكون قد تكوّنت الى حد بات يصعب معه البدء من جديد، وإن ظلت صورته عن نفسه والمثال الذي يسعى الى تحقيقه مفتوحَين على التعديل في ضوء التجارب الجديدة. وهنا تظهر الفوارق بين شخصية منغلقة، متصلّبة، عاجزة عن التكيف مع التجارب، وشخصية منفتحة، مَرِنة، تتصرف بحكمة وذكاء حيال المستجدّات[1].

خلاصة القول أنّ البيئة المتشعبة التي ينتمي إليها الفرد، أي المؤسسات الاجتماعية كالعائلة والجماعة الدينية والمدرسة والوظيفة والدولة، تزوِّد الفرد بمصادر مهمة للصورة التي يكوّنها عن نفسه. وفي كل حضارة تَبرز جوانب من العقائد والقيم والمواقف. ومهما بلغ نقد الفرد لهذه الجوانب القيميّة، فهو يستمد منها الكثير، عن وعي وعن غير وعي.

٢. إمكان التحقيق

كما تتفاوت الصورة الفردية من فرد الى آخر من حيث مصادرها، هكذا تتفاوت من حيث إمكان تحقيقها، لا بين أفراد مختلفين فحسب، بل في أطوار مختلفة من حياة الفرد الواحد. وهذا جعل فلاسفة مثل ديفيد هيوم يثيرون الشكوك حول وحدة الشخص: أيَبقى الفرد شخصاً واحداً من البداية الى النهاية، وقد تبدّلت امور كثيرة لديه، ومنها الصورة التي يضعها لنفسه مراراً ولا تستقر على حال؟ وإذ لن نناقش نظرية هيوم هنا في إنكاره وحدة الشخصية[2]، لكننا نقول بأنّ الشخصية هي الكيان المتحرك الذي يسعى إليه الفرد، لا الكيان الجامد

(1) Jean-Pierre Rolland, *L'évolution de la personnalité*, Wavre (Belgique): Mardaga, 2004, pp. 62-64.
Milton Rokeach, *The Open and Closed Mind*, New York: Basic Books, 1980.

(2) David Hume, *Traité de la nature humaine*, traduit par Maxime David, Paris: Alcan, 1930, Tome I: *«De l'dentité personnelle»*, pp. 304-317.
Sonia Déragon, *Identité personnelle chez David Hume*, Montréal: Université de Québec, 2001.

الذي ينطلق منه. ومهما تعدّلت صورة الفرد أو تبدّلت، فهو يبقى حتى النهاية مشروعاً مشرَّعاً على التحقيق. إلا أنّ طبيعة الصورة التي يضعها الأفراد لأنفسهم والفرد الواحد لنفسه في مراحل مختلفة تتفاوت في امور كالواقعية ودرجة الطموح وإمكان التحقيق. هناك أفراد يبغون تحقيق غايات قريبة المنال، وبأقل كلفة وقتية ومادّية وذهنية، وآخرون يضعون أهدافاً بعيدة المنال ويثابرون في سبيل تحقيقها متغلبين على المصاعب. إلا أنّ الطموح وحده لا يكفي دليلاً على ذكاء صاحبه وارتباطه بالواقع: لا يكفي أن يطمح أحدهم الى أن يصير طبيباً أو مهندساً أو إعلامياً أو سياسياً لكي يصير هكذا بالفعل، بل يحتاج الى أن تكون إمكانات التحقيق، من شروط ذاتية وموضوعية، حاضرة أو ممكنة.

سلامة الفطرة والاستعداد النفسي والعمل الجادّ والمثابرة من أهم الشروط الذاتية لتحقيق هدف ما. لكن ليس من الضروري أن يكون صاحب العلاقة هو الحكَم الأفضل على تَحقق هذه الشروط لديه. ولا بد من الأخذ بآراء الآخرين في المجالات المتعلقة بسلامة التحقيق، علماً أنه لا شيء يمنع من أن تنتفي المعرفة الحقة أو نفاذ البصيرة أو النزاهة أو المحبة ـ وهي شروط أساسية يجب أن يتمتع بها كل مَن هو في موقع إصدار حكم من نوع قبول في امتحان دخول أو تصحيح امتحان ـ جزئياً أو كلياً من نفس الحكَم. وليست قليلة الحالات التي قُضيَ فيها على طموح فرد أو مستقبله الناجح على أيدي «حكّام» لا يتمتعون بالكفاية. لكن يبقى أنّ الحكَم الصالح، الذي تتوافر لديه الشروط المذكورة، مؤهَّل للحكم على واقعية صورة يضعها فردٌ لنفسه أكثر من صاحب الصورة بالذات. كذلك يمكن ردّ فقدان الشروط الذاتية الى الآخرين، كما يحصل عندما يرغم الأهل أحد أولادهم على دراسة موضوع جامعي يختارونه هم عنه ويفرضونه عليه رغبةً في متابعة خط وُجد في العائلة كالطب أو الهندسة أو المحاماة، أو عندما لا يكترثون لموهبة أحد أولادهم في مجالٍ أو آخر كالموسيقى أو الغناء، فتتلاشى هذه الموهبة التي قد تكون أصيلة[1].

(1) Francis Danvers, ed., *Modèles, concepts et pratiques en orientation des adultes*, Villeneuve-d'Ascq (France): Presses Universitaires du Septentrion, 2006.

من ناحيتها، الشروط الموضوعية مهمة جداً في تحقيق الصورة التي يضعها الفرد لنفسه. وكم من طالب موهوب وراغب في دراسة موضوع كالطب لم يتسنَّ له ذلك لعدم وجود المال اللازم لدى ذويه وعدم حصوله على مساعدة مادّية بالرغم من تفوقه العلمي في مرحلة الدراسة الجامعية الإعدادية. لذلك ليس ضرورياً أن يكون الاخفاق دليلاً على عدم الذكاء والاجتهاد[1]. وكما أنّ هناك شروطاً اجتماعية ظالمة، هناك أيضاً شروطٌ اجتماعية نافعة. من الأمثلة على الشروط الاجتماعية الظالمة حرمان بعض الأفراد العلم لقلّة مالهم، أو لأنّ بعض الأعمال، كالغناء والتمثيل، «تشوِّه سمعة العائلة» حسب بعض المفاهيم الاجتماعية، أو لأنّ فلاناً من الناس، كما في لبنان، حُجبت عنه وظيفة، هو الأكثر أهليةً لها، على أساس طائفته. ومن الأمثلة على الشروط الاجتماعية النافعة ردع الناس عن ممارسة أفعال كالاعتداء الجسدي أو المادّي والسرقة، بغية توفير الأمن الاجتماعي.

ويقودنا الكلام عن الشروط الذاتية والموضوعية من أجل تحقيق الصورة التي يضعها الفرد لنفسه الى التأمل قليلاً في مفهوم الحرية. الحرية إحدى القيم الفردية والاجتماعية الأساسية، التي لا معنى ولا عمق للحياة بدونها. ويجب أن يكون الفرد حراً، الى حد بعيد، في رسم صورته لنفسه والعمل على تحقيقها. لكن يستحيل الانتقال الى طور الوجود بالفعل لكيانٍ ليس موجوداً، الى حدّ، بالقوّة. إلا أنّ الحرية من أكثر المفاهيم المعرضة لسوء الفهم لأنّ الكثيرين يفكرون فيها، أحياناً كثيرة، كما لو كانت قيمة منعزلة عن المجتمع وعن القيم الاخرى. والحقّ أنّ القيم متداخلة بعضها ببعض، وليس من الواقعي النظر الى أيّ قيمة كشيء مستقل في ذاته[2]. من هنا، ليست الحرية كما يتوهم كثيرون، ولا سيّما من الشباب ذوي الخبرة المحدودة، «حرية كل شيء من كل شيء

(1) Robert J. Stenberg, *Intelligence Applied*, second edition, New York: Oxford University Press, 2002.

(2) Richard P. Bagozzi et al, «The Role of Moral Values in Instigating Morally Responsible Decisions», The Journal of Applied Behavioral Science, 2013, Vol. 49, No. 1, pp. 69-94.

آخر»، ولا هي الحرية المنفصلة عن قيم اخرى كالمعنى والهدف والمسؤولية. ولكي تكون الصورة التي يضعها الفرد لنفسه قابلة للتحقيق، يجب أن تأخذ في الاعتبار لا الامكانات الذاتية والموضوعية المتاحة فحسب، بل غياب الامكانات أيضاً: ليس الحرية فقط، بل المحدودية كذلك. هناك قطبان للعمل هما الحرية والمحدودية. الشخص الذي يجهل محدودياته أو يتجاهلها يكون خياله وهماً وعبئاً، والذي يهمل حريته يكون آلة يحرّكها الآخرون والظروف، وقد يلقي تبعات إخفاقه لاحقاً على ما يسمّيه كثيرون «الحظّ». أما الذي يعي الحرية والمحدودية معاً ويعمل في إطارهما، فيرسم صورة واقعية قابلة للتحقيق وأمينة لما هو موجود لديه بالقوّة، محاولاً التغلب على ما أمكن من المحدوديات في ذاته ومجتمعه والعالم المحيط به.

٣. إمكان التعديل

ما سبق يعني أنّ الصورة الذاتية الناضجة تأخذ المجتمع والعالم في الاعتبار، فتكون جزءاً من صورة كلّية للعالم[١]. لكنّ هذه الصورة تقاس أيضاً من حيث مرونتها أو قابليتها للتعديل. أحياناً كثيرة يبادر الفرد الى تعديل الصورة التي يضعها لنفسه. وهذا قد يكون دليلاً على التكيف، والتكيف من سمات الذكاء[٢]. إلا أنّ التبديل ليس في ذاته فضيلة، إذ رُبّ وضع سابق أفضل من وضع لاحق. لكنّ الطبيعي أن يعدّل المرء صورته عن نفسه في ضوء تجاربه المتعاقبة. وهذا دليل على النضج. ومن أهم علامات النضج التفكيرُ النقدي، بما في ذلك النقدُ والتقييم الذاتيّان، والانفتاح على المواقف الجديدة والقابلية على التكيف، علماً أنه ليس من الضروري أن يكون الثبات على فكرة أو موقف

(1) E.M. Adams, *The Metaphysics of Self and World: Toward a Humanistic Philosophy*, Philadelphia (Pennsylvania): Temple University Press, 1991, pp. 287-298.
Anthony Elliot, *Concepts of the Self*, Cambridge: Polity Press, 2007, pp. 1-27.

(2) Richard Kohler, *Jean Piaget: de la biologie à l'épistémologie*, Lausanne: Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, 2009, pp. 82-115.
Robert Sternberg et al, *Personality and Intelligence*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, pp. 169-187.

علامة انغلاق والتغيير علامة انفتاح. فالثبات في كثير من القيم الخُلقية والاجتماعية أمر لازم. ومن الضروري أن يضع الفرد صورة لنفسه تعكس ما هو موجود لديه بالقوّة. وهناك فرق جوهري بين ما هو موجود بالقوة وما هو موجود بالوهم.

ثانياً: الجزء والكل

إذا شئنا استعارة لغة بعض الفلاسفة الوجوديين، لقلنا إنّ الكلام عن وجود بالقوة ووجود بالفعل كلامٌ عن الانسان من حيث هو «كائن على الطريق»، كلما بلغ نقطةً نَشدَ اخرى، في حين أنّ الكلام عن الجزء والكل، وهو موضوع القسم الحالي من بحثنا، كلامٌ عن الانسان من حيث هو «كائنٌ في العالم» أو «كائن مع الآخرين»[1]. فما من إنسان، كما قال أحد الكتّاب، «جزيرة مكتملة في ذاتها»، بل هو «جزء من القارّة» أو «قطعة من اليابسة»[2]. وقد لاحظنا أنّ عبارة «فرد» تَستمد معناها من مفهوم الجماعة. فالفرد واحدٌ من جماعة، عائلية أو دينية أو قومية أو سياسية أو مهنية أو غيرها. هذا يؤكّد أنّ الجماعة جزء من الصورة التي يضعها الفرد لنفسه، تَدخل في تكوينها وتحقيقها وتعديلها، كما يؤكد أنّ السعي الى تحقيق الذات سعيٌ مزدوج: تحقيق الجزء، أي الفرد، في نطاق الكل، أي الجماعة، وتحقيق الكل في نطاق الجزء.

١. عوالم وأدوار

ما قيل أعلاه يعني أنّ الفرد واحدٌ من «عوالم» متعددة، لا من عالم واحد. وهو يؤدّي أدواره، بالتالي، في نطاقات متعددة، يَدخل كل منها، الى حد أو آخر، في نسجه لصورته الذاتية كما في السعي الى تحقيقها وتعديلها. كما تضيف تجربته جديداً الى هذه العوالم، قد تتميز بصِفات كبيرة أو صغيرة. لكن لا شك أنّ عدد الذين استمَدّوا يفوق كثيراً عدد الذين أمدّوا وأضافوا.

(1) John Macquarrie, *Three Issues in Ethics*, London: SCM, 1970, pp. 46-60.
(2) John Donne, *Selected Prose*, Oxford: Clarendon Press, 1967, p. 101.

الفرد، إذاً، جزء لا من كل أو عالم واحد، لكنه جزء من عوالم أو عضو في جماعات متعددة[1]. وكل من هذه العوالم تقتضي من الفرد أدواراً معينة. والدور ينطوي على واجبات وما تستتبعه من مسؤوليات. لكن ليس كل انتماء يقتضي أدواراً. فالطفل ينتمي الى ذويه، لكنه يتمتع بحقوق الرعاية والتربية والعطف من غير أن تكون له واجبات أو مسؤوليات تجاههم. ومع بلوغ سن النضج، يقرر الولد قبول دَور الابن أو الابنة الذي يمليه الضمير الفردي والتقاليد الاجتماعية. فإذا قبل بدَوره، أضاف الى الانتماء البيولوجي أبعاداً خُلقية واجتماعية. وهنا يتجلى الفرق بين انتماء اسمي وانتماء فعلي. لكنّ القيام ببعض الواجبات التي يمليها دَور معين ليس دليلاً ضرورياً على انتماء فعلي. من هنا قد يؤدّي أحد الأفراد بعض الواجبات التي يمليها عليه دَورٌ معين من غير أن يكون مقتنعاً بما يفعله، بل إنّما يفعل ذلك حفاظاً على انتمائه الاسمي الى الجماعة. فهو يؤدي دوره الجماعي إما لأنه مفروض عليه وإما لإنقاذ أسماء ومظاهر حفاظاً على مقام اجتماعي.

من هنا كان على الدارسين الاجتماعيين والعلماء السلوكيين عموماً أخذ الحيطة والحذر لدى وضعهم البنود التي تقوم عليها دراساتهم واستخراج النتائج منها[2]. فعدد المهندسين أو الأطباء في مجتمع معين ليس دليلاً كافياً على نهضة الهندسة أو الطب في ذلك المجتمع. وعدد الأشخاص الذين يحضرون الى أمكنة العبادة لا يقدّم الدليل القاطع على الرقيّ الديني في المجتمع المعني. فقد تكون كثافة الحضور الى أمكنة العبادة دليلاً على انتماء اسمي لا على انتماء فعلي الى الدين. هذا يعني أنّ على الدارسين اعتبار طبيعة المجتمع الذي تجري الدراسة فيه، مع إدخال عناصر اخرى ومراقبتها.

لكنّ تعدد الانتماءات والأدوار في حياة الفرد يعني أنّ تحقيق الذات يأخذ

(1) Jean-Pierre Darré, *La production de connaissance pour l'action*, Paris: Maison des Sciences de l'Homme, 1999, pp. 215-220.

(2) John M. Henslaw, *Does Measurement Measure Up?: How Numbers Reveal and Conceal the Truth*, Baltimore (Maryland): Johns Hopkins University Press, 2006, p. 88.

مداه في نطاقات متعددة. عندما يكون أحد الأفراد ابناً وزوجاً وأباً وموظفاً ومواطناً وعضواً في نادٍ وجمعية، فعليه تحقيق ذاته في هذه النطاقات كلها. وتأديته دوره حسناً في أحد هذه النطاقات لا يعني بالضرورة تأديته حسناً في نطاق آخر منها. الموظف الصالح، مثلاً، قد لا يكون زوجاً صالحاً. ويطرح تعدد الأدوار مسائل مهمة في الأخلاق، علماً أنّ الأخلاق تدور، من حيث التحديد، على مفهوم تأدية الواجب. وهذا يعني تأدية الواجبات الملازمة لكل دَور في حياة الفرد. لذلك حين نطلق حكماً خُلقياً على أحد الأفراد بأنه «إنسانٌ صالح» أو «إنسانٌ فاضل»، فلا يجوز أن نفهم بعبارة «إنسان» دَوراً مضافاً الى بقية الأدوار أو دَوراً من أيّ نوع. هذا لأنّ الفرد ليس ابناً وزوجاً وأباً وموظفاً ومواطناً وعضواً في نادٍ وجمعية، و... إنساناً. ومعنى هذا أنّ نطاق الأخلاق، بعيداً عن اقتصاره على دَور معين من الأدوار التي يؤديها الفرد، يشمل حياة الفرد في كل جوانبها[1]. الانسان الصالح، إذاً، هو ذاك الذي يبني تصرفاته على مبادئ صالحة في كل الأدوار التي يؤدّيها. وإذا كان الانتماء الى نطاق لا يؤمن به يُكسِبه فائدة في نطاق آخر، فعليه، لكي يكون صالحاً بالفعل، طرح الايمان الاسمي جانباً ولو أدّى هذا الى التضحية بالفائدة. وبما أنّ الأخلاق تدور لا على ما هو كائن بل على ما يجب أن يكون، فهي نشاط «مثاليّ»: يضع فيه الفرد مُثُلاً عليا لنفسه ويسعى الى تحقيقها. وما سمّيناه الانسان الصالح أو الانسان الكامل هو المثال المقصود. وبما أنّ هذا المثال ليس محصوراً بدَور معين بل يتجلى في كل الأدوار، فهو، كما قلنا، ليس دَوراً ينتمي الى حيّز معيَّن، لكنه المثال الأعلى المطلوب في كل الأدوار. من هنا تبدو عبارات من نوع «الأخلاق الطبّية»، التي شاعت في العقود الثلاثة الأخيرة، مضحكة، وتنمّ عموماً عن ضحالة فكرية لدى الذين يستعملونها. فليس هناك أخلاق طبية،

(1) Peter A. French, *The Scope of Morality*, Minneapolis (Minnesota): The University of Minnesota Press, 1979, pp. 3-33.

Bernard Baertschi, *La valeur de la vie humaine et l'intégrité de la personne*, Paris: PUF, 1995.

وأخلاق فنية مختلفة عنها، وأخلاق هندسية من صنف ثالث، وأخلاق اقتصادية من نوع مستقل عن هذه جميعاً. والأحرى أنّ الأخلاق والمبادئ الخُلقية واحدة: إنها الأخلاق الانسانية التي تتجلى في مجالات الحياة المتعددة وفي الأدوار المختلفة التي يؤديها الفرد في حياته، سواءٌ أكان طبيباً أم مهندساً أم محامياً أم اقتصادياً.

٢. صراع الواجبات

يثير تعدد الأدوار مسألة اخرى كبيرة في الأخلاق، هي صراع الواجبات[١]. وقد مرّ معنا أنّ تأدية الواجب تعني تأدية الواجبات التي تقتضيها الأدوار المتعددة. وبما أنّ كل فرد، مهما ضاق افقه، يلعب أدواراً عدة، فلا بد من أن يكون الصراع بين الواجبات تجربة يعانيها كل فرد من النواحي الخُلقية والنفسية والاجتماعية. وسوف نختار أمثلة عن حالات قاسية للتدليل على حجم الصراع. هل يبوح طبيب نفسي باعترافات مريض تعدّى على حقوق الناس حين يمكن أن تنجّي هذه الاعترافات اناساً كثيرين من كارثة؟ هل يتخلى عالم أو فنان مبدع عن وظيفة تؤمّن له ولعائلته معيشة لائقة لكي يتفرغ لابتكاراته العلمية وإبداعه الفنّي؟ هل يترك ولد وحيد امه العجوز للالتحاق بمنظمة عمل وطني[٢]؟

قلما نجد فرداً عاملاً لم يختبر صراعاً بين الواجبات في تجربته، ذا أبعاد نفسية واجتماعية وخُلقية. وإذا بقينا في الأمثلة المتطرفة التي أعطيناها، فإننا نجد الفرد، من ناحية نفسية، واقفاً في حيرة من أمره حيال صراع كهذا، وهي حيرة ناشئة من الاختيار: هل أرفع مصلحة المريض فوق مصلحة الناس؟ هل أبوح بسرّ طبي لأنّ هذا البوح قد ينجّي كثيرين؟ هل أُضحّي بموهبتي في مجال الأبحاث العلمية أو الرسم أو الموسيقى لأنّ العمل في هذه الحقول لا يؤمّن

(1) Nicolai Hartmann, *Moral Values*, New Brunswick (New Jersey): Transaction, 2009, p. 15.

(2) Jean-Paul Sartre, *L'existentialisme est un humanisme*, Paris: Nagel, 1946, pp. 39-47.

مستوى مريحاً من العيش لعائلتي؟ هل أترك والدتي، التي لن يعاملها أحد كما أفعل أنا، تلبيةً لنداء الوطن؟ المشترَك في هذه المواقف أنها تحتّم على الفرد اختيار واحد من أمرين يواجهانه في الوقت نفسه، وأنّ كلاً من الأمرين يدخل في عداد الواجبات. لذلك عليه أن يتخلى عن أحد الواجبين لدى اختياره الواجب الآخر. لكنّ عملية الاختيار نفسها معقدة وعسيرة، إذ يميّزها القلق الملازم لعدم معرفة نتيجة الاختيار سلفاً. فقد يختار الابن الوحيد البقاء مع امه، ليجد لاحقاً أنّ النجدة القومية التي ابتعد عنها لم تحصل، وأنّ هذا جرّ الويل على كثيرين. وقد يختار تلبية نداء الوطن، ليجد في وقت لاحق أنّ امه فارقت الحياة بعدما فارقها وحيدها ولم تجد مَن يعينها، في حين لم يستطع العملُ القوميُّ، الذي فضّله على خدمة امّه، أن يحرز نصراً للوطن. إنّ مواقف كهذه لا بد من أن تسبب أزمات نفسية، بعض مظاهرها الحيرة والقلق والعذاب. إلا أنّ التجارب تضع الفرد أحياناً وسط حالات صراع، وتحتّم عليه الاختيار وفضّ الصراع. وإذا كان لا مفرّ من مواجهة الصراع، مع ما يلازم ذلك من اختيار وحيرة وقلق، فعلى الفرد أن يجد سلامه النفسي من ضمن المحدوديات التي يفرضها الواقع.

على صعيد اجتماعي، يؤدي الصراع بين الواجبات الى تحقيق واجبات معينة وإهمال سواها في بعض الظروف، ويؤدي بالتالي الى تقوية بُعد اجتماعي في حياة الفرد وإضعاف بُعد آخر. فالابن الذي يختار البقاء مع امه يقوّي انتماءه العائلي ويُضعِف انتماءه القومي في ذلك الظرف. والفنان الذي يترك وظيفته يقوّي انتماءه الفني ويُضعِف انتماءه العائلي في ذلك الظرف. إلا أنّ إهمال واجب معين في أحد الظروف ليس برهاناً ضرورياً على أنّ الفرد سحب عضويته أو علّقها في مجال الواجب المهمَل. كما أنه ليس ضرورياً أن يكون الواجب الذي اختاره وقت الصراع ينطوي، بالنسبة إليه، على معنى أو أهمية أكثر من الواجب الذي رفضه. الحكم على اختيار معين يتمّ في ضوء الموقف الذي حصل فيه الاختيار.

لكننا لا ندعو أبداً الى «أخلاق المواقف»[1] التي تنادي بها إحدى الفلسفات الخُلقية الواسعة الانتشار، وتذهب الى أنّ جودة الأفعال ورداءتها مستمَدّتان كلياً من طبيعة المواقف التي تحصل فيها تلك الأفعال. معظم الفلسفات الخُلقية الرصينة تنادي بمبادئ عامة أساسية للسلوك، من غير أن يعني هذا الأمرُ الجمودَ في مبادئ قاسية تدفع أصحابها الى الحكم الجائر على الآخرين، إذ تحتاج المبادئ الى شيء من الذكاء والخيال والمرونة كي تستطيع الصمود على أرض الواقع. فلا يمكن أن نحكم حكماً مبرماً على أحدهم بأنه ألغى انتماءً معيناً أو علّقه إذا أهمل، في ظرف معين، بعض الواجبات التقليدية التي يفترضها هذا الانتماء، حتى وإنْ تكرر هذا الاهمال. فقد يكون موقف هذا الفرد نقدياً من الواجبات التي يقتضيها الدور حسب نظرة الناس التقليدية. لكنّ هناك واجبات ضرورية متعلقة بالأدوار، لا يجوز أن يهملها الفرد مرةً بعد مرة، وإنْ كان لإهمالها في ظروف معينة مبررات مقبولة. وعندما يرتضي الفرد دوراً معيناً، كأنْ يكون معلم مدرسة أو طبيباً أو جندياً، عليه أن يؤدي الواجبات الأساسية الملازمة لهذا الدور.

٣. الانسان كائن خُلقي

لئن كشف الصراع بين الواجبات عن صعوبات نفسية واجتماعية تواجه الفرد، فهو يكشف عن حس خُلقي أصيل لديه، يؤكد أنّ الانسان كائن خُلقي[2] ويكشف عن مرتبية في القيم[3] يضعها كل فرد لنفسه انطلاقاً من تجاربه المتلاحقة. هذه المرتبية تحصل وفقاً لاهتمامات أساسية قائمة على نظرة الانسان الى نفسه وإلى العالم. ولكي نلقي ضوءاً على مفهوم الاهتمامات الأساسية، يمكن أن نحلِّل فعلَين هما «اهتمَّ» و«انهمَّ». فعل «اهتمّ» يشير الى موضوع: الى شخص آخر أو شيء أو نشاط ينطوي على أهمية في نظر الشخص المهتمّ به.

(1) Joseph Fletcher, *Situation Ethics*, London: SCM, 1966.

(2) John Gray, *«L'instict moral est inné»*, Paris: Livres et Idées du Monde Entier, 23/9/2010.

(3) René Simon, *Morale*, Paris: Beauchesne, 1967, pp. 75-114.

أما فعل «انهمّ» فيشير الى انهمام وجودي يذهب أبعد من الاهتمام الذهني. لكنه، كالاهتمام، مرتبط بالأهمية. فالأمّ تنهمّ على أولادها لأنها تهتم بهم، لأنهم مهمّون بالنسبة إليها. صورة الفرد عن نفسه (والعالم) تنطوي على موضوعات يهتمّ بها وينهمّ عليها. كل موضوعِ انهمامٍ كياني هو موضوع اهتمام نفسي أو ذهني، لكنْ ليس كل موضوع اهتمامٍ موضوعٍ انهمام بالضرورة. من هنا كان تدرُّج الموضوعات المهمة في الصورة الذاتية يرتفع من الثانوي الى المهم الى الأكثر أهميةً. والأكثر من حيث الأهمية هو الموضوع الذي لا يقف عند الاهتمام الذهني بل يتعداه الى الانهمام الوجودي. إذا كان الاهتمام الأساسي لأحدهم احتلال المناصب والنفوذ والظهور في المجتمع، فهو يضع هذا الاهتمام في رأس اهتماماته ويضحّي بالاهتمامات الاخرى من أجله في المواقف التي تستدعي اختياراً. وإذا كان اهتمامه الأعلى البحث العلمي أو الابتكار التقني أو الابداع الأدبي أو الفنّي، فهو يصنّف الاهتمامات الاخرى في مراتب دون هذه.

هذا يستدعي الى الذهن نظرية فرويد حول إنتاج الحضارة: ففي رأيه أنّ الحضارة تولد عبر التضحية بالرغبة أو اللذّة[1]. لكننا هنا أمام قوم يجدون لذّتهم وسعادتهم الكبرى في إنتاج الحضارة. وما ذهب إليه فرويد يشبه ما يذهب إليه بعض فلاسفة الأخلاق عندما يحدّدون نطاق الحياة الخُلقية بأنه الصراع بين الواجب والرغبة، أي بين ما ينبغي على المرء فعله في موقف معين وما يرغب في فعله وتدفعه نوازعه النفسية إليه[2]. لكن ماذا عن المواقف التي تتّحد فيها الرغبة بالواجب؟ أنَضَع هذه خارج نطاق الأخلاق لأنّ تلبية نداء الواجب حصلت فيها من غير صراع؟ هذا مضحكٌ حقاً، وهو يَحصر الحياة الخُلقية ضمن إطار محدود جداً. والأحرى أنّ الحياة الخُلقية هي الحياة الانسانية كلها، وأنّ الانسان

(1) Sigmund Freud, *Civilization and Its Discontents*, authorized translation by John Strachey, New York: Norton, 2005, p. 69.

(2) C.A. Campbell, *In Defence of Free Will*, London: Allen and Unwin, 1967, pp. 35-59.

كائن خُلقي في كل ما يفعل. وإذا كانت مواقف الصراع بين الرغبة والواجب، وهي غير نادرة في حياة الانسان، تضع مبادئه الخُلقية موضع الامتحان، فهذا لا يحصر نطاق الأخلاق في هذه المواقف. فنحن لا نقول عن طالب هندسة أو فيزياء أو فلسفة إنّه يعرف ما تَعلّمه من فلسفة وفيزياء وهندسة وقت الامتحان فقط. ومن أفضل ما تؤدّيه التربية للفرد مساعدته في تحويل واجباته الى رغبات لئلاّ تفاجئه مواقف الحياة التي لا يتوقعها، فترميه في الحيرة والقلق وعدم التوازن النفسي وتُقعِده عن العمل.

لنا كلمة أخيرة في سياق إيضاحنا مسألة الجزء والكل قبل انتقالنا الى القسم التالي، وهي أنّ كلاً منهما ضروري للآخر. والعلاقة بين الاثنين يجب أن تكون علاقة تَبادل وتكامل، لا علاقة إخضاع. هذا معناه أنه لا يجوز أن يكون الفرد وسيلة للجماعة كما لا يجوز أن تكون الجماعة وسيلة للفرد. العلاقة الصحيحة المتوازنة بين الجزء والكل تتحقق عندما تكوّن الجماعة مصدراً أساسياً للفرد في نسج صورته عن نفسه بما يلازمها من تحديد أهدافه وقيمه ووسائل عمله وتصحيح أخطائه، وعندما تجد الجماعة في تجربة كل فرد غنى لها. الفرد والجماعة، كما قلنا، مضمَّن أحدهما في الآخر: فالفرد واحد من جماعة، والجماعة مجموعة أفراد. وكل جماعة أو مجموعة هي مثل جسم (corps - body - corpus)، حيث لكل عضو وظيفته في ذاته وضمن الكل[1].

ثالثاً: الغاية والوسيلة

نأتي الى التمييز الأخير بالنسبة الى مفهوم تحقيق الذات، وهو التمييز بين الغاية والوسيلة. يمكن تحليل الأعمال التي يقوم بها الانسان من زاوية الغايات والوسائل. فكل عمل يسعى الى نتيجة معينة ويستخدم وسائل من أجل بلوغ

(1) Maurizio Viroli, *La théorie de la société bien ordonneée chez Jean-Jacques Rousseau*, Berlin and New York: Walter de Gruyter, 1988, pp. 36-46.

Johan Tralau, *Thomas Hobbes and Carl Schmitt*, Abingdon (UK) and New York: Routledge, 2013, p. 82.

تلك النتيجة. إذا قرر طالبٌ أن يَدرس الطب، فالغاية هنا هي الطبيب. وتحقيق الغاية يقتضي عدداً من الوسائل، منها أن يكون هذا الفرد طالباً في جامعة، وأن يجتاز امتحانات معينة قبل أن تقبله الجامعة في كلّية الطب، وأن يقضي السنوات الضرورية لدراسة المواد النظرية والعملية التي تؤهله لممارسة الطب، وأن ينجح في كل الامتحانات المطلوبة، وأن تتأمن له الأقساط الجامعية خلال فترة دراسته، إضافةً الى الكتب والإقامة والجو الملائم. هذا الوسائل قد تكون غايات أحياناً. ففي وقت البحث عنه، يكون القسط والكتاب ومكان الاقامة غاية، الأمر الذي يعني أنّ الشيء الواحد يمكن أن يكون، حسب الظرف، غاية أو وسيلة. الطبيب نفسه، الذي كان غاية في بداية هذا المثل، يمكن أن يكون وسيلة في إطار آخر. وهذا يبدو واضحاً من سؤالنا طالب طب أو طبيب: «لماذا تَدرس الطب؟» أو: «لماذا تمارس الطب؟». بالطبع، يجب أن يكون الجواب عن هذا السؤال أنه يَدرس الطب لأنه يوافق رغباته وإمكاناته، ولكي يؤدّي دَوراً حيوياً للآخرين. هذا جواب ينسجم مع الواجبات الأساسية التي يتوقعها غالبية الناس من دَور الطبيب. أما إذا كان التبرير أنّ دراسة الطب أو ممارسته إنما تحصل لتأمين المال أو الحصول على مركز سياسي أو التعرف الى نساء جميلات، فهذا جواب ينحرف عن ماهية الطب السليمة، وصاحبه يستغل الآخرين كوَسائل من أجل تحقيق مآرب لا علاقة لها بحقيقة الطب. وهذا الطالب أو الطبيب كمن يتزوج فتاة من أجل مالها ومن دون أن يكنّ لها أيّ حب حقيقي. صحيحٌ أنّ مَن يدرس الطب أو يمارسه من أجل هذه الأهداف المنحرفة يسعى الى تحقيق ذاته، لكنه يحقق ذاته في الباطل لا في الحق.

١. التفسير والتبرير

من الأفكار القديمة والشائعة في نطاق الأخلاق والمجتمع أنّ الغاية تبرر الوسيلة. وهي فكرة تراود الذهن عندما تكون بعض الوسائل المستعمَلة لبلوغ أهداف صالحة وسائل غير مستحَبة أو مرفوضة اجتماعياً. في سبيل تأمين المال لتعليم ولد أو تطبيبه، قد يلجأ والدٌ الى السرقة أو القتل. الغاية هنا صالحة، أما

الوسيلة فغير مبرَّرة على الاطلاق. لكن لا يمكن أن تبرِّر الغايةُ الصالحةُ الوسيلةَ السيّئة. قد يكون ذلك الأب الذي لجأ الى السرقة أو القتل «ضحية» تربية فاسدة هي التي تفسر، الى حد بعيد، ما أقدم عليه. لكن الخطأ الذي يرتكبه بعض علماء النفس والاجتماع الخَلط بين التفسير والتبرير[١]. فما من عمل إنساني أو حدث طبيعي لا نجد له تفسيراً سببياً في عامل أو آخر. نحن هنا في نطاق ما هو كائن. إلا أنّ نطاق الأخلاق، كما ذكرنا مراراً، هو نطاق ما يجب أن يكون. والخطأ الفادح الذي يرتكبه بعض علماء السلوك في هذا المجال توحيدهم ما يجب أن يكون بما هو كائن[٢]. والحقّ أنّ المثُل والقيم ليست اموراً إحصائية. فإذا كان معظم الأفراد الذين تتناولهم دراسة اجتماعية حول الشعور تجاه الآخرين كارهين أو حاسدين، فهذا لا يعني وجوب تحويل الكره أو الحسد الى مبدأ خُلقي عامّ. لكل فعل إنساني تفسيراته. لكنّ التفسير، كما قلنا، شيء، والتبرير شيء آخر. وإنّ أفعالاً كالتعدّي على الآخرين وسرقتهم وقتلهم هي أفعال سيّئة في ذاتها. وهي هكذا موضوعياً، وفي كل زمان ومكان. ولن يستطيع أن يجعلها أفعالاً مقبولة أيّ تفسير اجتماعي أو ظرفي أو أيّ غاية نبيلة وُجدَت هذه الأفعال من أجلها. إذاً ما من تبرير خُلقي لأفعال من هذا النوع، إذ لا يمكن أن يتمنى الناس تحويلها الى مبدأ عامّ[٣].

عند هذه النقطة نصل الى فكرة أساسية في الأخلاق، هي عدم معاملة الآخرين كوسائل. والفرد الذي يتصرف على هذا النحو لا يعترف إلا بشرعية غاياته هو وما ينسجم مع هذه الغايات، وهو على استعداد لتسخير كل شيء أو فرد في عالمه كوسيلة لتحقيق رغباته. ومن الأمثلة في هذا المجال تسخير القوي للضعيف والغني للفقير، مع الكذب على الآخرين وإيهامهم بأنهم أصدقاء، في

(1) Jocelyne Couture, *«Explication et justification en philosophie morale»*, Québec, Philosophiques, 2001, Vol. 28, No. 1, pp. 129-150.

(2) Charles R. Pigden, ed., *Hume on Is and Ought*, New York: Palgrave Macmillan, 2010.

(3) Immanuel Kant, *Groundwork of the Metaphysics of Morals*, translated by H.J. Paton, New York: Harper and Row, 1964, pp. 60-71, and 121-123.

حين أنّ «الصداقة» في هذا الإطار تبدأ وتنتهي عند المصلحة الشخصية. وهذا ما يسمّى الفردية الأنانية. وقد عارضَ بعض المفكرين أخلاق تحقيق الذات لإساءة فهمهم لها على أنها ضربٌ من الفردية الأنانية[1].

الأمثلة التي اقترحناها تدل على عدم اعتبار الآخر كشخص ذي حرية وكرامة ومشاعر. ولا شك أنّ استعمال الآخر كوسيلة قائمٌ على خلل في علاقة الجزء بالكل. والواجب أن تكون علاقة الفرد مع الآخرين علاقة مع أفراد مثله، ذوي حرية وأفكار ومشاعر وتطلعات وكرامة. والمثال الذي يضعه الفرد لنفسه قد يكون مثالاً مشتركاً، يتلاقى فيه مع مجموعة من الأفراد تسعى الى ما هو مماثل، كأنْ يطمح عدد من الأفراد الى أن يكونوا أطبّاء أو مهندسين أو معلّمين أو غير ذلك.

الفردية الأنانية تكشف عن خلل في علاقة الجزء بالكل، إذ يحاول الفرد تسخير الآخرين كوسائل لتحقيق أغراضه. لكن لا بدّ من الفردية، بمعنى عميق، من أجل مفهوم تحقيق الذات. إلا أنّ مفهوم الفردية هنا يختلف عن الفردية الأنانية. هذه الفردية هي شعور الفرد بفرادته[2]. وفي علم النفس الخاص بالشخصية أنّ كل فرد مثل كل فرد آخر، ومثل بعض الأفراد، ومثل نفسه فقط. الفرادة هي هذا المعنى الأخير للفردية. وهو يقوم على مفاهيم كالحرية والوجود الأصيل والانتماء الفعلي والتفاعل الخاص بين الفرد وعالمه والمساهمة التي يقدّمها الفرد الى الجماعة.

لكن قبل الانتقال الى الفقرة اللاحقة، سنتطرق الى إحدى المسائل التي طُرحت مراراً في الأخلاق، وهي نسبية القيم: هل القيم نسبية أم مطلقة؟ أتكون قيم من نوع الصدق والاحترام ورعاية الأطفال والمسنّين الذين لا يستطيعون

(1) C.A. Campbell, *In Defence of Free Will*, op. cit., pp. 107-143.

(2) Louis Dumont, *Essais sur l'individualisme*, Paris: Seuil, 1983.
Daniel Shanahan, *Toward a Genealogy of Individualism*, Amherst (Massachusetts): University of Massachusetts Press, 1992, pp. 13-22.

الاتّكال على أنفسهم صالحة لأزمنة وأمكنة وظروف معينة، وغير صالحة لسواها؟ لا أتصور أنّ أحداً يوافق على هذا الرأي. ويبدو أنّ مقاربة كثيرين لمسألة القيم من حيث الإصرار على نسبيتها يحيلها الى ما يشبه المسائل الباطلة أو الزائفة منطقياً. ومن المستحيل التصدّي لهذه المسألة الخطيرة على نحو مسؤول بعيداً عن تصنيف القيم الى غايات أو أهداف من ناحية ووسائل أو طرق من ناحية اخرى. إنّ أهدافاً من نوع الاحترام ورعاية الأطفال وحفظ العهود تنتمي الى القيم المطلقة، الصالحة لكل زمان ومكان. أما طرق إظهار الاحترام، مثلاً، فمتبدلة. ومن هذا القبيل رفع الرجل قبّعتَه من أجل تحية الآخرين وإظهار احترامه لهم. لكنّ هذا السلوك نسبيّ تماماً، ومرتبط بالزمان والمكان اللذين شاعت فيهما عادة اعتمار القبعة، كما أنه مرتبط بتبنّي الفرد المعني لهذه العادة أو عدم تعليقه أيّ أهمية عليها. وهناك وسائل وطرق متنوعة للتعبير عن الاحترام، خاضعة للتبدل وفق الزمان والمكان والظروف. لكن من قبيل العبث أن يحاول أحدهم، تحت شعار نسبية الوسائل، القول بأنّ اغتصاب فتاة هو دليل على احترامها. فهذا الفعل سيّئ في ذاته، ولا يجوز تبريره بأيّ منطق سليم. ونشير الى تَداخُل الغايات والوسائل، بحيث أنّ الشيء الواحد يمكن أن يكون هدفاً أو وسيلة حسب الإطار، كما نشير الى أن الأهداف ليست كلها قيماً مطلقة ولا الوسائل كلها نسبية. لكن لا يجوز أبداً ردّ القول بنسبية القيم الى علم الاجتماع، وإنْ حاول العديد من علماء الاجتماع القفز فوق نطاق علمهم لطرح نظريات جريئة في الفلسفة الخُلقية. ثم إنّ عالم الاجتماع السلوكي لا يحق له التدخل في هذه المسائل من زاوية علمه.

٢. الغاية القصوى

كيف يمكن أن نضع مفهوم تحقيق الذات في إطار الغايات والوسائل؟ قلنا إنّ الشرط الواحد أو الدور الواحد قد يكون وسيلة حيناً وغاية حيناً آخر. إلا أنّ هذه الغايات والوسائل الجزئية تتجه كلها أخيراً نحو مصبّ واحد هو تحقيق

الذات. وهذا دائماً غاية. إنه الغاية القصوى التي يسعى إليها كل فرد. وقد سمّاها بعض الفلاسفة السعادة[1]. وفي حين وجد المفكرون الاجتماعيون على العموم سعادة الانسان في حياته وسط المجتمع، وجدَها معظم المفكرين الدينيين في فردوس سماوي. وفي المسيحية كما في الاسلام، وحّدَ بعضُهم سعادة الانسان بما سمّوه حال الغبطة أو الوقوف في الحضرة الإلهيّة. هذا يعني أنّ تحقيق الذات في النظرة الدينية لا يكتمل هنا على الأرض بل في النعيم السماوي. في أيّ حال، آثرتُ عبارة «تحقيق الذات» على «السعادة» لأنّ هذه ارتبطت، في المفاهيم الشائعة، باللذة الفردية الأنانية. أما تحقيق الذات، كما أوضحناه في هذا البحث، فهو ذو صلة بالفردية الأصيلة التي يربطها بالمجتمع رباط عضوي متبادل.

المثال الذي يضعه الفرد للتحقيق لا يقتصر على وظيفة معينة، كالطبيب أو المهندس أو المعلّم، بل يذهب أبعد من الوظيفة الى مثال هذه الوظيفة في ذهن الفرد والوسائل التي يلجأ إليها لتحقيقها وسلوكه كطبيب أو مهندس أو معلّم. هناك شروط عامة ملازمة لكل دَور أو وظيفة. بالتأكيد، إنها جزء من صورة الفرد الذي يسعى الى هذا الدور. لكنْ الى جانب هذه الشروط العامة، هناك طرق خاصة يؤدّي بها كل فرد دَوره. وإذ يشير الفرق بين طبيب وآخر أو بين مهندس وآخر أو بين معلّم وآخر الى تَفوّق الواحد على الآخر أحياناً، فهو لا يعدو كونه أحياناً اخرى فرقاً محضاً، لا يشير الى أعلى أو أدنى، أصحّ أو أقل صحة. إلا أنّ الفرد يقف مراراً أمام مرآة نفسه ليسأل لا عمّا إذا نجح في مهنته فحسب، بل إذا وفّرت له مهنته ظروف النجاح في تحقيق ذاته. ثم إنّ تحقيق الذات لا يحصل مرة واحدة يتوقف الفرد بعدها عن كل سعي. والأحرى أنّ حياة الانسان سعي لا يتوقف الى تحقيق الذات. ومَن يحياها في العمق يتعلم من تجاربه، ويعدل غاياته ووسائله في ضوء هذا التجارب. لكنّ ثمة حساً

(1) Burton Frederick Porter, *The Good Life: Alternatives in Ethics*, Lanham (Maryland): Rowman and Littlefield, 2001, pp. 121-128.

مأساوياً ملازماً للحياة، ناجماً عن عدم استطاعة الفرد تحقيق كل ما يبغي وسط حياة قصيرة بالنسبة الى الأهداف المستجدّة على الدوام. هذا الحس جزء من الطبيعة البشرية، وقد عبّر عنه الانسان أبلغ تعبير بواسطة الفنون. ومن الأساطير القديمة التي ألهمت عدداً من الأعمال الفنية والفكرية واحدة عن سيزيف[1]، البطل الاسطوري الإغريقي الذي كان يطمح الى الخلود، فأشارت عليه الآلهة بأن يحمل صخرة ويركزها على قمة جبل ثمناً لما يبغيه. إلا أنّ الصخرة كانت تقع منه كل مرة وتهوي الى السفح، فيعيد المحاولة من جديد. وفي هذه القصة تعبير بارع عن وضع الانسان المتمثل في سعيه المستمر الى تحقيق ذاته. ولئن كان الانسان كائناً على الطريق، فإنّ كل حياته تبدو، من نقطتها الأخيرة، طريقاً.

خاتمة

الإشكالية التي دار عليها هذا البحث هي مفهوم تحقيق الذات بما اكتنفه من غموض في الفكر الأخلاقي الاجتماعي. ومن المفاهيم الأساسية التي أصابها الغموض مفهوم الحرية، إذ تناوله كثيرون كما لو كان مفهوماً مستقلاً في ذاته، بانفصال عن مفاهيم اخرى كالمحدودية والمعنى، وعن القيم المتداخلة في حياة الفرد. ومن المفاهيم الاخرى نسبية القيم، التي ظنّ كثيرون أنّ علم الاجتماع يقول بها حتماً. وقد تصدّينا للاشكالية عبر إيضاح مفاهيم، أهمها الآتي: الوجود بالقوة والوجود بالفعل، الغايات والوسائل، القيم المطلقة والقيم النسبية، الحرية والمحدودية، الفردية. وتَبيّن لنا أنّ مفهوم تحقيق الذات يكتسب معناه في إطار نظرة الى الانسان والعالم، حاولَت دراستُنا أن توضح معالمها الأساسية.

(1) Pierre Commelin, *Nouvelle mythologie grècque et romaine*, Paris: Garnier, 1909.

الأمن الغذائي العربي، الخيار الصعب في إطار العولمة.

راغدة جريج(*)

إن تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للأمن الغذائي هو توفر الإمكانية الفيزيائية والإقتصادية ـ الإجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي. والأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.(١)

وبالتالي، إن العولمة قد شكلت تحدياً لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية في الدول العربية، هذه الدول التي لديها بالفعل ارتفاع فواتير الواردات الغذائية(٢). فهل تستطيع هذه البلدان، في المستقبل القريب، أن تحقق نوعاً من الأمن الغذائي النسبي بالتعاون فيما بينها في إطار سوق تكاملية؟ وما هو مدى القدرة على تحقيق إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلباً في التنمية الإقتصادية، خصوصاً بعد أن اتضح خطأ السياسات التي طبقت والممارسات التي انتهجت في حق القطاع الزراعي في كل من هذه الدول؟ كما أن الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي في لبنان، أو في أية دولة أخرى، إنما يتطلب العمل على تقصي الحقائق من خلال مدى مساهمة الإنتاج الزراعي الغذائي في تحقيق حد معين من الإكتفاء الذاتي.

الجامعة اللبنانية
المكتبة
معهد العلوم الاجتماعية

(*) أستاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثالث.

(١) لجنة الأمن الغذائي، الدورة الثلاثون، روما، تقرير عن مبادرات منظمة الأغذية والزراعة لمكافحة الجوع، ٢٠ ـ ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٤.
CFS: 2044/ Info.8

(٢) www.lebarmy.gov.lb/article.asp.

وهنا لا بد من الإشارة، أنه لا توجد دولة مهما بلغت من التقدم قد حققت أو تحقق الإكتفاء الذاتي، فما بالك بالبلدان العربية التي تبقى في حالة من التخلف النسبي؟ ولهذا فإن الإكتفاء لا يتحقق إلا من خلال التكامل البيني أولاً (وهذا ما ينبغي تفعيله اقليمياً وعربياً)، ومن خلال التركيز على تحقيق الإكتفاء في بعض المواد الإستراتيجية ذات الإستهلاك الواسع، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز في اليابان، وزراعة القمح في السعودية[1].

إن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمراً حتمياً في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الإقتصاد العالمي بعدما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمع جميع البلدان. وفوق هذا وذاك، فقد أصبح الغذاء يُستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول التي تكون في حاجة إليه من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة. ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة، ومضاعفة المساحات المروية، ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن؛ وكذلك الإهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل أو المقبول في أسرع وقت ممكن، حيث ان البقاء على الوضع الراهن والمضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى مزيد من العجز في الإنتاج، ومزيد من المواد المستوردة، ومزيد من الإعتماد على الخارج في تأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية، بما يعني تبعية غذائية للخارج. ولهذا فقد أضحى البحث في مسألة توفير الغذاء يكتسي أهمية وطنية، لكونه يسلط الضوء على مجال حيوي يتعلق بحياة السكان.

وبالتالي، فإن دخول العالم عصر العلم والتكنولوجيا، واستفحال ظاهرة القطبية الأحادية ضمن منظور العولمة، أحدثا تغييراً جذرياً في الكثير من

---

(١) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، ٢٣٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨) ص ٨٦.

المعايير، بحيث لم تعد مناطق دول الجنوب هي المناطق التي تعتمد عليها دول الشمال في توفير ما تحتاج إليه لتعيش وتزدهر، وبخاصة من النواحي الغذائية، وإنما أصبح على دول الشمال أمام كثرة التوترات والحروب أن تجد لذاتها مقومات بقائها الذاتية وأولها غذاؤها، حيث ركزت جهودها أولاً على زيادة الإنتاج من مواردها الطبيعية كأساس لا غنى عنه، ثم توجهت ثانياً إلى إيجاد حلفاء اقتصاديين تتكامل معهم في سد النقص الذي تعانيه، وثالثاً سعت إلى إيجاد مخزون (استراتيجي) غذائي لها يقيها شر الويلات الطبيعية أو الويلات الإنسانية، وهي ممكنة، وقد تحدث في أية لحظة. بالمقابل لقد ورثت أوضاع الأمن الغذائي العربي في مطلع الألفية الثالثة، إشكاليات معقدة متأتية من الظواهر الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتتقدم هذه الموروثات نمط السياسات الإقتصادية الزراعية في البلدان العربية وتباينها. ولقد واجهت معظم البلدان العربية أوضاعاً غير محفزة لتنمية القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، وفي مقدمة تلك الأوضاع سياسات التوزيع في الاقتصاد الريعي، وأولوية الإنفاق الحربي في الإقتصادات العربية المتوسطة الدخل، في حين واجهت الإقتصادات العربية الأقل نمواً أقسى قيود التنمية التي قادتها إلى التخلف، ولا سيما تلك المتمثلة بندرة الموارد وعبء المديونية، وغياب المجتمع المدني والحرية، وانتشار الفساد، بصورة يصعب معها إجراء محاولات لتكاملها اقليمياً. ولكن بالرغم من ذلك يجب اعتماد سياسات قومية تسعى إلى خلق تكتلات إقتصادية زراعية على الصعيد الاقليمي، لما لهذه التكتلات من مزايا تعمل على تقليص الآثار غير المرغوب فيها في مجال انتاج الغذاء. ومن هنا فإن فرضياتنا هي التالية:

- الفرضية الأولى: إن منظومة عصر العولمة، وما تفرضه من منافسة وحرية للتجارة وانتقال عناصر الإنتاج، ومنها التكنولوجيا ورأس المال والعمالة، وخصوصاً مع تنامي دور منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من اتفاقيات متعددة الأطراف، إن كل هذه المتغيرات على الصعيد الخارجي هي تحديات للزراعة العربية، بل للمجتمع العربي كله، وتضع أمام جميع الفاعلين سياسياً واقتصادياً خيارات استراتيجية محددة، لعل من أهمها تقوية

وتنمية التعاون العربي في مجال الغذاء وغيره في اطار سوق عربية مشتركة.

- الفرضية الثانية: إن الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل البيني، اقليمياً وعربياً. كما أن تحقيق الإكتفاء المحلي من بعض المنتجات الإستراتيجية، ذات الاستهلاك الواسع، إنما يساهم في الابتعاد عن حالة التبعية، ويضمن استقلالاً اقتصادياً وسياسياً للدولة.

- الفرضية الثالثة: إن معظم البلدان العربية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، إنما تواجه تحديات متعددة تجاه مسألة أمنها الغذائي، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وقائية للحد من التأثيرات السلبية، وتنامي إنعدام الأمن الغذائي الذي يمكن أن يحدثه تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الأول: وقع العولمة على الأمن الغذائي في البلدان النامية العربية:

بعد ربع قرن من النمو الإقتصادي المتواصل في مختلف أقطار العالم، بعد الحرب العالمية الثانية عرفت البشرية خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، سلسلة من الأزمات الإقتصادية الحادة كان أبرزها: أزمة الغذاء العالمي (١٩٧٠)، ازمة النظام النقدي وأسعار الصرف (١٩٧١)، أزمة الطاقة (١٩٧٣)، أزمة الإنكماش التضخمي، وأزمة التنمية في السبعينات بالإضافة إلى أزمة المديونية العالمية (١٩٨٢) التي أحدثت إضطرابات سياسية واسعة في العديد من البلدان خصوصاً في أميركا اللاتينية.

وسط هذا المناخ ساد الحديث عن لغة العولمة بأبعادها المالية، التكنولوجية، الإقتصادية، الثقافية، السياسية، البيئية، الجغرافية، والسوسيولوجية. وجرى تصوير العولمة على أنها العلاج الشافي لأزمات العالم العديدة والمتكررة.

ولكن هل شكلت العولمة حقاً حلاً لهذه الأزمات ومنها أزمة الغذاء التي كانت فاتحة هذه الأزمات جميعها في عام ١٩٧٠؟

اذا ألقينا نظرة على التطورات الإقتصادية في العالم، نرى أن سيل الأزمات لم يتوقف، بدءاً بأزمة المكسيك والأرجنتين، وصولاً إلى الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الحالية (٢٠٠٨) والتي هي الأكبر والأشد خطورة في التاريخ الإقتصادي الحديث. وبالتالي فلقد حدثت ارتدادات مأساوية لهذه الأزمات، على معدلات النمو الإقتصادي في جميع البلدان، وخصوصاً في البلدان النامية.

أولاً: دور السياسات الزراعية الغربية في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية (العربية):

إن مشكلة الأمن الغذائي يتعين فهمها في اطار من التفكير الشامل وليس فحسب في ضوء توازن ميكانيكي بين الغذاء والسكان، فنقص الغذاء لا يرتبط فقط بإنتاج الطعام والتوسع الزراعي، بل يرتبط كذلك بالأداء الوظيفي للإقتصاد ككل وبالسياسات الحكومية ودور المؤسسات السياسية والمنظمات غير الحكومية. فالغذاء لا يجري توزيعه عن طريق الصدقات، إنما يجب اكتساب القدرة على تحصيله[1]. من هنا فإنما سنتحرى في فصل أول، عن مدى تأثير السياسات الزراعية في الدول المتقدمة على الأمن الغذائي في الدول النامية (العربية)، ثم دور العولمة في هذا القصور في تأمين الأمن الغذائي في الدول النامية، وفي فصل ثانٍ سنتطرق إلى آليات القضاء على هذا العجز في اطار الأوضاع العربية المعولمة.

إن التطورات العلمية الباهرة، والإبتكارات الحاصلة في مجال نقل الجينات والهندسة الوراثية، أدت إلى ابتكار أنواع جديدة من المحاصيل ذات إنتاجية مرتفعة، ومقاومة للآفات والجفاف. ومن الملاحظ على أساس الإنتاج العالمي للغذاء أن نسبة ٩٤ بالمئة من الزيادة الحاصلة في انتاج الحبوب في ما بين العامين ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ نتجت عن التوسع الرأسي في الزراعة بينما ٦ بالمئة

(١) أمارتيا سن، التنمية حرية، كتاب عالم المعرفة، العدد ٣٠٣، ٢٠٠٤ لمجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، الكويت ترجمة شوقي جلال، ص ١٩٨.

فقط نتجت عن التوسع الأفقي أي في المساحة[1]، إلا أن الزيادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة في الانتاج الكلي للغذاء[2].

ومن اللافت أن تلك الزيادة في انتاج الغذاء العالمي حدثت على الرغم من الهبوط الحاد للأسعار العالمية للغذاء من حيث القيمة الحقيقة على امتداد الفترة الممتدة ١٩٥٠ و١٩٩٧[3].

إن انخفاض الأسعار كان يقتضي هبوطاً في الحوافز الإقتصادية لإنتاج المزيد من الغذاء في مناطق كثيرة لإنتاج الغذاء التجاري في العالم، بما في ذلك أميركا الشمالية. فكيف يمكن تفسير استمرار تزايد المنتج العالمي من الغذاء على الرغم من هبوط أسعاره أي عدم وجود الحوافز السعرية لزيادة الإنتاج؟

هنا تظهر سياسة الدول المتقدمة في عدم تحميل الزراعة أعباء ضريبية وإنما دعمها، والعكس حاصل لدى الدول النامية (العربية)، كما تبيّنا ذلك في البند الرابع من الفصل الثاني. اذن هكذا يتسنى لها الهيمنة على السوق الزراعي العالمي.

أ ـ سياسة دعم الزراعة في الدول المتقدمة تعزز تفاقم الفقر في الدول النامية:

بداية لا بد من الذكر، أن أزمة الغذاء ليست على مستوى الإنتاج بمقدار ما هي على مستوى التوزيع والإستهلاك فما هو مخصص للتجارة الدولية والأسواق العالمية من الغذاء المنتج مصدره عدد محدود من الدول تأتي في مقدمها (الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، كندا، الأرجنتين وأستراليا). والدول التي تؤمن كفايتها من الغذاء ليست كثيرة العدد أيضاً. ومعظم الدول التي تتكون منها هاتان المجموعتان تنتمي إلى الدول المتقدمة. أما الدول النامية فهي معظمها

---

(١) أمارتيا سن، مرجع سبق ذكره ص ٢٥١

(٢) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢١

(٣) المصدر: البنك الدولي: أسواق توقعات الأسعار للسلع الأولية الرئيسية مجلد ٢.

دول مستوردة للغذاء، وتشكل فاتورة الغذاء بالنسبة الى بعض هذه الدول إستنزافاً لموجوداتها من العملات الصعبة. والأهم من ذلك أن الظروف الإقتصادية والمالية الصعبة لبعض هذه البلدان، إنما تشكل واحداً من الأسباب التي تؤدي لإنخفاض أسعار منتجات الغذاء في السوق العالمية.

ولعل أحد المظاهر المميزة للزراعة العالمية هو الإختلاف في السياسات الزراعية بين الدول المنخفضة الدخل والدول العالية الدخل. فدول المجموعة الأولى تتجه إلى تحميل الزراعة أعباء ضريبية (مثل تحديد أسعار منتجاتها) ومن ثم الابقاء على أسعار المنتجات الزراعية أقل من الأسعار العالمية وذلك لأسباب عديدة، منها الحاجة الى استخدام قسم من عائدات الزراعة في القطاعات الأخرى، خصوصاً الصناعة، وتوفير الغذاء، لمواطنيها بأسعار منخفضة، وهذا مطلب شعبي في ضوء انخفاض مستويات المداخيل وارتفاع نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء، بينما لا تعتمد الدول ذات المداخيل العالية سياسة «تحميل الزراعة» بل سياسة «دعم الزراعة» بغية تشجيع المزارعين وتوفير مستوى معيشة لهم مماثل لأقرانهم في القطاعات الأخرى، وتمكنهم من استخدام منجزات التكنولوجيا الحديثة، والإستثمار في الزراعة، ومن ثم زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي عندها تصبح أسعار المنتجات الزراعية المتاحة للمواطنين أعلى من أسعار السوق العالمي، ومع ذلك تبقى مقبولة نظراً الى ارتفاع مستوى الدخل وانخفاض نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء.

ويأخذ هذا الدعم صوراً متعددة منها التعرفة الجمركية، والقيود الكمية على الصادرات والواردات، ووضع شروط صحية وفنية للسلع كوسيلة لتقييد الواردات أو بعض منها، دعم أسعار عناصر الإنتاج، إعفاءات ضريبية، دعم الصادرات وغير ذلك[1].

وحين يعمد عدد أكبر من الدول الى سياسة دعم الزراعة يؤدي ذلك الى

---

(١) د. كليب سعد كليب، الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة، السنة ٢٠١٠ www.Lebarmy.gov.lb

انخفاض أسعار السلع الزراعية في السوق العالمي، بينما اذا تم تخفيض هذا الدعم تكون النتيجة زيادة أسعار صادرات الدول المتقدمة من السلع الزراعية.

وهكذا يؤدي دعم الدول المتقدمة لزراعتها إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة تأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية ولو أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء، بينما يؤدي تخفيض هذا الدعم إلى زيادة قيمة فاتورة الغذاء التي تدفعها الدول المستوردة ولكن يشجعها على بذل جهود أكبر في التنمية الزراعية.

وتترجم المستويات العالية لهذا الدعم إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الإستيراد وارتفاع التصدير. وبفضل هذا الدعم تواصل البلدان الصناعية المتطورة فرض سيطرتها على التجارة الزراعية في العالم حيث استحوذت منذ العام ١٩٨٠ وحتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين على ثلثي الصادرات الزراعية عالمياً[١].

بالمقابل يؤدي هذا الدعم إلى تفاقم الفقر في البلدان النامية وتتأذى المجتمعات الريفية في هذه البلدان، حيث تقضي الصادرات الزراعية المدعومة للبلدان الصناعية على القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية والمحلية فتنخفض الأسعار المدفوعة إلى المزارعين وأجور العمال الزراعية ويفرض على المنتجين المحليين الراغبين في الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية تسلق بعض من أعلى قمم الرسوم الجمركية في التجارة العالمية. وتشير تقديرات حديثة العهد أن التكلفة الحقيقية التي تتحملها البلدان النامية نتيجة للدعم الزراعي في البلدان الغنية تصل إلى ٧٢ مليار دولار في السنة[٢].

ب ـ استراتيجية الدعم في الدول المتقدمة والتصدير بأسعار إغراقيه:

يقدم الإتحاد الأوروبي كمثال مبلغ ٤٣ مليار يورو كدعم لبعض المنتجات

---

(١) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، منشور لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص١٣١.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

الزراعية. ويأتي انتاج السكر في طليعة المنتجات المدعومة (١ مليار دولار) حيث يتلقى المزارعون والمصنعون إعانات تقدر بأربعة أضعاف ثمن السكر في السوق العالمية، فيتم إنتاج فائض قدره ٤ ملايين طن يتم اغراق الأسواق العالمية به. وهذا ما يؤدي إلى تخفيض السعر العالمي للسكر بحوالي ثلث قيمته. ونتيجة لذلك يُمنّى مصدرون آخرون في البلدان النامية بخسائر في العملات الأجنبية تقدر ب ٤٩٤ مليون دولار للبرازيل و١٥١ مليون دولار لجنوب أفريقيا و٦٠ مليون دولار لتايلاند. مع الإشارة إلى أن هذه البلدان تضم أكثر من ٦٠ مليون نسمة يعيش الفرد منهم على أقل من دولارين في اليوم.

وتعطي سياسة دعم القطن والأرز في الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً آخر، اذ قدمت وزارة الزراعة في أميركا لمزارعين القطن الأمريكيين البالغ عددهم ٢٥ ألف مزارع العام ٢٠٠٥ دعماً مالياً بلغ ٧,٤ مليار دولار أمريكي، أي ما يزيد على مجمل الإنتاج الأمريكي من القطن. هذا ما أدى إلى تخفيض سعر القطن في السوق العالمية بحوالي ٢٥ بالمئة وأتاح لمنتجي القطن الأمريكيين استمرار سيطرتهم على الأسواق العالمية حيث أن حصتهم تبلغ زهاء ثلث مجموع صادرات القطن في العالم[١]. وهذا ما ألحق أفدح الأضرار بمزارعي القطن في مصر التي تنتج واحداً من أرقى أصناف القطن في العالم. بالإضافة إلى دول عديدة مثل باكستان ومالي وبوركينا فاسو وغيرها من الدول المنتجة للقطن في العالم.

كما تم تصدير الأرز المنتج في أميركا العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بتكلفة ٤١٥ دولار للطن الواحد بسعر قدره ٢٧٤ دولار فقط (أي أقل من تكلفته). وقد ألحق هذا السعر الإغراقي الأذى بالمصدرين المنافسين في دول نامية عديدة مثل تايلند وفيتنام وغانا وغيرها[٢].

ونشير هنا أيضاً إلى أن مدير صندوق النقد الدولي، سبق أن وجه اتهامات

---

(١) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥ مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢

إلى الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الأخير مارس سياسة الإغراق الزراعي في أفريقيا بشكل خاص حيث قال: (إن الأوروبي يمول تصدير الفوائض الغذائية الأوروبية إلى أفريقيا حيث تعرض بنصف ثمنها أو ثلثه). وهذا في رأي مدير صندوق النقد الدولي من شأنه أن يدمر الزراعة الافريقية... ويضاف إلى ما تقدم من أسباب وجود احتكارات دولية كبيرة في قطاع المواد الغذائية وخاصة الحبوب.. وهكذا فإن أزمة الغذاء العالمي أرخت بظلالها القائمة على إقتصاديات الدول النامية وازدادت أسعار الخبز عالمياً بأكثر من ٣٠ بالمئة[١].

وتجدر الإشارة أن التصدير بأسعار إغراقيه ليس حكراً على الدول الصناعية المتطورة، فقد تمارسه دول الإقتصادات الناشئة كالصين، كما مارسه في الماضي الإتحاد السوفياتي السابق بدرجة كبيرة بداعي الدعاية الإيديولوجية، وبهدف الحصول على العملات الصعبة.

ثانياً: دور العولمة في تنامي انعدام الأمن الغذائي في الدول النامية (العربية):

من أهم العوامل التي نتجت عن العولمة وأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية، نعد أبرزها:

أ ـ انحسار الفكر الإقتصادي التدخلي وسياسات التنمية جأجور:

من الأزمات الإقتصادية التي حصلت في مطلع السبعينيات من القرن العشرين stagflation وأهمها الأزمة الإقتصادية المركبة التي أطلق عليها الإقتصاديون تسمية الإنكماش التضخمي، أُطلق العنان للبحث عن نظريات إقتصادية جديدة، تحل مكان الفكر الاقتصادي التدخلي، فكانت نشأة

(١) مجلة الاقتصادية، د. قحطان السيوفي، الأمن الغذائي قرار وطني استراتيجي، في ٤/ ٢٣/ ٢٠١٢

www.Iqtissadiya.com

file://H:\Al-iqtissadiya.htmP.2of5

النيوليرالية. واعتبرت النيوليرالية أن المشكلة في الدول الصناعية مردها إلى أن القدرة الإنتاجية لهذه الدول غير مستعملة استعمالاً كاملاً بسبب ضمور دور القطاع الخاص وطغيان القطاع العام الذي بات يشكل عائقاً كبيراً أمام تطور القطاع الخاص ونموه، لذا فإن العلاج المطلوب، هو تخفيف حدة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتحريره من القيود في عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والإستهلاك.

وفي ظل العولمة والنيوليرالية الملازمة لها، وما رافقها من تحرير لأسواق المال والسلع، تراجعت سياسات التنمية وأصبحت المنتجات الغذائية للبلدان النامية، أكثر تعرضاً للمنافسة إن في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

ب ـ توقف المعونات الأجنبية:

لقد أدت المعونات الأجنبية خصوصاً في فترة احتدام الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشيوعي دوراً ملحوظاً في انجازات التنمية التي تحققت في الدول النامية، إنما من المؤسف أن معظم هذه المعونات قد توقف مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية.

ج ـ تغير في دور المنظمات الدولية غير الحكومية:

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان دعما سياسات التنمية في البلدان النامية، أخذا مع انطلاقة العولمة، بالترويج لسياسة الخصخصة واعادة هيكلة الإقتصادات التي كان للقطاع العام فيها دور أساسي في الإقتصاد.

ثم إن اتفاقية الغات قد مكنّت الدول الموقعة على الإتفاقية من تخفيض رسوم التعرفة الجمركية، بصفة خاصة، على المنتجات المصنعة من متوسط تجاوز ٤٠ بالمئة إلى نحو ٥ بالمئة في مطلع التسعينات. إلا أن اتفاقية الغات قد استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكام تخفيض رسوم التعرفة الجمركية طوال فترة وجودها.

أما في زمن العولمة وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة، فإن المنتجات

الزراعية لم تعد تحظى بأي شكل من أشكال الحماية القانونية بل أصبحت تخضع شأنها شأن المنتجات الصناعية وغيرها لقوانين تحرير الأسواق وتحريم إقامة الحواجز والعقبات في وجه انتقال السلع والخدمات والرساميل التي فرضتها العولمة[1].

د ـ احجام الإستثمار الأجنبي عن الإستثمار في الأرض في البلدان النامية:

وبسبب تراجع معدلات النمو في السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين، ازداد طلب البلدان النامية على القروض والإستثمارات الأجنبية، إلا أن الدول المانحة لم تعد سخية في عرضها للقروض المصدرة والرساميل الموجهة إلى الدول النامية، وخصوصاً تلك الرساميل التي توظف في الأصول الثابتة (الأرض).

هـ ـ التحرير اللامتكافئ للتجارة الخارجية:

يمثل التحرير غير المتكافئ للتجارة الخارجية أحد الأسباب المهمة التي جعلت الدول الصناعية تستأثر بحصة الأسد من منافع العولمة. فالبلدان النامية تتحمل أعباء تطبيق نظم تجارية أكثر إنفتاحاً، بينما تستبعدها السياسات الحمائية لدول الشمال من فرص دخول أسواقها. ومما لاشك فيه أنه كان للمؤسسات والهيئات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي دور في هذا المضمار، حيث كان يضغط على الدول النامية لتحرير أسواقها التجارية والمالية خصوصاً حين كانت ترغب في الحصول على القروض من الصندوق المذكور.

من ناحية أخرى ترك تحرير أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية آثاراً سلبية على الجهود التنموية في غالبية هذه الدول. فالدول الصناعية المتقدمة التي تضغط يومياً لفتح أسواق الدول النامية واستمرارها أمام منتجاتها المختلفة تفرض على منتجات السلع القادمة من دول الجنوب رسوماً جمركية

---

(١) د. كليب سعد كليب، الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره. www.lebarmy.gov.lb

تبلغ في المتوسط أضعاف الرسوم التي تستوفيها من تجارتها البينية. وعلى ضوء ذلك، ماذا سيكون مصير مئات الملايين من العاملين في الدول النامية والمزارعين منهم بشكل خاص؟ وبهذا فإن تحرير أسواق رساميل دول الشمال وصادراتها إلى دول الجنوب أوجد الآليات المتسببة بإشاعة الفقر والجوع في الجنوب. ففي باكستان كمثال، ارتفعت المديونية الخارجية في الفترة الواقعة ما بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ من ٣٨,٤ بالمئة إلى حوالي ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتضاعف فيها عدد الفقراء اذ ارتفع عددهم من ١٧ مليوناً إلى ٣٤ مليوناً. وحال العديد من البلدان النامية، ومنها الدول العربية لم تكن بأفضل حال من باكستان[١].

و ـ التغيرات المناخية ومخاطرها على الزراعة:

إن الخطر الناتج عن التهديد المناخي سيتفاقم في المستقبل. ويؤكد العلماء أن الأخطار المستقبلية الناتجة عن تغير المناخ ستؤدي إلى كارثة حقيقية على صعيد التنمية البشرية، خصوصاً في البلدان الأكثر فقراً في العالم. كما أن الجفاف يهدد حالياً حياة عشرات الملايين من البشر في القرن الأفريقي وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. ومع زيادة سرعة تغير المناخ يصبح الإنتاج الزراعي أقل ربحاً، وتنقص المواد الغذائية وتنخفض أجور العاملين في الزراعة. ويحتمل أن يكون الإحترار فوق المعدل العالمي في أنحاء جنوب الصحراء الكبرى كافة في أفريقيا وشرق وجنوب آسيا. كما أن تراجع الغطاء الجليدي في القطبين قد يسبب ارتفاع في درجات التبخر، وقد يؤدي إلى انقطاع جريان أنهار عديدة، ما يؤثر سلباً على حوالي ٤٠ بالمئة من سكان العالم[٢]. كما ستؤدي ظاهرة الإحترار العالمي إلى اختفاء مساحات واسعة من الأراضي الساحلية في العديد

---

(١) د. كليب سعد كليب، الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعامين ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، منشور لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp ص ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٥.

من الدول. كل ذلك إنما سيؤدي إلى نقص الغذاء وسوء التغذية وزيادة معدلات الفقر والبطالة في البلدان النامية ويعتبر برنامج الغذاء العالمي أن مئة مليون شخص انضموا مجدداً إلى قافلة الجياع في العالم.

إن الأراضي الزراعية في الدول العربية التي يمكن التحكم في إروائها لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة الأرض الزراعية العربية، وهو ما ترتب عليه ارتفاع «معامل عدم الاستقرار» في انتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحبوب)، والتي بلغت أقصاها في مصر والسعودية، وأدناها في السودان في منتصف العقد الحالي. وتتحدد معظم الموارد المائية، في الدول العربية، بالأنماط السطحية التي تتسم إنها مشتركة، وأحياناً مع بلدان غير عربية يتم التنازع حولها أحياناً. وتتصدر هذه الموارد المائية أنهر النيل والفرات ودجلة، ويتباين توزيع المياه السطحية في ما بين البلدان العربية، اذ تستأثر خمسة أقطار عربية بما نسبته ٨٠ بالمئة من إجمالي المياه المذكورة، وتستخدم الزراعة ما يزيد على ٩٠ بالمئة من هذه المياه، الأمر الذي يشير إلى مدى ارتباط الأمن الغذائي العربي بكفاءة استخدام الموارد المائية[١].

الفصل الثاني: الحوافز السعرية، سياسة وقائية، في مواجهة تحرير التجارة الزراعية:

إن المتغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي وخاصة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعكاساتها على الدول النامية ونحن منها، يجب أن تواجهها الحكومة من خلال دورها التدخلي المتوازن في الحياة الإقتصادية، ومن ثم تحقيق المفهوم النسبي للأمن الغذائي[٢]، أي توفير المواد اللازمة لتلبية احتياجات

---

(١) د. سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٢ ـ ٤٣

(٢) نقول المفهوم النسبي للأمن الغذائي، لأن الأمن الغذائي المطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يوافق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. ومن الواضح أن هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه إليه انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي.

السكان من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين. وبالنسبة للدول العربية التعاون يأتي بالأولوية في إطار السوق التكاملية العربية المشتركة.

ومن هنا فإنما سنعمد إلى عرض آليات تحليل العجز الغذائي في الدول النامية، والعالم العربي هو من هذه الدول، وإلى تبيان أثر الواردات من الغذاء في أوضاع الأمن الغذائي في المدى القصير في هذه الدول، كذلك كيفية تخفيض العجز وإزالته في المدى الطويل. وهل يتحقق إزالة هذا العجز على المدى القطري وفي ظل التشوهات السوقية في معظم البلدان العربية؟ أم أن هذا الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، فإنه لا يتحقق إلا من خلال السوق العربية المشتركة والتكامل البيني؟

أولاً: الأمن الغذائي واشكالية عولمة الغذاء والجوع:

إن أوضاع الأمن الغذائي إنما تتوقف إجمالاً على نمط العلاقة بين حجم فائض المنتج من جانب، وفائض المستهلك من جانب آخر، ففي حالة زيادة الأول، فإن أوضاع الأمن الغذائي تأخذ في التحسن، في حين إن تزايد فائض المستهلك مقارنة بنظيره المنتج سيقود إلى آثار سالبة في حالة الأمن الغذائي. وهذا ما سنستدله مما يلي: وإنه جدير بالذكر أن تأثير تحرير التجارة الخارجية والزراعية في الأمن الغذائي في الدول المتقدمة يعد متواضعاً، اذ إن انتاج الغذاء في الدول المذكورة لا يساهم إلا بنسبة متواضعة من إجمالي الناتج المحلي. وعليه، فإن نمو الناتج الأخير سوف لا يغير من الطلب على الغذاء كثيراً، باعتبار أن المرونة الدخيلة للطلب على السلع المذكورة منخفضة في دول من هذا النوع، باستثناء الفئات ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن ما يتحقق من فائض عرض الغذاء يمكن توظيفه في النشاط التجاري الخارجي، في حين أن ذلك التأثير يختلف في الدول العربية غير النفطية؛ فارتفاع نمط الناتج المحلي الإجمالي سيقود منحنى الطلب على الغذاء إلى التزايد، باعتبار أن الميل الحدي

لإستهلاك الغذاء يعد مرتفعاً نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة، أي أن تزايد فائض المستهلك بالنسبة للمنتج سيقود إلى آثار سلبية في حالة الأمن الغذائي في هذه الدول.

وهكذا، فإن نمو انتاج الغذاء في الدول النامية العربية بصفة عامة لا يساهم في التجارة الخارجية بالقدر نفسه الذي تساهم به البلدان المتقدمة، باعتبار أن جزءاً منه يحمي أوضاع الأمن الغذائي المحلي ويحسنها.

ويستتبع ذلك أن تواجه أسواق الغذاء في البلدان النامية (العربية) تقلبات سعرية في ظل هذه المتغيرات، وتزداد حالة عدم الاستقرار نتيجة تزايد الارتباط بين أسواق الغذاء[1]، وسيحدث قسم من تلك التقلبات، ولا سيما الناجمة عن التغيرات المناخية، أضراراً في أوضاع الأمن الغذائي، وذلك عندما يكون المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية محدوداً في بعض البلدان المذكورة، مما يترتب عليه تباين في معدل أسعار الغذاء خلال فترات زمنية قصيرة. وفي حالات من هذا النوع، فإن التحكم في اتجاه التقلبات السعرية وتقليص أعبائها يتطلبان أن تأخذ الدولة دوراً يستهدف عزل منتج الغذاء ومستهلكة عن التقلبات التي تشهدها أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، ولا سيما ما تعانيه الفئات ذات الدخل المنخفض والفقراء من مشكلات غذائية جراء التباينات السعرية، وقد تدفع جزءاً من هذه الفئات، ولا سيما الفقراء إلى حالة الجوع والاغتراب[2]. إن كل هذه المتغيرات على الصعيد الخارجي هي تحديات للزراعة العربية، بل للمجتمع العربي كله ويؤكد صحة الفرضية الأولى التي أتينا على ذكرها، وهذا ما يحتم ضرورة تحقيق التكامل البيني في السوق العربية، والذي يساهم في الابتعاد عن حالة التبعية ويحقق الإستقلال الإقتصادي وبالتالي السياسي للدولة.

---

(١) يقاس الارتباط بين الأسواق من خلال قيمة معامل الانفتاح بين تلك البلدان.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، (الخرطوم: المنظمة ١٩٩٤)، ص ٢٢٦ و٢٤٢.

ولكن هنا، لابد من أن نعي أولاً، إلى أن الأمن الغذائي هو قرار وطني استراتيجي بامتياز، والزراعة هي العنصر الأساسي في تحقيق هذا القرار الوطني. إن السياسات الزراعية والدور الحكومي التدخلي (الإيجابي)، في مواجهة المتغيرات الإقتصادية الدولية يتطلب من الجهات العامة المعنية العمل على تأمين حاجات المواطنين الأساسية بالكميات والأسعار المقبولة والمستقرة... بما في ذلك دعم السلع والخدمات الأساسية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

ثانياً: آليات تحليل العجز الغذائي المعولم في إطار الأوضاع العربية غير التكاملية:

يعاني معظم البلدان العربية اشكالية إنعدام الأمن الغذائي، وينعكس ذلك بنقص وعجز في الغذاء بمستويات مختلفة، ولا سيما بالنسبة إلى السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب. وتتم معالجة جزء من هذا النقص في البلدان التي لا تتسم بندرة في حصيلة النقد الأجنبي من خلال الواردات الغذائية، في حين تعاني بلدان أخرى هذه الحالة بقدر أو بآخر جراء القصور في مقدرتها الإستيرادية للغذاء، أو قصور مواردها الزراعية عن زيادة الإنتاج من الغذاء. وتفرض أجواء الليبرالية الجديدة، والمناخ الاقتصادي للعولمة، تحرير الأسعار، وهو ما يقود إلى ارتفاعها في العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، ويترتب على ذلك تزايد النقص والعجز بين أفراد المجتمع العربي.

وهنا فإنما سنبين، كيف أن تخفيض العجز في الأمن الغذائي في الدول العربية، فإنما يتعلق بالأولوية في إيجاد حوافز سعرية في هذه الدول تقود إلى زيادة الإنتاج، ويجب أن تتزامن هذه الزيادة مع مرونة دخليه على السلع الغذائية. كل ذلك من غير الممكن أن يحدث إلا على المدى الطويل وفي اطار سوق تكاملية عربية مشتركة، ومن أجل ايضاح ذلك سنعرض معادلتين الأولى بعنوان «أثر الواردات من الغذاء في أوضاع الأمن الغذائي في المدى القصير»

والثانية «كيفية تخفيض العجز وإزالته في المدى الطويل»، وفي هذه المعادلة الأخيرة سنتبين أهمية الاستثمار العام والخاص في اطار سوق عربية تكاملية.

أ ـ أثر الواردات من الغذاء في أوضاع الأمن الغذائي في المدى القصير:

إن إدراك أوضاع انعدام الأمن الغذائي وآلياته، ضرورة بالغة الأهمية، بوصفه أسلوباً لمعالجته في الإقتصادات العربية. ويشير الشكل الرقم (٢ ـ ١) إلى البلدان العربية التي تواجه قدراً من العجز الغذائي، اذ تقع متطلباتها من الغذاء R على يمين منحنى العرض والطلب على الغذاء.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

اثر الواردات من الغذاء في أوضاع الأمن الغذائي في المدى القصير

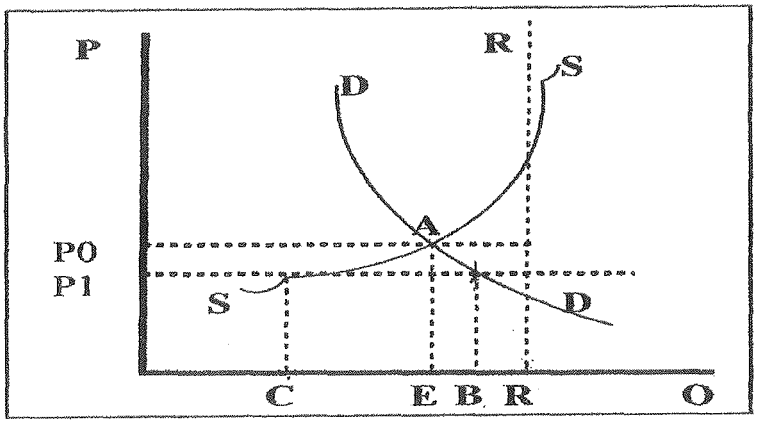

فإذا تم تحليل الشكل المذكور على المدى القصير، فأنه يظهر تطابق العرض والإنتاج من الغذاء (الحبوب) في الجزء الوسطي من المنحنى S، ويتقاطع مع منحنى الطلب على الغذاء في النقطة A، وبذلك يتحدد السعر عند po. وما دام المنحنيان المذكوران على يسار محور المتطلبات من الغذاء، يظهر العجز من الغذاء بالمقدار ER على محور الكميات، إلا أن قدرة الدولة الإستيرادية للغذاء ستقرب الأوضاع الإقتصادية من حالة الأمن الغذائي، فالمقدار

المستورد من الغذاء CB سيترتب عليه خفض السعر إلى PI، وبذلك يزداد الطلب والعرض من الغذاء عند توازنه الجديد مقارنة بأوضاعه السابقة[1].

ب ـ تخفيض العجز وإزالته في المدى الطويل:

أما في حالة تحليل المدى الطويل، فإن التغير في العرض والطلب على الغذاء يعد محتملاً، ويوضحها الشكل الرقم (٢ ـ ٢)، اذ تقود هذه التغيرات إلى مستويات سعرية تترتب عليها أوضاع جديدة قد تخفض من الغذاء أو تزيده، فزيادة حجم المعروض من الغذاء ستؤدي إلى انتقال منحنى العرض (الانتاج) من الحالة ss إلى الحالة s1 s1، مفضية بذلك إلى زيادة الطلب على الغذاء بانتقال المنحنى من DD إلى D1 D1، وبذلك يتحقق التوازن الجديد عند المستوى c، الذي يتم عنده الوفاء باحتياجات أفراد المجتمع من المتطلبات الغذائية، ويصبح السعر الجديد في هذه الحال عند المستوى p1،وهو أعلى من نظيره القديم po، اذ أن زيادة الطلب على الغذاء أوجدت حوافز سعرية قادت إلى زيادة الإنتاج وأدى ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى وضعه الجديد، ويتوقف حجم العجز أو الفائض من الغذاء على نمط انتقال منحنى العرض والطلب في سوق الغذاء. كما أن ميل منحنى الطلب يرتبط بنمط المرونة الدخلية على تلك السلعة الغذائية، في حين يتوقف نمط انتقال منحنى العرض المحلي من الغذاء على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الزراعي.

وهنا إنما يجب التأكيد، على أن التحليل الأخير، إنما يعتمد على فروض قد يصعب تحقيقها في إطار الأوضاع العربية غير التكاملية، والتشوهات السوقية في معظم البلدان العربية، فضيق السوق وانحسارها على الصعيد القطري يقيدان توسع الحوافز السعرية (po) إلى (PI) في انتاج الغذاء، ولاسيما في البلدان العربية ذات الأجهزة الإنتاجية الزراعية غير المرنة فضلاً عن أن ارتفاع أسعار

---

(١) د. سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مرجع سبق ذكره، ص٦٩ و٧٠.

الغذاء بالمقدار المشار إليه سيخفض القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض والفقراء. وقد يترتب على أوضاع غير توازنيه من هذا النوع، نتيجة القصور الذي ينتاب الكفاءة التنافسية، تشوهات في الاداء السوقي، فالجمود في آليات السوق قد تعطل الإشارات السعرية التي تؤدي إلى تناسق مكوناته، وهو ما قد تترتب عليه تشوهات في التركيب الغذائي المستهدف صحياً، ويخلق بذلك أسواقاً موازية للغذاء تؤدي إلى تزايد النقص والعجز الغذائيين لدى بعض أفراد المجتمع[1].

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

تخفيض العجز وإزالته في المدى الطويل

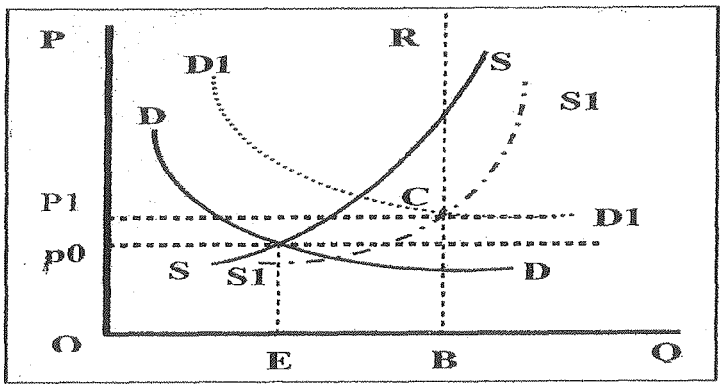

وجدير بالذكر أن الزيادة في أسعار الغذاء قد تقود إلى زيادة مباشرة في الدخل الإسمي لمنتجي الغذاء، إلا أن هذا الارتفاع المباشر في الأسعار يقود أيضاً إلى خفض الدخل الحقيقي للمستهلكين. كما أن هناك اختلافاً في نمط العلاقة الزمنية بين الإتجاهين من التغير، فحوافز منتجي الغذاء تخضع آلياتها لأمدية زمنية طويلة، باعتبار أن إنتاج الغذاء يستنفد دورة إنتاجية كاملة يتحدد

(١) د. سالم النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مرجع سبق ذكره، ص ٧١

مداها وفقاً لنوع المحصول، في حين أن تأثير الإرتفاع في أسعار الغذاء يخضع لأمدية زمنية قصيرة بالنسبة إلى أفراد المجتمع بوصفهم مستهلكين[1].

اذن الواردات من الغذاء لا تحسن الأمن الغذائي على المدى الطويل، وإنما ايجاد حوافز سعرية هو الذي يقود إلى زيادة الإنتاج، ولكن هنا يجب أن نعي نقطة مهمة وهي أن ضيق السوق على الصعيد القطري يقيدان توسع الحوافز السعرية في انتاج الغذاء، من هنا ننادي بضرورة تحقيق السوق العربية المشتركة من أجل تخفيض العجز في الأمن الغذائي وإزالته في المدى الطويل، وبذلك نستطيع أن نقف سداً منيعاً في وجه العولمة. إن ما تقدمنا به يحقق صحة الفرضية التي قدمناها والتي تقول: إن أمام المجتمع العربي خيارات استراتيجية محددة من أهمها تقوية وتنمية التعاون العربي في مجال الغذاء وغيره في اطار سوق عربية مشتركة. وإن الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل البيني، اقليمياً وعربياً، وبالتالي فإن هذا الاكتفاء الذاتي إنما يحقق ويضمن الإستقلال الإقتصادي والسياسي للدولة.

ثالثاً: معادلة الغذاء في البلدان العربية في ظل اقتصاد العولمة:

تقود «معادلة الغذاء» في ظل اقتصاد العولمة في بلدان العجز الغذائي إلى إشكاليات يصعب معالجتها في الأمد القصير، كما أوضحنا، ولا سيما اذا اقترنت هذه الأوضاع بإنخفاض النقد الاجنبي المتاح لإستيراد الغذاء. وقد واجه المجتمع في معظم البلدان العربية إشكاليات معاصرة في مجال الأمن الغذائي، وليس هناك ما يشير إلى أنه قد تم وضع مخطط لمعالجتها أو استراتيجية لتجاوزها. فقد تبين من اتجاهات التجارة الخارجية للغذاء خلال العقود القليلة الماضية تزايد الإعتماد على الإستيراد من السلع المذكورة، وهو ما قد ترتب عليه اتساع الفجوة الغذائية قيمة وحجماً، وتعرضت موازين التبادل التجاري

(١) انعام يحيى الحاج محمد، «تأثير التغيرات الهيكلية على الأمن الغذائي في دول نامية مختارة»، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠١، ص ٦٠

الزراعي العربي إلى ضغوط بسبب قوى السوق العالمية، أو تحكم المؤسسات الرسمية المحلية في مجال أسعار السلع الغذائية. وقد قاد ذلك إلى أن أصبح معه التبادل التجاري الزراعي العربي في غير صالح القطاع الزراعي، في الوقت الذي تزايدت فيه حجم الفوائض من الغذاء في البلدان الرئيسية المنتجة لهذه السلع.

وتواجه اقتصادات الغذاء في البلدان العربية اشكالية التناقض بين أجواء السوق العالمية، التي تعدّ مرجعتيها متضمنات ليبرالية العولمة، من جانب، والقيود والمحددات التي تعانيها الموارد الزراعية في العديد من البلدان العربية، وضعف مرونتها تجاه التوسع في عرض الغذاء، ولا سيما تلك القيود المتعلقة بجمود سعر الفائدة وأجور العمل الزراعي، أو تلك التي تتسم بقدر من الندرة، مثل المياه وراس المال، من جانب آخر. ولذا يقتضي، كما أوضحنا، الإبتعاد عن النماذج التجريدية لتطور إنتاج الغذاء عربياً، والاعتماد على اجتهاد علمي منظم يستهدف صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة وحقائق الواقع الاقتصادية في اطار من الخيارات المتعددة لمعالجة اشكالية نقص الأغذية، في مقدمتها النماذج التكاملية الإقليمية أو تكتلاتها التي تقود إلى تزايد السعات السوقية، وبنية السعات المزرعية، التي تؤدي إلى خفض متوسط تكاليف الوحدات المنتجة من الغذاء، والتأثير في العوامل المؤدية إلى الإرتفاع باستجابة الموارد للتغيرات السعرية والتكنولوجية، اذ تقرب هذه المتغيرات من القدرة التنافسية في ظل أوضاع عولمة الغذاء.

اذن تواجه الإقتصادات الزراعية في معظم البلدان العربية آثاراً غير مرغوب فيها في أوضاع الأمن الغذائي جراء الإلتزامات باتفاقية منظمة التجارة العالمية؛ اذ تعد البلدان المذكورة مستوردة صافية لمعظم السلع الغذائية، كما أسلفنا، وقد تراوح معدل قيمة فجوتها الغذائية خلال السنوات العشر الماضية بين ١٤ و١٨ مليار دولار، وأكثر من ذلك بالنسبة إلى الفجوة الزراعية. ومن المتوقع تزايد هذه القيمة مستقبلاً، لأن الشروط الرئيسية للإتفاقية المذكورة تقضي بإزالة

الدعم، وهو ما يترتب عليه تباين ارتفاع أسعار السلع الزراعية وفقاً لنوعيتها، باعتبار أن معظم هذه السلع تتسم بمرونة منخفضة إلى حد بعيد، الأمر الذي يزيد من إحتمالية تنامي أعباء الدولة في صورة تزايد العجز في ميزانها التجاري الغذائي، ولاسيما أن المشاهد المحتملة من جراء تحرير الأسواق الزراعية تشير إلى ارتفاع متوسط أسعار السلع الغذائية بما نسبته ١٠ بالمئة في نهاية العقد الماضي، فضلاً عن زيادة الطلب جراء الزيادات الحاصلة في السكان، وما تواجهه أجهزة إنتاج الغذاء من تباطؤ استجابتها لإرتفاع الأسعار في بعض البلدان العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل[١].

ويشير العديد من الدراسات إلى عدم موضوعية الإفتراضات القائلة إن المنتجات الزراعية (الغذائية) قادرة على صعيد الكفاءة الإنتاجية والتنافسية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، باعتبار أن الفائض الزراعي القابل للتصدير في البلدان العربية يعد متواضعاً، إن لم يكن معدوماً في بعض البلدان العربية، فضلاً عن أنه ليس من السلع الزراعية الغذائية الرئيسية.

بعبارة أخرى، إن تزايد أسعار الغذاء سيزيد من قيمية الفجوة الغذائية مع مرور الزمن على الرغم من عدم زيادة كميته، بافتراض تباطؤ النمو جراء عدم استجابة الموارد الزراعية لحوافز الأسعار بصورة مناسبة، (كما تقدمنا به عندما شرحنا عن تخفيض العجز وإزالته في المدى الطويل)، لأن جزءاً كبيراً من مستلزمات الإنتاج، سواء الأولية أو الوسيطة، لا يتوافر محلياً، إنما يعتمد على القدرة الإستيرادية لساسة التجارة الخارجية، وتشكل بذلك أعباء على جدول التكاليف الإنتاجية للغذاء. وإذا لم يكن معدل ارتفاع الأسعار أكبر من معدل تزايد التكاليف، فإنه يصعب الإستفادة من مزايا أسواق الغذاء العالمية، وجدير بالذكر أن إحتمالات الإستفادة من الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض أجور

---

(١) ابراهيم صديق علي «الاتحاد الجمركي العربي وانعكاساته على المجالات التكاملية الزراعية العربية»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٤)، ص ٢١٢.

العمل الزراعي في البلدان العربية، ولا سيما ذات الكثافة السكانية العالية، لا تخضع لمسارات المدى الطويل، اذ تواجه هذه الميزة بتحديات كبيرة نتيجة التطور التكنولوجي في مجال إنتاج الغذاء، ومن ثم فإن الحالات الإستبدالية بين العمل ورأس المال ستخفض من الأهمية النسبية للأجور في إطار جدول التكاليف، وبذلك ستفقد البلدان العربية المذكورة ميزتها النسبية في إنتاج الغذاء، ويفضي ذلك إلى عجزها عن الحفاظ على ميزتها التنافسية المذكورة[1]، فضلاً عن أن حالة من هذا النوع ستزيد من ظاهرة الفقر والجوع. وفي هذا الصدد لابد من أن نورد، من أن الدراسات قد أظهرت أن العالم كان سائراً خلال النصف الثاني من القرن العشرين باتجاه تزايد التفاوت في توزيع الدخل، وارتفاع حالات اللامساوة على الصعيد الدولي؛ فتوزيع الدخل بين مجموعة البلدان المرتفعة والمتوسطة ثم المنخفضة الدخل لم يكن في صالح الفئات ذات الدخل المنخفض، إنما كان تمركزه في صالح مجموعة البلدان المرتفعة الدخل. وفي ١٩٩٩ أصبح ١٤,٨ بالمئة من سكان العالم، وهم يؤلفون مجموعة البلدان المرتفعة الدخل، يستأثرون بما نسبته ٧٩ بالمئة من الدخل في العالم، في حين انخفض نصيب مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض إلى ما نسبته ٣،٣ بالمئة، ويمثل سكان هذه المجموعة من البلدان ما نسبته ٤٠,٢ بالمئة من اجمالي سكان العالم[2]. واذا استمرت آثار هذه العوامل المؤدية إلى التباين في توزيع الدخل على ما هي عليه مستقبلاً، فستأخذ إحتمالات الفقر والجوع في التزايد في البلدان العربية. صحيح أن هناك تحسناً في متوسط السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد في بعض البلدان العربية، مثل الجزائر ومصر وتونس والمغرب في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤ مقارنة بمعدلها في مطلع عقد السبعينيات، إلا أن هذا التحسن مازال مستواه منخفضاً كما في اليمن والسودان وجيبوتي، في

---

(١) ابراهيم علي مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٢) بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بليع، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٧، ص ٢٢٨.

حين أصبح هذا المعدل أسوأ في الصومال، وهو ما يشير إلى بقاء مستويات الفقر والجوع مرتفعة في بعض البلدان العربية المذكورة[١].

إن كل ما تقدمنا به يثبت أننا بحاجة إلى سياسات الإصلاح الإقتصادي، ولكن في الواقع نرى أن الإصلاحات الإقتصادية تواجه قيوداً غير إقتصادية، ولاسيما تلك المتمثلة في التكوينات المؤسسية والتشريعية، المقيدة للسعي إلى تركيب محصولي مناسب، أو سعات مزرعية تحقق الكفاءة الإنتاجية والتنافسية للسلع الغذائية. كما تظهر القيود أمام التوسع في حالة إنعدام الأمن الغذائي في طبيعة فساد أنظمة الحكم التي سادت في بعض البلدان العربية، وتحددت مستوياته القطرية بالتقارير العالمية والعربية الدورية، سواء أكان فساداً سياسياً أم إدارياً أم مالياً. وهذا ما سنتبينه من خلال الجدول رقم (١) الذي يظهر تباين السياسات الزراعية في الدول العربية، وانعدامها في لبنان. كذلك فيما يلي سنتطرق إلى السياسات الزراعية في الدول العربية حيث سيظهر غياب أو عجز الآليات الكفيلة بزيادة الإنتاج ضمن الهيكلية الحالية للدولة ولخططها الزراعية. فإذا كنا حقاً سنبني أمن غذائي يقف في وجه تحرير التجارة الخارجية، فعلينا أولاً أن نعمد إلى الإصلاحات الإقتصادية في كل دولة عربية، ومن ثم ندخل في سوق تكاملية تقف سداً منيعاً في وجه العولمة.

رابعاً: قصور السياسات الزراعية في البلدان العربية:

تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الإقتصادية العامة، يتم رسمها واعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين[٢]،

---

(١) Havs van Grinke, Poverty and Inequality (Washington, Dc: Word Bank; Tokyo: university public Forum, 2000).

(٢) عصام أبو الوفا وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٥، ص ٣٥١.

أي تحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد إجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الإختلال الهيكلي في الإنتاج والإستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة.

وتتمثل السياسة الزراعية «في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية»[1]، وهنا فإنما سنتحرى عن السياسة الزراعية في الدول العربية ومنها لبنان، لنرى مدى فعالية هذه السياسة، بعد أن عرضنا في الفصل الأول للسياسة الزراعية في الدول المتقدمة، ودورها في اختلال الأمن الغذائي في الدول النامية.

هنا لابد من الإشارة، إلى أن التغيرات والإختلافات تتجلى في السياسة الزراعية بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ ففي الدول الصناعية نجد أن السياسات الزراعية تتحول من مرحلة إستغلال الزراعة إلى حمايتها، بتشجيع الإنتاج الوفير من أجل التصدير (كما رأينا في الفصل الأول فقرة ب). أما البلدان العربية، فتفضل الإستيراد على حساب التصدير، وتسعى (خطأ) إلى التنمية من خلال القطاع الصناعي، على حساب القطاع الزراعي.

لقد أصبح تعزيز الصادرات ودعمها أمرين شائعين في الإقتصادات المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، اذ يعمل ذلك على تحسين دخول المزارعين، وزيادة فرص العمل الزراعي في البلدان المذكورة، في حين يعد عدم تكامل الأسواق الزراعية العربية، وتواضع كفاءة بنيتها التحتية، وبيئة سياساتها التكميلية التي تربط قدرتها بآليات تحرير التجارة

(١) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٣٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١١

الخارجية، قيداً أمام قدرتها على تحسين الأمن الغذائي العربي وتوسيع فرص العمل الزراعي.

وقد أنعكس هذا التراجع في خلق تفاوت بين الدخول المتأتية من الزراعة وغير الزراعة، وأمكن تقدير هذا التفاوت من خلال «معامل التفاوت الريفي ـ الحضري»، الذي بلغ في لبنان ٢,٥، في حين ارتفع إلى ١٢,٣ في الاردن. بمعنى أخر، تزايدت القدرة الشرائية للفرد في الحضر بأكثر من إثنتي عشرة مرة مقارنة بنظيرتها في الريف في الدولة الأخيرة، وهو ما يعني ضمناً إنخفاض مدخرات المزارعين لتواضع معدلات أجورهم أو أرباحهم، ولا سيما إنه قد رافق هذا التواضع إنخفاض الأهمية النسبية للإستثمارات الزراعية، اذ لم تتجاوز ٩,٢ بالمئة من إجمالي الإستثمارات العربية في مطلع العقد الحالي، وقد قادت هذه الأوضاع إلى ما يسمى «العجز الغذائي» في معظم البلدان العربية[١].

ومن خلال الدور الإستراتيجي الذي تؤديه الزراعة في الدول النامية عموماً، كان من الضروري أن نتعرف على بعض السياسات الزراعية في هذه المجموعة من خلال بعض البلدان العربية. وفي هذا الصدد، يبدو جلياً أن أغلب تجارب البلدان العربية التي طبقت في إطار التنمية الزراعية، لم تفلح في القضاء على الهوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والإنتاج، بحيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الإنتاج الزراعي بشكل كبير. ولعل من بين الأسباب وراء ذلك ما يلي[٢]:

- إن الإصلاحات الزراعية لم تسجل نجاحات تذكر في مجال التنمية الزراعية بسبب سوء الإدارة، والعجز في استعمال التكنولوجيا، واعطاء الأولوية للأهداف السياسية.

---

(١) د. سالم النجفي، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع) مرجع سبق ذكره، ص ٣٩

(٢) د. فوزية عربي، السياسات الزراعية العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ ص ١١٤

- لم توفق سياسات البحث والإرشاد الزراعي في هذه البلدان، نظراً لغياب سياسات مدروسة للبحوث الزراعية، وغياب نظام معلومات وإحصاءات متكاملة وموحد، وعدم وجود خطة متكاملة للدولة في هذا الشأن.
- يعاني الإقراض الزراعي في هذه الدول مشاكل كثيرة تعيقه عن أداء مهمته في السياسة الإقتصادية الزراعية.
- عدم تحديد أهداف إستصلاح الأراضي، وعدم وجود تكامل وترابط بين مراحله المختلفة.
- تمثل ندرة الموارد المتجددة للمياه، عائقاً أساسياً في تفعيل التنمية الزراعية.
- إختلاف السياسات السعرية.
- فشل مؤسسات التسويق الزراعي، اذ أن معظمهم يتسم بالتضخم، حتى إنها أصبحت عبئاً اضافياً على الدولة، وبقيت المنتجات الزراعية غير قادرة على المنافسة.
- محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني، حيث لم تهتم السياسات الزراعية بترقية هذا الفرع، كما إنها أهملت القطاع الصناعي ـ الزراعي، حيث لم تُطرح سياسة واضحة تربط بين المجالين، فتسبب ذلك بإتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية.
- ولمزيد في توضيح الصورة بخصوص تباين السياسات الزراعية المتبعة عربياً نورد الجدول رقم (١)، التالي:

الجدول رقم (١)

نماذج من السياسات الزراعية العربية في مجالات الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج وتوزيع وتوفير الغذاء وبناء المخزون والرقابة

البلد	سياسات الأمن الغذائي	سياسات زيادة الإنتاج	سياسات توفير الغذاء	سياسات بناء المخزون الاستراتيجي	سياسات تمكين الحصول على الغذاء	سياسات الرقابة وحماية المستهلك
الأردن	برنامج الأمن الغذائي المتكون من ١٨ مشروعاً في مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية وإدارة الموارد المائية والإنتاج الحيواني	الاستراتيجيا الوطنية للتنمية الزراعية التي تضم ١٣٠ مشروعاً	برنامج خاص قيد الإعداد	تراتب الدولة المخزون وفق مجموعة من الأسس والقوانين	إجراء الدراسات وتنفيذ مشاريع من قبل التحالف الوطني لتحقيق الأمن الغذائي	أجهزة الرقابة وحماية المستهلك
السودان	برنامج ٢٠٠١ بدعم فاو، وبرنامج ٢٠٠٣ بمنحة من ليبيا، وبرامج أخرى بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي	تعزيز زيادة المساحة الزراعية لزيادة الإنتاج		تضع الدولة خطة بناء وتوزيع المخزون	التوسع في إنشاء أوعية التخزين الحديثة، والتوزيع المجاني على الفقراء	لظام الرقابة المتعدد الجهات
سورية	مشاريع التشجير والغراس والتحريج، والحزام الأخضر، والتنمية المتكاملة في البادية، ودعم صغار المزارعين	زيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية	القطاع العام يتولى مهمة التوزيع بالأسعار الرسمية	القطاع يتولى مسؤولية المخزون الاستراتيجي	بذل الجهود لتحسين أوضاع المعيشة للمجموعات السكانية المعرضة للفقر	أجهزة الرقابة الحكومية والتنظيمات الشعبية
موريتانيا	برنامج الغذاء مقابل العمل، وبرنامج الأمن الغذائي	تشجيع الاستثمار لتنمية الإنتاج	السعي إلى تطوير الإنتاج	مرصد الرقابة لمفوضية الأمن الغذائي تهتم ببناء مخزون الطوارئ		المصالح الحكومية ومراكز الترقية النسوية بالتعاون مع المنظمات الخيرية
اليمن	برنامج المساعدة الغذائية الفرنسية لتوفير ٣٤٤٠ طناً من دقيق القمح	زيادة الإنتاج واستيراد الاحتياجات	تحرير قطاع التوزيع الذي صار مهمة القطاع الخاص		الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية	الأجهزة الحكومية

الإمارات	تشجيع المعارض، ودعم المزارعين، وتطوير التسويق، والأبحاث		إلى جانب تشجيع الإنتاج، انتهاج سياسة حرة للاستيراد			أجهزة الرقابة وحماية المستهلك
الجزائر	رفد المزارعين بالتقانيات لتطوير الإنتاج وتحسين المعيشة الريفية		الاستيراد لتغطية العجز وبناء مخازن	تتولى الدولة سياسة المخزون الاستراتيجي		إدارة الرقابة الغذائية
العراق	خطة التنمية الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية		البطاقة التموينية ودعم العلف وبيض التفقيس		إعادة آلاف المفصولين إلى العمل وتوفير الفرص للعاطلين ورفع الرواتب	
عمان	زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحسين الأمن الغذائي			مسؤولية الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي	الهيئة العامة للأعمال الخيرية تقدم مساعدات في شهر رمضان وحالات الطوارئ	أجهزة الرقابة وحماية المستهلك الحكومية ودور فاعل للبلديات
قطر	توفير الخدمات الزراعية، من توزيع البذور والشتلات والمبيدات والخدمات الآلية والرعاية البيطرية		الاستيراد في إطار السوق الحرة	لجنة المناقصات المركزية تتولى تخزين ربع الوارد السنوي	دعم المواد التموينية ومراقبة الأسعار	أجهزة الرقابة الحكومية
مصر	استراتيجية عام ٢٠٠٤ لزيادة العوائد المحصولية للمحبوب والبروتين لتعزيز الكفاءة الإنتاجية		التركيز على تعزيز الإنتاج والإنتاجية			الأجهزة الحكومية والجمعيات الوطنية
المغرب	تشجيع الاستثمار لتطوير وزيادة الإنتاج		تحسين شبكات النقل البري والسكك الحديدية، والتحرير الاقتصادي	القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص	البرامج الاجتماعية لمحاربة الأمية والحدّ من الفقر	الأجهزة الحكومية والجمعيات الوطنية
تونس			تجربة رائدة في التسويق التعاوني للألبان			شبكة حماية ومراقبة الجودة
لبنان						أجهزة الرقابة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والبلديات

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٧)، ص ١١٤ ـ ١١٦.

وتأسيساً على ما سبق، يتبين أن أهم مشكلة تجمع بين كل السياسات الزراعية في البلدان العربية، ورغم كونها براقة وواعدة أحياناً على المستوى النظري، فإنها باستمرار تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات في شقها العملي، ذلك أنها في غالبيتها تأتي كسياسات جزئية تطرح كحلول لمشاكل معينة قائمة، وإنها غير مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع تبعياً للإحتياجات الحقيقية للقطاع. ولهذا يجب أن تُتخذ السياسات الزراعية في ضوء دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع الزراعي، واحتياجاته، ولن يتسنى ذلك إلا بتطوير البحث العلمي الزراعي، والتوجه نحو تشخيص المشاكل العلمية، والمزيد من التنسيق بين مراكز البحث الزراعي العربية[1].

أما في لبنان، ومن خلال الجدول رقم (١) أعلاه، يتضح لنا أن السياسة الزراعية في لبنان معدومة، وجميع الخانات التي تتعلق بمختلف السياسات في هذا البلد فارغة، مقارنة مع بقية الدول العربية. كما يظهر لنا في هذا الجدول، أن الدول العربية الأقل نمواً (السودان وموريتانيا)، عندها سياسات زراعية وبرامج، ما عدا لبنان.

إذن نلاحظ من خلال هذا الجدول، فيما يخص لبنان، أنه لا خطط ولا برامج متكاملة تتعلق بسياسات الأمن الغذائي، ولا تشجيع للمعارض ودعم المزارعين، وتطوير التسويق والأبحاث. فليس هناك رفد للمزارعين بالتكنولوجيا، لتطوير الإنتاج وتحسين المعيشة الريفية. فالدولة لا تشجع الإستثمار بالشكل المطلوب من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني. كذلك فالدولة لا تعمل على توفير الخدمات الزراعية، من توزيع: البذور والشتلات والمبيدات والرعاية البيطرية.

اذن من المؤسف أن تكون سياسات الإنتاج وتوفير الغذاء معدومة، كذلك سياسات بناء المخزون الإستراتيجي، وسياسات تمكين الحصول على الغذاء

---

(١) د. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨

للمجموعات السكانية المعرّضة للفقر، فهي معدومة أيضاً. أما بالنسبة لسياسة الرقابة وحماية المستهلك (دائماً حسب الجدول أعلاه)، فهي موجودة بالحد الأدنى، ويتأكد لنا ذلك من خلال فضائح اللحوم الفاسدة والحبوب والمعلبات المنتهية الصلاحية والأدوية، وما إلى هنالك.

وأخيراً لا بد من الإشارة، أن هناك إختلاف واضح، في معاملة القطاع الزراعي، بين الدول المتقدمة والدول النامية، فمثلاً نجد أن الدول الصناعية تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية، في حين تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها العالمية. ففي اليابان يستفيد مزارعو الأرز بما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي مقابل ما ينتجون. ومع اتجاه الدول نحو النمو، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز إلى الإنتاج الزراعي المحلي، وكلما إنخفضت الميزة النسبية لدولة ما في الزراعة، فإنها تتجه نحو تقديم الحماية لقطاعها الزراعي، حتى أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم السياسات الزراعية في الدول الصناعية القائمة على نظام السوق[1].

ومهما يكن، فإن السياسات الزراعية، تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بالسياسات السعرية والتسويقية، وسياسات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا والهيكلية، وبسياسات الإستثمار والتمويل، ويبقى دور الإستثمار العام في مجال إنتاج الغذاء من المتغيرات المهمة التي تساعد على تقليص الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية الزراعية، فضلاً عن أن دوراً من هذا النوع يعزز أوضاع الأمن الغذائي العربي في المدى البعيد.

ويمكن للدولة الإستفادة من إرتفاع أسعار الغذاء اذا تمتع جهازها الإنتاجي بمرونة عالية، اذ سيقود إرتفاع أسعار الغذاء إلى إرتفاع معدل العائد على المشاريع الزراعية، ومن ثم تتسع فرص تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية

---

(١) محمود حسن حسني، السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي) السنة ١٠، العدد (١) ٢٠٠٢، ص ٦

المباشرة باتجاه هذا النمط من المشاريع، إلا أن المشكلة التي تواجه إقتصادات الزراعة العربية هي أن الاستثمار الزراعي العربي البيني لم يتجاوز ٩,٩ بالمئة من إجمالي الإستثمارات العربية عام ٢٠٠٣. ومن المفارقات الغريبة أن بلدان الخليج العربي تعد المانح الرئيسي للإستثمارات، وإنها أيضاً المتلقية الأولى لهذه الإستثمارات، ويليها لبنان ومصر والمغرب، وقد يكون السبب الرئيسي أن هذه البلدان تتمتع بمناخ ملائم للإستثمار من حيث البنية التحتية المناسبة، الأمر الذي يعني تواضع أثر الاستثمار العربي البيني في خفض الفقر في البلدان العربية المنخفضة الدخل. وفي الوقت نفسه تواضع إجمالي الإستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية اذ بلغ ما قيمته ٣٦,٥٩ مليار دولار للفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢، وهي لم تتجاوز ٢,٤ بالمئة من إجمالي الإستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، وما نسبته ٠,٦ بالمئة من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة المذكورة[١]. وأخيراُ يمكننا القول، أن الحفاظ على معدل الإستثمار يعد أحد أهم المتغيرات في خفض الآثار السلبية لإرتفاع أسعار الغذاء، خاصة الحبوب.

وأخيراً لا بد من التنويه، أن مسارات الإصلاح الإقتصادية أياً كان مصدرها ومتضمناتها، لا تعمل في بيئة يكتنف مؤشراتها الرئيسية الفساد والتشوهات في المنظومة القيمية، والإختلالات في أسواق مواردها وناتجها السلعي. وعليه، فإن إعتماد سياسات تستهدف تحقيق أمن غذائي، يستدعي وضع برامج بعيدة الأمد.

كما يجب إعتماد سياسات «الإقتصاد الجزئي» وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع إقتصادية عربية تكاملية.

لقد شهد القرن العشرون العديد من التكتلات، سواء على الصعيد القومي

---

(١) بركات أحمد الفرا، متطلبات تعزيز قيام السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المعاصرة، ورقة قدمت إلى: المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤) ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

أو الإقليمي، وذلك لتقليص الآثار غير المرغوب فيها على الصعيد الغذائي. وفي هذا الخصوص، على الدول العربية بعد تطوير سياستها الزراعية، عليها بالتأسيس وسريعاً لسوق عربية مشتركة، كسياسة وقائية للأمن الغذائي العربي في مواجهة تحرير التجارة الزراعية.

وإذا قامت البلدان العربية ذات التنوع المناخي، وذات التباين في وفرة الموارد البشرية والرأسمالية، بإعادة تخصيص إستخداماتها على الصعيد القومي، فسيؤدي ذلك إلى تعظيم منافع إنتاج الغذاء بشكل كبير. وما يجب التأكيد عليه، أن إمكانات التكامل بين الموارد الإقتصادية الزراعية، تعد ذات مرجعية وذات وعي عربي يمتد بعيداً في مسارات التاريخ، فضلاً عن أن إمكانية تحفيز التجارة الزراعية العربية البينية في إطار السوق العربية المشتركة، التي تعمل على تسهيل التدفقات السلعية والمالية في إطار مفاهيم التكامل الاقتصادي العربي، ستؤدي إلى أوضاع أفضل بالنسبة إلى إنتاج الغذاء وتوزيعه على الصعيد العربي في المدى البعيد.

معهد العلوم الاجتماعية: المعلول والعلة

قراءة إتنوغرافيّة في الأنموذج الإجرائي الخاص

محب شانه ساز(*)

«وحده مَن يمارس البحث يستطيع تعليم الآخرين كيف يبحثون»
هاربر، رئيس جامعة شيكاغو، ١٨٩٢(١)

«يتوجّب على الطلاب إجراء الأبحاث الحقليّة والمعاينة المباشرة
لا أن يستكينوا للتأملات النظريّة على الكنبة»
سمول، مؤسس ومدير قسم علم الإنسان
وعلم الاجتماع في جامعة شيكاغو، ١٨٩٢(٢)

تقديم:

يرمي هذا المقال إلى الوقوف على بينة من الأنموذج الإجرائي الخاص بتشغيل واشتغال صرح أكاديمي رسمي معتل (مُعوَّق، مُقيَّد Bloqué)، هو معهد العلوم الاجتماعية. كما يهدف إلى تعيين علته من جهة، وإلى اقتراح أسس المعالجة، من جهة أخرى، عشية التهيؤ للإنتقال إلى «تطبيق نظام التعليم الجديد الـ L.M.D.».

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول ـ الجامعة اللبنانية، منذ ٢٠٠٥، حائز على دكتوراه مزدوجة الإشراف (cotutelle) في العلوم الاجتماعية، اختصاص علم الإنسان، من الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية، وجامعة ليون ٢ تنوير، فرنسا، كلية علم الاجتماع وعلم الانسان، عام ٢٠٠٤. باحث مشارك في في بيت الشرق والمتوسط UMR 5647 C.N.R.S. (MOM) مختبر أركيوريان Archéorient ليون ـ فرنسا، برنامج المعدنيّات في الشرق الأدنى، منذ ٢٠٠٤. عايش عملية التحوّل من «النظام التعليمي القديم» إلى «النظام الجديد»، المعروف بالـ «L.M.D.»، في جامعة ليون ٢ في العام ٢٠٠٣، ويتابع عن كثب سيرورة وضعه قيد التشغيل، في الجامعة المذكورة، كباحث ضيف حيناً، أو كعضو ـ ضيف في لجان تحكيم مذكرات ورسائل الماستر في علم الاجتماع وفي علم الإنسان، حيناً آخر. البريد الإلكتروني mohebnader1@hotmail.com

(١) كولان، ١٩٩٢، (COULIN)، ص. ٧.

(٢) المصدر السابق، ص. ٩.

ظهر مفهوم الأنموذج الإجرائي الخاص[١] في سياق أبحاث التنمية والإقتصاد السياسي لـ «تفسير الفوران الجاري في المنطقة العربية». وذلك، ضمن منظورٍ يعتبر «أن نمو القوى المنتِجة قد يُعوَّق [يُقيَّد] ليس بفعل علاقات الإنتاج المكوِّنة لإنموذجٍ إنتاجيٍّ عام [. . .]، بل بفعل إنموذجٍ إجرائيٍّ خاص للإنموذج الإنتاجي العام. في مثل هكذا حال، لا يوجِب تجاوز الإعاقة إلغاء إنموذج الإنتاج الأساسي، بل يستلزم تغيير الإنموذج الإجرائي، أو «إنموذج التنظيم[٢]»». اعتبر كاتب هذا المقال («معهد العلوم الاجتماعية: المعلول والعلة») مفهوم الأنموذج الإجرائي الخاص مؤهلاً، على وجه الدقة، للمقاربة المجهرية الهادفة إلى تعيين سمات اشتغال مؤسسة، هي جزءٌ من صرحٍ تربويٍّ رسميٍّ عام، يؤدي أنموذجها الإجرائي إلى تعطيل منطقها المؤسِس وآلياته، ويعوّق نموها. بكلام آخر، الظروف والعوامل العامة أيّاً كانت حالها[٣]، لا تملي بشكل حاسِم ومُحدِّد، كما انها لا تُفسِّر، آليات اشتغال وتكيُّف مؤسسة بعينها (كانعتاق المدرسيّن بعمومهم من البحث والنشر[٤]. . .، وإمعانهم في عدم

---

(١) جرى تعريب العبارة من الفرنسية بـ: «نمطية خصوصية» (جلبير الأشقر، ٢٠١٣، تعريب عمر الشافعي، ص. ١٩). إلاّ أن كاتب هذا المقال فضّل تعريبه بـ «إنموذج إجرائي خاص» لمنفعة (ليس للصوابية بالضرورة) اعتماد مصطلح «انموذج إجرائي» كمرادف لمصطلح Modalité، ومصطلح «إنموذج» كمرادف لـ Mode، على أن يُكرّس مصطلح «نمط» كمرادف لمصطلح Type. (Modalité spécifique (Gilbert ACHCAR, 2013, P. 26

(٢) المصدر الفرنسي السابق ص. ٢٦، فقرة الاستشهاد من تعريب كاتب هذا المقال، والإضافة، والحذف، ضمن إشارات التدخل، وكذلك التشديد، من وضعه.

(٣) كالحرب «الأهلية» في لبنان، أو تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدني قيمة الأجور، على سبيل المثال، أو وضع «الجامعة اللبنانية» بعمومها (علي الموسوي، ٢٠١٣، ص. ١٧ ـ ١٢٢).

(٤) اتخذ الباحثون والقيمون على مشروع «تقييم الكفاءات العلمية والتقنية والابتكار في بلدان الحوض المتوسط» (ESTIME)، المنفّذ خلال عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، في عددٍ من البلدان، ولبنان من ضمنها، اتخذوا من النشر (كتب، مقالات في مجلات محكمة) معياراً وحيداً لإطلاق صفة الباحث على المشتغلين في مجال علم الإجتماع، وعلم الإنسان، والعلوم السياسية، والإقتصاد، والحقوق. وقَد عَمِل كاتب هذا المقال كباحث مشارك في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) في بيروت، في هذا المشروع طوال عشرة أشهر، =

تفعيل مركز الأبحاث، المؤسس منذ العام ١٩٥٩! واعتمادهم نهج التدريس بالتلقين...). إنما يتوقف الأمر على خيارٍ في التشغيل يتخذه الفاعلون الدائمون.

يرتكز هذا المقال في معطياته إلى طرائق التحقيق المعتمدة في علم الانسان: كالمعايشة، والملاحظة بالمشاركة، والمعاينة المباشرة، والمقابلات والمفتوحة الموجهة، والتحقيقات الشفهية، والسير الذاتية، والتصوير الشمسي، والتوثيق. فالكاتب كان طالباً تدرّج في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول ـ طوال ١٣ سنة، وهو مدرّسٌ (عضو في اللجان الفاصحة حكماً) لعددٍ من مواد علم الإنسان في المراحل الدراسية كافة (إجازة، جدارة، بدلوم) ويقوم بدور «المراقب» خلال الإمتحانات منذ العام ٢٠٠٥. ما وفر له إجراء «معاينة تتبعية ومعايشة مطوّلة»، إن صح التعبير، لتفحّص مُحصِّلة فعالية (مقدمات ونتائج) الإنموذج المتبّع. الفرضية الأساس الكامنة في متن النص مفادها، أن الانتقال إلى «تطبيق نظام التعليم الجديد الـ .L.M.D» لن يكون سوى حلة جديدة لأنموذج معتل، لطالما لم يتم القطع مع منطقه، على قاعدة إعادة الإعتبار لمنطق المعهد المُؤسِس (مرسوم رقم ٢٨٨٢، تاريخ ١٩٥٩)، وتثويره باعتماد صيغة الأستاذ ـ الباحث، التي يتطلبها أي تعليم عالي سوي، وتشكّل واحدة من بديهيات إنجاح اعتماد «نظام التعليم الجديد الـ .L.M.D».

ينطلق هذا المقال من مقاربة مجهرية لحالة الفرع الأول من معهد العلوم الاجتماعية، إلا ان الكاتب يدّعي بأن المضمون الأساس، الذي يخلص له المقال، ينطبق على الفروع الخمسة كافة، على الرغم من الإختلافات والتنوعات التي قد تطال نمط المنشآت، وأداء الأفراد، وأساليب تنظيم الإمتحانات وتسيير

= على بناء قاعدة للمعلومات تغطي ٧٠٠ جهة (فرد ومؤسسة) تُقدِّم ذاتها بصفة البحث، إلا ان معيار النشر والمنشورات العلمية انطبق فقط على ١٠ ٪ من المجموع، من بينها معهد العلوم الاجتماعية! بالإضافة إلى عددٍ من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والعديد من مراكز «الدراسات والأبحاث»، والمؤسسات غير الحكومية العاملة في لبنان.

التدريس. فالمناهج والبرامج المتبعة هي نفسها في المعهد ككل، كذلك خيار الأستاذ ـ المُلقِّن، ومهنة التدريس المفصول عن البحث عموماً.

١ ـ التدريس والاستاذ ـ الملقّن والحضور:

يقف التدريس في معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول) على رأسه منذ عقود، ويقوم، في عمومه، وفي مقرراته الأساسيّة ذات الطابع «النظريّ» (التجريديّ)، على **التلقين**: الشفهي (إملاء «محاضرة» على مسمع مَن حَضَر)؛ أو المكتوب (قراءة و/أو شرح نص يسمى «كور»، أو فقراتٍ من فصول كتاب). يجري إعداد مادة التدريس المكتوبة، مرةً واحدةً عادةً، وتُعمِّر لسنواتٍ أو لعقود! (وقد «تُقتَرَض» أو تُصادَر من كاتب، أو أستاذ ـ مُدَرِّس وتنسب لآخر!) يُزوَّد «قسم المطبوعات» بها من حيث يبتاعها الطلاب (بمعظمهم من الإناث). كما قد يعرض المُدرّس نماذج من أسئلة الامتحانات، أو يقدمها للطلاب مع إجاباتها، خلال العام الدراسي. يَعمُد مَن حَضَر مِن الطلاب إلى اعتبار نص إملاء المحاضرة الشفهيّة («النوت») بمثابة «كور» يجري استنساخه (تصويره في «قسم المطبوعات») وتزويد الطلاب الآخرين به كل آخر نهاية عام دراسيّ، قبل أيام من «الامتحانات» السنوية، بخاصةٍ مَن لم يَحضَر منهم طوال العام، وهم الأغلبية الساحقة! أما «الحضور»، فهو غير إلزامي إلاّ في أرصدة ـ مواد متواضعة من حيث العدد (٦ من أصل ٣٧) ذات جانب «تطبيقي» في مرحلة الإجازة، وهو إلزاميّ بالكامل، فقط، في مرحلتيّ الجدارة والدراسات العليا، بنسبة ٧٥٪ من «توقيعات الطالب» عن حصص الدروس، وقد يتولى الحاضر أمر التوقيع (الإمضاء) عن الغائب! عليه، يتزوّد عموم «الطلاب» بنصٍ ما («كور»، أو صفحات من «كور» أو من كتاب، أو «نوت» باعتباره «كور»، و«أسئلة»، أو بتعبير آخر «عصفور وخيطه») يخولهم إجراء «الامتحانات» آخر العام الدراسي.

٢ ـ «طالب الشهادة» واستراتيجيّة «النجاح»:

يستقصي «جمهور الطلاب»، منذ مطلع العام الدراسي، عن «أجواء

وأساليب» المُدرّسين والتدريس (كما يستشعرونها) من جملة المُشاع والمتداول على ألسنة الطلاب السابقين (العالمين بموضع «أكل الكتف» وبقصة «العنب والناطور»)، كما من «قسم المطبوعات»، ومن بعض الموظّفين. وثمة مَن يلعب، مِن بين المذكورين، دور «الدليل»، والموجّه، مقدماً «المشورة والنصح»! هذا وقد تَختبِر قلةٌ قليلة من «رواد الحضور» بنفسها ذلك (تستطلع «أجواء التدريس والمدرّسين») مُروِّجةً استنتاجاتها («إنطباعاتها» السالبة أو الموجبة). في الأحوال كافة تشكّل امتحانات آخر العام و«**أسئلتها**» بؤرة الاهتمام الحاسمة في استراتيجية «الجمهور الطالبي»، منذ مطلع العام! وعلى هدى الاستراتيجيا هذه يبنى الـ «تكتيك» وتتخذ الخيارات.

٣ ـ «طالب الشهادة» ومعايير «تكتيك النجاح»:

تحصل عمليات «تفضيل» المُدرِّس واعتماده (وللرصيد ـ المادة الواحد عددٌ من المُدرّسين يجري «الاختيار» في ما بينهم بخاصةٍ في سنوات الإجازة) من قبل «جموع الطلاب»، بالدرجة الأولى، تبعاً لمفهومي «**الأسهل**» و«**الأضمن**»، وفقاً للمعايير الآتية:

١ ـ قلة صفحات «الكور»، وأسئلته «المطلوبة ـ المُرجَّحة»؛ ٢ ـ عدد الصفحات المحددّة من «الكور»، وأسئلته القليلة «المطلوبة ـ المؤكّدة» (والمعايير هذه هي بؤرة الاستقطاب «الزبائني»)؛ ٣ ـ عدد صفحات الإملاء، التي اختُصِرت من محاضرة شفهية وتحوّلت إلى «كور» يُنسب إلى مدرّس؛ ٤ ـ عدد صفحات إملاء **الأسئلة وفقرات الإجابات عنها**، التي عرضت شفهياً خلال العام تحت مسمى «محاضرة»! (وهذه هي «الخدمة» الفضلى)؛ ٥ ـ يضاف إلى ما ذكر معيار «كرم» المُدرّس في «إعطاء» ووضع العلامات.

في الأحوال كافة، لايختار عموم الطلاب أي مُدرِّسٍ («صعب») يطلب قراءة الكتب أو المقالات، غير نص «الكور» والمحاضرة أو الفقرات المقررة من كتاب، أو يُجري أي نشاط تَعَلّميّ للتمرّس على الكفايات المنهجيّة (وهذا غير معمول به عموماً). فهذه إجراءات «غير شعبيّة»، ومن وجهة نظر الطلاب هي:

«تعقيدات»، و«إضافات غير لازمة»، و«فذلكات» تتطلب جهوداً شخصية «متعبة» و«الكثير من الوقت»! وبحسب التعبير الطلابي الشائع: «هاي شهادة مش مطلوبة، ومَحَدا مهتم فيها، فا مابَّدا هَلأْد!»

ما جرى توصيفه من حالٍ (رثّة) هو خيارٌ شائعٌ (متوافرٌ موضوعياً) ومعمَّمٌ ينتهجه «الجمهور» الطلابي بمعظمه، سواءٌ كان منتسباً غيابياً، أم من «رواد الحضور بالكافيتيريا»، أي ما يسمى «طلاب الكافيتيريولوجي». وبحسب بعض الطلاب: «لشو نحضر؟... متل إلّتا... الدكتور بْيئرا عن الكور! فينا نِئرا بالبيت ونعمل شي تاني أنفع بالهوقت». يبقى قلة قليلة من «رواد الحضور الفعلي» الدائم، أو المتقطّع، التي قد تهتم بأسلوب «الشرح» و«نوعيّة» المعلومة الملقّنة، وقد تُحبِّذ خيار الأنشطة التَعَلّميّة غير التلقينيّة (وهي نادرة). ربما يَطلُب عددٌ متواضعٌ، جداً جداً، من الطلاب بعمومهم (١/٢٠٠ كنسبة تقريبية)، اسم كتاب من المدرِّس لقرأته إلى جانب «الكور» أو الإملاء الشفهي المسمى «محاضرة»!

بالإضافة إلى خيار الكور ـ المدرِّس («الأسهل ـ الأضمن») تتم عمليات الترجيح و«التفضيل»، أيضاً، بـ «دراسة» نماذج أسئلة الامتحانات السابقة لسنواتٍ خلت، المتوافرة على شكل كتيّب، يباع في «قسم المطبوعات»، تضاف إليه أسئلة كل دورة امتحانات جديدة. يلتقط الطالب من خلالها، بالمقارنة، وتائر تكرار **الأسئلة عينها** وطبيعتها، التي على ضوئها يجري تأكيد خيار الكور ـ المدرِّس، و«تحضير إجابات» أسئلة الامتحانات المقبلة، المحتملة. ويتم استبعاد أي خيارٍ لمدرّسٍ «صعب» أسئلته غير متكررة، أو يكثر عددها النسبي، أو تتطلب تحصيلاً شخصياً، ومعالجةً تركيبيّة («أسئلة فهم»).

٤ ـ إجراء «الإمتحانات» وتحصيل «النجاح»:

تجرى عملية التقويم والترفيع باعتماد الامتحانات الخطيّة (ووضع علامات رقميّة بالمقابل) مرةً واحدةً آخر العام الدراسي (في شهر حزيران) وتعاد ثانيةً

(دورة ثانية) كإجراءٍ تعويضيٍّ ـ استرحاميّ (في شهر أيلول)، وذلك للسنوات والمراحل الدراسيّة بعمومها (إجازة، جدارة، دراسات عليا) وبمواد التدريس كافة. يُقوَّم الجانب التطبيقيّ من بعض المواد قليلة العدد (سبع مواد خلال الإجازة) بعلاماتٍ على الحضور في الصف (وقد يتم التساهل بشأنه)، وعلى القيام بنشاطٍ ما و/أو كتابة تقريرٍ (يسمى تجاوزاً «بحث») خلال العام.

يزوَّد الطلاب المرشّحون للامتحانات، ببرنامجٍ فرديّ («بطاقة إمتحان»)، عند آخر كل عامٍ دراسيّ، مبني على أساس برنامج الامتحانات العام. هو عبارة عن جدولٍ يبيّن اسم المادة، وتاريخ وزمن إجرائها، ورقم أو اسم القاعة التي سيجري فيها «الطالب» إمتحانه. يوجد في خلفيّة هذه البطاقة جدولٌ طويلٌ بالإرشادات والممنوعات وعواقب التلبّس بالغش. تُجرى الامتحانات في قاعات التدريس، التي هي عبارة عن غرفٍ تَشغُل ست طبقات (من مبنىً سكنيّ جرى اعتماده للتدريس!)، يجري توزيع مجموع طلاب السَنة المعنيّة بالامتحان عليها، كل حسب رقم القاعة المدوّن في بطاقة برنامجه. يُراقِب المُمتحَنين في كل قاعة، موظّفٌ إداريٌّ وأستاذٌ ـ مدرّسٌ (أو مدرّسان وهذا نادر) من «أهل» المعهد.

توزّع كرّاسات وأسئلة الامتحانات على الطلاب (وهي بمعظمها «أسئلة كور» أو «أسئلة حفظ» كما يطلق عليها)، وتبدأ عمليات **كتابة الإجابات أو نسخها** (إعادة ترداد لبعض الكلام المُلقّن، و«المطلوب»). وعمليات «كتابة الإجابات» على صنفين كبيرين؛ الأول مشروعٌ، «تقليديٌّ» و«رتيب»، فيما الثاني غير مشروع، شديد التنوُّع، تطغى عليه مَلَكَة «التكيّف» و«الابتكار»:

١ ـ **عمليات «مشروعة»**، تلقى التشجيع والاستحسان العام والرسمي والافتخار المعلن، وتوصف بالـ «**شطارة**» (تطغى «الفرديّة» عليها و«التحصيل» الشخصيّ):

أ ـ إجابات الذاكرة الطبيعيّة، والغالب في هذه الحالة هو النسخ اعتماداً على **الحفظ** الحَرفي (ما يُعرَف بالـ «بَصم»، وهذا سائد)؛

ب ـ أو الحفظ الممزوج بأسلوب «فهم» وكتابةٍ «خاص» بالطالب (وهذا قليلٌ جداً).

أما مَلكَة الكتابة، من خطٍ وأسلوبٍ تعبيريٍّ وقواعد ونحوٍ وصرفٍ وثقافةٍ عامة، فتناول حالها يتخطى بأشواط موضوع هذه الأسطر، ويكشف بالضرورة حال الوضع التعليميّ العام ما قبل الجامعيّ، وقد يطال الوضع الثقافيّ ـ المجتمعيّ بمجمله. إلا أن الوضع العام، أياً كان حاله، فهو لا يُفسِّر (أو يُبرِّر) غياب معايير الكتابة «الأكاديميّة ـ العالِمَة»، وقد يَتفسَّر ذلك في تشخيص حال الوضع الخاص، الذي يطال التعارض الصارخ بين هويّة المعهد المذكور وبين وظيفته. وهذا هو المبتغى من هذه الأسطر، كما سينبني ويتبيّن في الفقرات والصفحات الآتية.

٢ ـ **عملياتٌ «غير مشروعة»**، على الرغم من الشجب والاستنكار والرفض الرسميّ المعلن بصددها، فهي تلقى التشجيع والاستحسان والافتخار الخاص المستتر، والرواج بين الطلاب، تتطلب «**شطارة من نوعٍ آخر**» (تطغى «الجماعيّة» عليها والنشاط «التعاونيّ ـ التبادليّ»). تُعرَف بالـ «غِشْ» رسمياً، وبالـ «**مُساعدة**» على لسان مقترفيها:

أ ـ إجابات الحواس والمَلَكات الطبيعيّة المتحصّلة بواسطة: ١ ـ الكلام الخفيض والهمس، مصدره طالب ـ «صديق مُعاون» أو «رفيق» غشٍ (عابر)، يجلس إلى جانب، أو خلف (في معظم الحالات) الطالب المتلقي؛ ٢ ـ النظر في، والنسخ عن، كرّاس «زميل متهاون أو متعاون» تطاله العين ولمح بصرها. ولـ «حِرفة» الغش عبر النظر، واقٍ لعيون المراقب ـ الجالس فوق المنبر (وهذه قاعدة معممة) أو الواقف، أو المتنقل (وهذا استثناء نادر) ـ يعتمره الطالب على رأسه، هو عبارة عن قبعةٍ ذات حاجبٍ شمسيٍّ أماميٍّ طويلٍ يعلو الجبين ويتقدم الوجه (للذكور والأناث)، أو منديلٍ يلتحف الرأس (للإناث) مزوّدٌ بقوسٍ من البلاستيك الرقيق (يُعرَف بالـ «آرك»

«Arc») يعلو الجبين ويتقدم الوجه بشكلٍ بارز، يحول دون لحظ ورؤية اتجاه بؤرة نظر عينَيّ الطالب، مع الحفاظ على اتجاهٍ مستقيمٍ للرأس.

ب ـ إجابات الذاكرة الصناعية، الغالب في هذه الحالة هو اعتماد عددٍ من أساليب الغش المُحترِفَة: ١ ـ الكتابيّة؛ ٢ ـ الرقميّة السمعيّة. أيّاً تنوعت أنماطها، وتعددت عناصر وعوامل ظروف مزاولتها، يكمن سر اشتغالها في الإمكانيّة التي يوفّرها الأنموذج المخصوص المُتبَّع في تشغيل المعهد (تلقين ـ أسئلة حفظ).

١ ـ أكثرها اعتماداً وشيوعاً هي الكتابة بخطٍ صغيرٍ جداً على **قصاصات غشٍ ورقيّةٍ** متعددة الطيّات تعرف بـ «الروشاتّه» أو «الراشيتّا». تشبه الأخيرة، أعمدة الصحف، وورقة مواصفات وإرشادات استعمال الأدوية. وقد تكون عبارة عن صفحاتٍ متعددةٍ من «كور» أو من كتاب، جرى تصويرها وتصغيره حجمها ٧٥ أو ٨٠٪! بحوزة كاتب هذه الأسطر كميّاتٍ كبيرةٍ جداً من معظم أصنافها، كان قد جمعها (وما يزال) بهدف التوثيق والتحليل، من حيث يرميها الطلاب بعد أدائها وظيفتها «بنجاحٍ» خلال أيام «الامتحانات»، في أرجاءٍ مختلفةٍ من المعهد، كما على الأرصفة والطرقات المحيطة به، على هيئة كتلٍ أو إربٍ صغيرة متناثرة، على مسافة عشرات الأمتار!

يتطلب إخفاء هذه القصاصات واستعمالها عدداً من الاستعدادات النفسيّة، والمهارات الحركيّة، والوضعيّات الجسديّة. وأحياناً الابتكارات التقنية، كقلم حبرٍ مجهّزٍ بلفافةٍ «روشاتّه» تُحرّك محوريًا بواسطة إصبعين (الإبهام والسبابة) وتُقرأ عبر نافذةٍ دقيقةٍ طوليّةٍ محفورةٍ عند جانب من القلم. هذا عدا عن تطلبها لألبسةٍ خاصةٍ ملائمة: كالفضفاضة، أو طويلة الأطراف (بخاصة تلك التي تغطي

الذراعين والمعصمين، وهي أمكنة مثالية لإخفاء واستعمال قصاصات الغش بمتناول اليد)، أو متعددة الثنايا والتضاعيف والطيّات والجيوب (وهذا معمّم). كما تُخفى وتُستودَع عند الجانب الأعلى من جرابٍ أو في الأحذية. ومن الثياب ما هو زيٌّ عامٌ يخص سلكاً رسمي، مع بعض الشارات والرتب، ظناً من لابسها انها تضفي الرهبة أو الثقة (وهذا نادر). كما من الألبسة ما هو «مغرٍ» يُظهِر «مفاتن» لابستها، ظناً منها أنها تلهي عيون المراقب أو تغض طرفها (وهذا نادرٌ ايضاً).

تكثر كتابات الاجابات، على **جدران قاعة الامتحانات**، كما على **لوحة الكتابة المتّصلة بكرسي الطالب** (المعروفة بالـ «طبقة»). فالطالب يعلم مسبقاً اسم وتاريخ وزمن ورقم غرفة الامتحان (ويتدبر أمره في التسلل إلى القاعة المطلوبة، خلال أيام الامتحانات، كما بين حصة امتحان وأخرى، للكتابة على الجدار أو على «الطبقة») ويختار هو بنفسه مكان جلوسه «الملائم» بحسب غايات «يعقوب»، ليجري الامتحان، سواء بالقرب من الجدار أم من «الصديق ـ المعاون»، أم على مرمى من شبكة التواصل البصريّ، أم ضمن حلقة التواصل الشفهي، وأخيراً، في المكان و«الزاوية» الملائمين لوضعيّة استعمال «الروشاتّه».

من أساليب الغش الأقل رواجاً، رغم كثرته، الكتابة على **الأيدي والأذرع**، أو على مَحرمة تقبض عليها اليد، كما على **الجوانب الداخلية لثوبٍ** طويل، أو **لحافظة أقلام**، أو على **الجانب الخلفيّ** (السفلي) من **آلة حاسبة أو مسطرة معدنيّة**، أو **خلف «بطاقة الامتحان»** (وهي ورقة A4 بيضاء) بقلم رصاصٍ باهت، أو على أي **جسمٍ محمولٍ** يسهل إدخاله إلى قاعة الامتحانات لا يثير الشبهات.

٢ ـ يتميز هذا الأسلوب باستهلاك الابتكارات المعاصرة وتكييفها،

الناتجة عن الثورة المتواصلة في الاتصالات الحديثة، ويرتكز إلى حاسة السمع بشكلٍ أساسي. يقوم الاسلوب هذا على إيصال الكلام الشفهي (إجابات الأسئلة المحددة)، بواسطة **هاتفٍ خلوي** (بحوزة «معاون» خارجي) إلى أذن المتلقي «الطالب»، عبر ناقلٍ صوتي «**سمّاعة**» متّصلٍ بهاتفٍ خلوي يخفيه «الطالب المتلقي» في ثيابه. والناقل الصوتي على نوعين: **سلكيّ ولاسلكيّ**.

ناقل الصوت السلكيّ:

تبقى كتلة من حجم الناقل السلكيّ، أياً كان صغيراً، ظاهرة للعيان هندسياً وكذلك قسم من سلكه. لذا يُعتمَد الناقل الصوتي السلكي من قبل **إناثٍ مُتستّرات الرأس والأذنين والرقبة**، بما يحجب الناقل وسلكه الموصول بهاتفٍ خلويٍّ مخفيٍّ بدوره تحت الثياب.

ناقل الصوت اللاسلكيّ:

أما الناقل اللاسلكيّ فهو صغير الحجم مصممٌ ليستقر عميقاً داخل قناة الأذن، فيحتجب كلياً عن الرؤية. وقد يُعتمَد هذا الناقل من **كلا الجنسين**، إلا أن الحيثيات الاجرائيّة تبيّن، حتى اللحظة، حصرية اعتماده من قبل الذكور. يتطلب تشغيل هذا النوع من السمّاعات اللاسلكيّة تقنياً: ١ ـ هاتف خلوي؛ موصولٌ بِـ ٢ ـ سلكٍ؛ وبِـ ٣ ـ شاحنة طاقةٍ (بطاريّة ٩ فولت)؛ وبِـ ٤ ـ مُحوّل بثٍ يتلاءم مع السمّاعة اللاسلكية. وجميع التجهيزات هذه صغيرة الحجم يُعمَد على إخفائها **تحت الملابس، وحول الخصر، وعند أسفل الصُرّة** (تلك الأماكن التي لا تفتش باللمس عادةً نظراً لقيم الحياء العامة ومسلكياتها).

في كلا الحالتين يقع الدور الأساسيّ في إنجاح هذا الأسلوب على عاملين حاسمين اثنين: الأول، وهو الأهم، حصول «المعاون الخارجي» على ورقة **أسئلة الامتحانات**، أما الثاني فهو جهوزيّة «**المعاون**» هذا. يتوفّر العامل الأول

بحضور أحد الطلبة المرشّحين (أحد أعضاء «**الشبكة التعاونيّة التبادليّة**» وقد يلعب هو نفسه دور «المعاون الخارجي» وقد يكون مجرد «وسيطٍ مباشر») وخضوعه للإجراءات الروتينية كافة التي تخوله من الحصول على ورقة الأسئلة وكرّاس الإجابة كغيره من الطلاب[1]. ثم يُسلِّم «الوسيط» هذا كرّاسه للموظّف بعد ١٠ أو ١٥ د. غالباً، محتفظاً بورقة الأسئلة. في حال التعميم الإداري بعدم المغادرة المبكرة إلا بتسليم ورقة الأسئلة إحترازاً (هذا نادر الحصول، وقد يتم خرق التعميم هذا سهواً أو إستخفافاً أو استنساباً)، ينتظر «الوسيط» انقضاء الوقت ويغادر بعد ٣٠ أو ٤٥ أو ٦٠ د. كحد أقصى، والأسئلة ـ الهدف بحوزته. تصبح، هكذا، ورقة الأسئلة (أو نسخة عنها) خارج قاعة الإمتحان بيد «المعاون الخارجي» (أو بيد «شبكة المعاونين») الذي يتصل بـ «**طالب الخدمة ـ الممتحن**» هاتفياً ملقناً إياه الإجابات «المطلوبة» عن «أسئلة» المدرّس الفلاني. ويكون لدى المعاون من الوقت ما يكفي لذلك، فالوقت المخصص لكتابة الإجابات يتراوح ما بين ساعتين وثلاث ساعات، وهي كذلك اربعٌ لبعض المواد والسنوات الدراسية العليا.

تتألف «الشبكة التعاونيّة التبادليّة» إذن من شخصين كحدٍ أدنى، إلا أن الحيثيات الإجرائيّة تبيّن انها تتكّون من «**جماعةٍ محترفةٍ**» قِوامُها: ١ ـ «**معاونون خارجيّون**» مهامهم استلام ورقة الأسئلة «المُهرّبة» عبر؛ ٢ ـ «**الوسيط المباشر**»[2]، وإيجاد الإجابات، والاتصال الهاتفيّ بالـ؛ ٣ ـ «**أصدقاء ـ الزبائن/**

---

(١) التأكد من ورود اسمه في جدول اسماء المرشحين في القاعة المحددة، استلامه لكرّاس كتابة الإجابات مدموغ ولورقة أسئلة، كتابة اسمه ورقم ترشحه على الكرّاس. مطابقة الاسم والرقم المكتوب على الكرّاس مع الوارد في البطاقة الفردية، والتدقيق في مطابقة الصورة الشمسية المطبوعة على البطاقة الفردية مع شكل وجه المرشح. يليها حجب اسم ورقم المرشح بالطيّ واللّصق والدمغ من قِبَل الموظف الإداري. وأخيراً التصديق على حضوره وعلى تسليمه للكرّاس بتوقيعه (إمضائه) في جدول الحضور مقابل اسمه.

(٢) قد يُستحصَل على ورقة الأسئلة أو نُسخة عنها، تُصوّر بلمح البصر بواسطة الهاتف الخلوي، من أي طالب، «وسيط غير مباشر»، غادر قاعة الامتحانات والأسئلة بحوزته.

طلاب الخدمة» لتلقينهم ما دوّن في «الكور» أو النص المعلوم. والأمر مقابل مبلغٍ ماليٍّ «معلوم» (هو «٥٠$ + كلفة وحدات اتصال») يدفعه كل «طالب خدمة». أما «الوسيط المباشر» الذي «ضحى» من أجل «نجاح» زملائه وقدم كرّاسه بلا إجابات (أو سطّر «أي كلام» تمويهاً و«مضيعةً» للوقت) فبإمكانه بالمقابل لعب دور «طالب خدمة ـ ممتحَن» في دورة الامتحانات الثانية «الاسترحاميّة». وأمر الحصول على «الأسئلة» خلالها يتدبره «أعضاء الشبكة» من أي طالبٍ انهى أو غادر قاعة الامتحانات «باكراً».

٥ ـ آليات «الضبط» والمراقبة والمعاقبة:

تغلق بوابة الحديد، الواقعة داخل بهو المبنى، والمؤديّة إلى المصعد الكهربائيّ وإلى درج مبنى التدريس. يتواجد في البهو وقرب البوابة أحد الموظفين في «النظارة» يتكفل بمهمة إغلاق البوابة مراراً وتكراراً إثر قدوم أعضاء «لجنة المراقَبة» («المراقبون»)، بالتتابع، من مُدرِّسين (هم «لجان فاحصة» بدور «مراقِبين» ومشرفين ومنظّمين) وموظّفين إداريين (من «أهل المعهد»). يَمنَع الموظّف، **الطلاب من الصعود إلى المبنى، قبل قرع الجرس** الصباحيّ المُعلِن عن إرتياد المُمتحَنين المبنى، وتوزّعهم إلى طبقاته وقاعاته قبل ١٥ أو ٢٠ د. من الوقت المحدد لبدء الإمتحانات. يُكلّف الموظّف إياه **بتفتيش حقائب اليد**، التي تحملها الطالبات، بنظرةٍ خاطفةٍ لا تعرقل توافد حشود الطلاب، وعبورهم البوابة، المنفذ الوحيد إلى المبنى، بالتتابع فرداً فرداً أو إثنين إثنين. وذلك للتأكّد من خلو الحقائب من «كورٍ» أو من كراس ملاحظات (ما يعرَّف بـ «النوت») أو«كتابٍ». وقد يُكلّف الموظّف عينه، بتفتيش محتويات الحقائب وتلمُّس جيوب وأجساد الذكور (بخاصة عند الخصر) بحثاً عن هاتفٍ خلوي. إلاّ أن هذا الإجراء الاستثنائي عُلِّق العمل به سريعاً، وسقط «بالضربة القاضية»، بفعل احتجاج بعض الطالبات وامتناعهن، وتحفظهن، بشأن تفتيش محتويات الحقائب، نظراً لاحتوائها على «أشياء خاصة نسائيّة»، «مُحرجٌ» الافصاح عنها، ومعرفة «الآخرين» بها! هذا عدا عن أن أمر التفتيش في الحقائب كافة، وتلمّس

خواصر الطلاب الذكور بمجملهم، يعرقل وتيرة عبور الطلاب، ويتسبب في اكتظاظ الحشود، وتدافعها، وفي ارتفاع أصوات الاحتجاجات، والتلاسن، والهرج والمرج...

أ ـ وضعيّة المراقب المستقر في مكانٍ بعينه، قاعدةٌ ملائمةٌ لعمليات الغش

يتوزّع الطلاب المُمتحَنون على القاعات ـ الغرف المُحددّة ويجلسون على الكراسي، المتراصفة في صفوفٍ قائمةٍ أو قليلة التعرج (غالباً ما تكون ثلاثيّة الصفوف)، **كلٌ حسب ما يحلو له**، أو بحسب المقاعد الشاغرة. وقد يعيد «المراقب» توزيع أماكن جلوس بعضهم، والطلب برصّ الصفوف المتعرّجة قبل توزيع الأسئلة وبدء الامتحانات. تتركز مهام «المراقبة» على حاستي السمع والنظر، **وغالباً ما يجلس المراقب على كرسيه** فوق منبر «إلقاء المحاضرات» طوال الوقت، أو معظمه، محاولاً «ضبط الصف» بمنع الكلام بين الطلاب، وبالنظر المطوّل والمتكرّر في الكرّاس المجاور. قد يلجأ المراقب هنا، إلى توجيه الملاحظة وطلب «الهدوء»، وقد يُبدّل مكان جلوس بعض الطلبة في حال عدم الإمتثال المتكرّر، وأخيراً، قد يهدد بالطرد والحرمان من إجراء «المسابقة»، فيسود الصمت حينها.

يتنفس «طلاب الغش» الصعداء عندما يتراخى الضبط من قبل المراقب نفسه (أي حين تعود المراقبة إلى سياقها المعتاد) **باستقراره في مكان جلوسه، أو حين يتبادل الأحاديث** كاسراً للـ «ملل» مع زميل، غالباً، ! أو مع طالب. وقد يفتعل الطلاب أمر محادثة المراقب لاستثارة الضوضاء بهدف تبادل احداثيّات الغش البصري، والكلام، و«الاستفسارات». وقد يكون أمر الضوضاء، الصادر عن «المراقب الثرثار»، موضع امتعاضٍ وتأففٍ خجول، أو احتجاجٍ صريحٍ من قِبَل طالب هدوءٍ جاد. والوضع الأمثل لطلاب الغش هو حين «يسرح» **المراقب متأمّلاً «اللامكان»، أو ينهمك في قراءة جريدة أو كتاب، أو في «تصحيح المسابقات»، أو يستغرق وقته في قراءة رسائل هاتفه الخلوي والردّ عليها!** في

المحصّلة جلوس المراقب ساكناً في مكانه، هو وضعٌ مثاليٌّ (ومعطىً «موضوعيّ») يُكيّف طلاب الغش تكتيكهم وفقاً له. إذ به يَنقل الطلاب من الكلام بصوتٍ «مسموعٍ» متواصلٍ إلى الهمس بوتيرةٍ متقطّعة، ومن النظر المباشر، في نصٍ مجاورٍ مع إلتفاتة كاملة للرأس، إلى النظر الموارب، والرأس إما منخفضاً غارقاً خلف ظهر طالب يتقدمه، أو مستقيماً بارزاً يعتمر حاجب نظر المراقب (المذكور آنفاً). **الوضع المستقر للمراقب، هذا، هو حال المراقبين بمعظمهم، وهو القاعدة الملائمة لأصناف الغش كافة**، وهو إنْ كان يُخفّف من صراحة وعلنية أصناف الغش الخاصة بِـ «إجابات الحواس والملكات الطبيعية»، فهو مثاليٌّ لمزاولة أصناف الغش المحترفة، الخاصة بِـ «إجابات الذاكرة الصناعية» كافة، وللتمادي بها والتفنن في ابتكاراتها، بنمطيها: الكتابيّة والسمعيّة الرقميّة.

ب ـ المراقبة المتنقلة سلوكٌ استثنائيّ، ملائمٌ لمكافحة بعض أصناف الغش المحترِف

قد يَعمُد بعض المراقبين إلى **التجوال** في أرجاء قاعة الإمتحان، وبين صفوف الممتحَنين، **ذهاباً وإياباً** من حين إلى آخر، كما قد ينتهج بعضٌ قليلٌ جداً **المراقبة المتنقلة طوال الوقت**. على طلاب الغش حينها **التكيّف مع نمط المراقبة الاستثنائيّ** هذا، والانتقال إلى «مخططات» وتكتيكات الدهاء وطرائقه. إذ **يُخضِع الغشّاشون المُراقِب الجوّال للمراقبة**، بدوره، وذلك **لاستشعار إيقاع تجواله وأسلوب مراقبته**. وحينها تُحدَّد «احداثيّات» الزوايا المكشوفة لنظر المراقب والمحجوبة عنه، كما الوضعيّات الملائمة، واللحظة المناسبة لمزاولة الغش: كنسخ الإجابات عن كتابات الجدار، أو «الطبقة»، أو داخل حافظة الأقلام، أو على زند اليد... والأهم، النسخ عن القصاصات الورقيّة («الروشاتّا») التي يتطلّب توسلها دهاءً، وسرعة بديهة، وخفّة حركة، وضبطٌ للنفس والانفعال والريبة، من قِبَل طالب الغش. قد ينكشف أمر الأخير ويضبط «متلبساً» بغشه، إما بفعل «حظٍ سيئ» لحظة مرور مباغة لمراقبٍ وقع نظره عليه بـ «مصادفةٍ موفّقة»، أو بسبب هفوةٍ نافرةٍ أرتكبها طالب غش «مبتدئ» على مرئ

من المراقب، أو إثر خطأ الطالب في تقدير أوان النسخ عنها أو لحظة إخفائها. وأخيراً، قد يُكتشَف أمره نتيجة لدهاءٍ مضادٍ من قِبَل المراقب، **والرصد المستمر والمتقطع**، والمباغتة، إثر الشك بوضعيّة جلوسٍ مريبة، أو مسلكيات، أو انفعالاتٍ (**لغة جسد نفسية ـ فزيولوجية**)... غير اعتياديّة. أما أساليب الغش السمعيّة الرقميّة فاكتشاف أمر بعضها (السمّاعة السلكيّة) يتطّلب الصمت التام في القاعة، **والكثير من الرصد والتنقل والملاحظة المتأنية**. كما يتطلب بالمقابل خطأ يرتكبه طالب الغش في تعيير درجة ارتفاع وانخفاض الصوت بما يجعله على مسمع مراقبٍ محاذٍ، متيّقظٍ، يتنقل في أرجاء غرفةٍ يسودها الصمت. أو خطأ يرتكبه طالب الغش في عدم التنبه للشكل الهندسيّ البارز، للسمّاعة ولسلكها تحت منديلٍ ملاصقٍ ومشدودٍ عند الأذنين، أو للهاتف في جيبٍ غير فضفاض...

ج ـ «التداوي بالتي كانت هي الداء»، «مكافحة» الغش ودوّامة الهروب إلى الأمام

وقد حدا أمر أكتشاف الغش بواسطة الهاتف والسمّاعة، بفعل «مصادفةٍ موفّقة»، بإدارة «لجنة المراقَبة» إلى التشديد في الإعلان عن أن «**إستعمال الهاتف الخليوي خلال الإمتحانات، أو إدخاله إلى القاعة ممنوع**». إلا أن **التصريح الشفهيّ بالمنع يبقى كلاماً في الهواء، كحال الإعلان المكتوب (خلف بطاقة الامتحان الفردي) حبراً على ورق**، ما لم يترافق مع آلية ضبط جذرية، دائمة وناجعة (تكمن، على ما يبدو، في تغيير نمط تشغيل المعهد برمته جذرياً)، تحول دون ذلك الفعل، الذي استمر طلاب الغش في ممارسته، وتصعيد درجة احترافه باعتمادهم مستقبِل صوتي («سمّاعة») لاسكليّ منتاهيٍّ في صغره يغور في قناة الأذن... وذلك، على الرغم من **انتقال إدارة «اللجنة المراقِبة» من التنبيه الكلامي إلى «التفتيش» الجسدي** للطلاب خلال إجراء الإمتحانات: من قبل موظفةٍ إدارية، أنثى، تتنقل بين طبقات المبنى وقاعاته حيث تتلمس أذنَي الطالبات المحتجبتين تحت شعرٍ طويل، أو تحت منديلٍ (يتم تلمس الأذن فوق

المنديل في الحال الأخيرة)، بالتتابع (وللعديدات الوقت الكافي لنزع السماعة السلكيّة من الأذُن وسحبها بواسطة سلكها، بيدٍ خاطفة، نحو الأسفل تحت الثياب!). إلا ان هذا **الإجراء ينطلق من افتراض حصريّة استخدام الطالبات الإناث للسمّاعة السلكيّة، وكأنهن عاجزات أو مترفّعات عن اعتماد السمّاعة غير السلكيّة!** والحق يقال هنا، فالعاجز حقاً هو «لجنة المراقَبة»، نظراً لاستحالة التفتيش عن السمّاعة غير السلكيّة الغائرة في الآذان، سواءٌ احتجبت الأخيرات أم كانت مكشوفة، الأمر الذي يحيل هذا الإجراء شكليّاً بامتياز؛ كما يقوم موظفٌ إداريّ، ذكر، بمهمة تفتيش الطلاب الذكور وهم في وضعية الجلوس، فيتلمس الكتفين والظهر والخصر والجيوب. وقد تقع يد المفتش على هاتفٍ أو سلكٍ، وفي حال انكار فعل الغش، يُطلب من الطالب حينها مرافقة المفتش إلى غرفةٍ مجاورة، أو إلى الحمّام (المرحاض)، حيث يَخضَع للتفتيش، ويُنزَع السلك، وتستخرج تجهيزاته الألكترونية. هذا في حال لم يستطع الطالب/ة نزعها سريعاً، أثناء الانتقال من قاعة الامتحان إلى مكان التفتيش والتخلص منها، (وهذا ما يحصل في حالة السمّاعة وتوابعها، أو قصاصات الغش الورقيّة، التي يَعمُد بعض المتلبسين لاخفائها في ثنايا ملبوساتهم/ن الخارجية كما الداخلية). **يقتصر أمر تفتيش الطالبات والطلاب الحسيّ ـ الشكليّ هذا، على طلاب السنة الأولى فقط**، وبشيء من «الاحراج» المتبادل، و«الامتعاض» المشترك، ما بين الفاعل والمفعول به. وقد يكون «الاحراج» عينه، بالاضافة إلى «الإلفة» المتولّدة بين الطلاب وبين أفراد الجهاز الإداري وباقي الموظفين ـ المفتشين، قد ساهم في إعفاء طلاب السنوات الأخرى من هكذا إجراء بحجّةٍ مُعلَنةٍ (فرضيّة)، حسنة النيّة، مفادها أنه «لا يعقل ان يفعلونها!»، ما وفّر لبعضهم أجواءً ملائمةً للغش الإلكتروني. الحيثيّات الإجرائيّة كذّبت هذه الفرضيّة وبيّنت أن **الغش بواسطة الأساليب الرقميّة ـ السمعيّة ليس مقتصراً على طلاب السنة الأولى وحدهم دون سواهم!**: وبعضهم، يَعمُد إلى تسليم أحد جهازي الخلوي اللذَين بحوزته، إلى المراقبين، إما امتثالاً لطلبهم (البديل عن إجراء التفتيش)، أو طوعاً، سعياً لاكتساب ثقتهم وإخراج نفسه من دائرة الشبهات والمراقبة، فيخلو له جو تشغيل

جهازه الثاني، وتلقّي الإجابات، وتمثيل دور «المتأمّل والمفكّر»، المنهمك في الكتابة. دفعت هذه الوقائع باللجنة «المراقِبة» إلى توسيع دائرة التفتيش بالتلمّس الجسدي، لتطال طلاب سنوات الإجازة كافة، وقد اقتصر ذلك على الذكور دون الإناث.

الجدير بالذكر هنا، ان «**طلاب الغش**» **في حركةٍ متصاعدةٍ من التنامي والتكيّف والاحتراف**. فقد ابتكروا إلى جانب الغش الكلاميّ والبصريّ والكتابي، الوسائل الإلكترونية، وتدرّجوا في الأخيره باعتمادهم سمّاعة الهاتف الخلوي غير السلكيّة بعد توسّل سمّاعته السلكيّة. كما انتقلوا من تجمعاتٍ لعددٍ من الطلاب **(الهواة) يجلسون علانيةً على أرصفة الطرقات** المجاورة للمعهد (وقد أُكتُشِف بعضهم بـ «مصادفةٍ موفّقة»، وبيدهم أسئلة الإمتحانات و«الكورات» والهواتف الخلويّة، لتزويد «طلاب الغش» بالأجوبة)، إلى **شبكةٍ «منظمةٍ»** تعمل **بخفرٍ** أعلى تتخذ من «المقاهي» و«الاستراحات» ومحال بيع «المناقيش» المحيطة بالمعهد، وغيرها من الأماكن... مقرّاتٍ و«**غرفٍ لعمليات خدمة الزبائن**». وبهذا المعنى، لم ولن ينفع ترهيب الطلاب عند تصريح بعضٌ من «اللجنة المراقِبة» بأن «الوضع ممسوك، وثمة جهاز أمني يُسيّر الدوريات حول المعهد طوال أيام الامتحانات»! وبأن «كل من يتوسَّل جهازاً لاقطاً للغش سيلاحق قانونياً، لأنها أجهزة ممنوعة»! هذا عدا عن أن بعض «المُعرّفين» من الطلاب (من «أصحاب الضمير» و«المسؤوليّة») أفاد (بَشَّر) كاتب هذه الأسطر بأن ثمة مُستقبِل للصوت صغير لاسلكي، «سمّاعة متطوِّرة» (بلا هاتف خلويّ)، متوافرٌ في «الأسواق» يلتقط الرسائل الصوتيّة على مسافة عشرات الأمتار من جهاز البث (الهاتف الخلويّ)، يُرجّح بأنه أصبح قيد الاستخدام من قبل «**شبكة الغش الجامعي**». كما أن ثمة جهازٍ يدويّ «كاشف ترددات» متوافرٌ ايضاً (أو بالإمكان توفيره) بالمقابل. وأهم ما أفاد به: أن «الطلاب غير آبهين» بإجراءات «المكافحة» كافة، لا بل «يستهزؤون» بها و«يخترقونها» دوماً، وبأن ما تكتشفه «لجنة المراقَبة» من عمليات الغش ليس إلاّ غيضاً من فيض!... الخبر، الذي حدا بأحد القيّمين في المعهد

إلى اقتراح تبليغ «القوى العسكريّة الرسميّة اللبنانيّة»، والطلب إليها التصرّف للحد من هكذا «ظواهر»، أو تزويد المعهد بأجهزة تشويشٍ إليكترونيّة...!

د ـ إجراءات المعاقبة

يُنظَّم بحق الطالب المرتكب «المتلبّس في الغش» «محضر ضبط» يوقعه «الأستاذ المراقب» و«الموظف المراقب» ويرفق بـ «المضبوطات»، ويحرم الطالب فعلياً من «دورة امتحانات كاملة» واحدة (تطبيقاً لما تنص عليه خلفية «بطاقة الإمتحان»، وذلك على خلاف ما كانت تنص عليه منذ سنوات بحرمانه الدروتين، أي سنة كاملة، قولاً وليس فعلاً!). ويُعتبَر متلبّساً كل طالبٍ ضُبِط وهو ينقل عن وسيلة غشٍ محمولةٍ من نوع «روشاتّا» أو سمّاعة وتوابعها. ويُكتفى بحالة أساليب الغش الأخرى، التي تتمحور حول الكلام والنظر في نصٍ مجاور، بتوجيه الملاحظة أو بتغيير مكان جلوس مرتكبها، بما فيها الكتابات على الجدران وعلى الطبقات، وما أكثرها راهناً (بعد حملة تغطية سابقاتها برقع الطلاء «الطرش» منذ سنواتٍ إثر تفشيها، ما حدا بلجان «التفتيش المركزي» في الجامعة، حينها، لـ «زيارة» المعهد ومعاينة الوضع)، علماً أنها «روشاتّا» من نوع آخر، لا حول ولا قوة لـ «لجان المراقبَة» إزاءها!

٦ ـ خلاصة أوليّة

يَلحَظُ المراقب بجلاءٍ، دينامية أنشطة الغش الطلابيّ، ومبادراتها الدائمة المتجددة، وتحكمها بالفعل. كذلك يلحظ بالمقابل، ترهّل «لجان المراقَبة»، ولهاثها وارتباكها في رد الفعل. على الرغم من محاولاتها لضبطه، بإصدار بعض القرارات، و«تعميم» بعض الاجراءات، وتعليق العمل ببعضٍ آخر، كما التخبط بتطبيق بعضٍ أخير. وهكذا، في حركةٍ متصاعدةٍ من الفعل، ودوّامة رد الفعل، تعلن «لجنة المراقَبة» عن عجزها، وعن خروج الوضع عن السيطرة. وتُتوِّج ذلك العجز (بل الاستقالة من دورها) في تصديرها للمشكلة، عند التفكير بطلب الاستنجاد بالقوى «الأمنية» أو «العسكرية» أو «القضائية»، أو التهديد بها! هذا ما

يعني بلوغ الجدار الأخير في خيار الهروب إلى الأمام (أي التخبّط والتعامل مع النتائج بدون الأسباب)، وإمعان «الهيئة التعليمية» في التنكّر للب المشكلة، والتقاعص عن تشخيص المعلول ومعالجة علته!

التلقين والتعقيم والفساد، والانموذج المرجو المفترض:

ما جرى تقديمه أعلاه، ما هو إلا دينامية متواليات من التحلّل قابلة للتفشي في غير مسارٍ، لكن باتجاهٍ واحد. لا يُسهِم التستّر عليه أو تبريره، أو الاستسلام له سوى بتأبيده. والاتجاه التقهقري هذا (المعلول)، الذي يذهب المعهد وفقاً له، هو نتيجة الأنموذج الإجرائيّ الخاص (modalité spécifique) (العلّة)، الذي ترتّب على ما اتخذه الفاعلون الدائمون (أي «الهيئة التعليمية») في المعهد من خيارٍ بعينه في التشغيل، من بين خيارات أخرى محتملة، وتوارثوه طوال عقود. فالمنحى العام لمسلكيات وخيارات (إشتغال) الطلاب وحالهم، ليس سوى تظهيرٍ لصورة خيارات الفاعلين الدائمين السالبة:

إن مبدأ «**التدريس بالتلقين**» المعمول به، المُنتِج لخطاب الكلام المجرّد، المدوّن في نص، ولأسئلة «الحفظ»، تتبيّن مفاعيله الكارثية على صعيدين: أ ـ في تحويل الكلام» عينه (المجرّد والمتكرّر) «عن العلم» إلى مستقراتٍ داكنة، بمنأى عن «شمس» المستجدّات العلميّة وعن «رياح» سجالاتها، تَنجَذِب إليها وتصب في اكثرها ركوداً، «مسايل» الجموع الطالبيّة المستسهلة، التي «لا خيار» أمامها حينها سوى الحفظ والترداد أو الغش؛ ب ـ كما في تأبيد عقم صيغة «العلوم الاجتماعية» العائمة المعمول بها. إذ به (المبدأ) يحول دون تكوين «رُشَيم»[1] (أو عددٍ منه) قابلٍ لإنبات وتخصيب ممارسةٍ بحثيّةٍ متخصّصة: ١ ـ يتفرَّع عنها علمٌ مُنتَج ومُنتِج، قابلٌ للحياة، نافعٌ للإنسان، وللمؤسسات الرسمية، وللجماعات «عندنا»، مسهماً في تشخيص (وصف، تحليل وفهم) مشكلاتها المجتمعية الكبرى والمتنوعة، وما أكثرها! بانياً لمفاهيم إجرائية

(١) الرشيم، «جنين القمح»، لبّه.

(مفاتيح فهم) جديدة، محاوراً ومساجلاً مفاهيم أخرى («مُستورَدة، مُسقَطَة»، أو مُنتجَة في سياقات مجتمعية ـ ثقافية بعينها)؛ ٢ ـ تترتّب عليها مناهج «التعلّم بالاكتشاف». وحينها فقط، تنمو وتزدهر عمليات «التكوين المتتابع»، وامتحانات «معالجة المسائل»، و«التقويم المتواصل»، على أساس الجهد الشخصيّ والتحصيل الفعليّ للطالب، على طريق التدرّج في البحث. وذلك عوضاً عن مقايضة علامات «التقويم» مقابل مدى «دقة» إجابات تكرار الكلام المجرّد، كما كان، ومازال، يحصل في المعهد عموماً!

بكلام آخر، تفيدنا نتائج الأبحاث في علم الإنسان الحياوي (عند «غيرنا» طبعاً) بأن: «الكلام [كمَلَكَة فيزيولوجية] لا يُعلّم ولا يُكتسَب، فكل كائنٍ إنسانيّ نامٍ في محيطٍ كلاميّ سيتكلم بالنتيجة. بالمقابل وحدها القراءة، ولازمتها الكتابة، ما يكتسبه الإنسان بالتعلّم»[1]. أذكّر هنا، بل أشدّد، بأن هذا هو دور ومهمة المدرسة بشكل رئيسي، **أما «الجامعة»، فمهمتها تَعلّم واكتساب ممارسة البحث العلمي المُمأسس، قواعداً، قراءةً وكتابةً، على يد محترفين، معلمين ـ باحثين ـ ناشرين، عاملين في فرقٍ بحثيةٍ مُنتِجَةٍ، ومراكز أبحاث، مُتحلّقين من حول محاور وبرامج بحثيّة**. وهذا ما لا ينطبق على «معهد العلوم الاجتماعية» (مع بعض الاستثناءات الفردية النادرة، التي لا تفسر غير القاعدة)! لا بل هذا ما يفقده صفة الـ «معهد»، لصالح صفة الـ «منبر» في أفضل الأحوال. إذ بالأخير، لا يشتغل سوى بتلقين (إسقاط) خطاب الكلام المجرّد عن «العلم»، وعن البحث، وعن شذرات من نظريات ومفاهيم الباحثين (الأجانب طبعاً على العموم)، وبمقدار من «الأدلجة التعبوية» أحياناً. وهو، والحال هكذا، يبقى ما دون المَدْرَسَة («الحديثة»، لا بل ما دون مؤسسة «الكُتّاب» و«مدرسة تحت السنديانة» التراثيين)! لا يخرّج سوى حَفظَة «أقوال» في أحسن الأحوال، أو حَفظَة «كور» عموماً، لم يقرؤا كتاباً واحداً كاملاً! أو حَفظَة فقراتٍ ونتفٍ من «كور» (وقد تنسخ بوسائل وطرائق وتكنولوجيات الغش كافة، المذكورة أعلاه)،

(١) براجا (BRAGA) وآخرون، ٢٠٠٨، ص. ٧١.

فهل يعقل أن «يتخرج طالبٌ جامعيّ» لم يقرأ كتاباً؟! ولم يرتاد قاعة مكتبة؟! (وهذا معمم)، أو لم يتدرّج في التمرّس على «البحث»؟! (وهذا خارج أنموذج المعهد، ومشغليه ومناهجهم، ف «فاقد الشيء لا يعطيه»).

بالمحصّلة يُخرِّج المعهد («المنبر»)، في أفضل الحالات، كلامالوجيين (حكماً وبالضرورة) «عربفونيين» كانوا أم «أجنبفونيين». وجمهور غفير من حَمَلة شهادة إجازة، تُقنِّع بِطالة الكثيرين، لا تنفع إلا قلة قليلة من المحظيين. وقد يترقّع ويبلغ بعضٌ قليلٌ مرحلة «التخصّص»، والأخير خيار الطالب في مرحلة ما بعد الإجازة، لنيل الشهادات في واحدةٍ من «مواد» أو «فروع» العلوم الاجتماعية تحت مسمى «إختصاص» تجاوزاً. وهنا الطامة الكبرى، إذ تتكشف ضحالة الطالب، وتسدل الستارة عن جهله بالعديد من المقتضيات العلمية التأسيسية، وينكشف تحصيله المتناثر والضبابي، أو الفج، لمقتضيات أخرى، وأخيراً عن عجزه في إجراء تدريبٍ وتمرّسٍ على بحث، وعلى كتابة عرضٍ للنتائج! (وهذا ما يشتكي من بعضه بعض المدرّسين، عموماً، والمشرفين على مذكرات ورسائل وأطروحات الطلاب ومناقشيها بوجه الخصوص). وبهذا، يُفتضَح أمر صيغة «التدريس» المعمول بها عموماً، فشلاً وعقماً. وما تخبط الطلاب الشخصي في مراحل التعليم العليا، والجهود المضنية المبذولة من قِبَل بعضٍ جادٍ منهم، كما من بعض مشرفيهم الجادين، لاكتساب معرفةٍ ما، ولو مجرّدة، ولكتابة نصٍ يتصّف بالأكاديمية وبالحث البحثي، أو يسعى إليه، إلا دليل على **فشل وعقم الصيغة المنهجية التعليمية المعمول بها**.

يفيدنا غ. باشلار، على صعيدٍ آخر، أن مسيرة العلم لا تتقدم إلاّ **بتصحيح أخطائه**[1]. كما يفيدنا منهجيون آخرون، أن ذلك التصحيح لا يتم إلاّ على أنقاض الأنموذج السائد، و**بالقطع مع منطقه**[2]، على قاعدة تأسيس منطقٍ

---

(١) غ. باشلار، ٢٠٠١، ص. ١٩١ ـ ١٩٤.

(٢) ت. كون، ١٩٩٢، الفصل السابع، والثامن بخاصة ص. ١٣٥، والثاني عشر بخاصة ص. ٢٠٦، ٢١٣، ٢٢١، والثالث عشر بخاصة ص. ٢٣٢ ـ ٢٣٣. كما ص. ٢٧٥ ـ ٢٧٦. كذلك ف. لابلانتين، ١٩٨٧، (F. LAPLANTINE)، ص. ٧٠.

وأنموذجٍ آخر، وهنا بالتحديد فائدة الكشف عن الأنموذج الإجرائيّ الخاص بالمعهد المذكور. لعل الأخير، بهمة من «يريد» من المتنورين من «أهل» المعهد، والقيمين على الجامعة (وبعضٌ متنامٍ من جيل الطلبة الصاعد والواعد) يتجذّر قاطعاً مع إنموذجه الإجرائيّ العقيم من جهة، ومتجدداً، من جهة أخرى، على قاعدة تطوير، بل **تثوير**، **منطقه المؤسِّس** باعتباره «معهد» مؤلف من: ١ ـ **مركز أبحاث** و٢ ـ **مركز دراسات** و٣ ـ **يقوم بمهام التدريس**... كما ينص مرسوم إنشائه رقم ٢٨٨٢ تاريخ ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٥٩. رحم الله السيد الجنرال فؤاد شهاب رئيس الجمهورية باني المداميك الأوائل لدولة مؤسساتٍ مُخطِّطَةٍ وفاعلة، لم يبقَ منها سوى ذكرى، وأنموذج، ومجموعة مراسيم. فهل نستسلم نحن اليوم لصيغة التدريس بالتلقين (وإسقاط كلام مجرّدٍ مكرّر، تخطاه بأشواط زمن انتاج المعارف المعمّم واتساع تداولها الرقميّ بسرعة كبسة زر)، المُنتِجة للإفساد والتعقيم، وكأننا أمام «قدرٍ» محتوم، فنوفّر بذلك شرط تأبيدها؟ فالعوامل الثلاثة المعمول بها عموماً (نصٌ تلقينيّ متوافر+ حضور غير إلزامي بنسبة ٨٤ ٪ من المواد + أسئلة حفظ) تؤدي إلى تصفية دور «المعهد» وخواء مضمونه، من جهة، كما تؤدي إلى تشويه صورة المدرِّس «كاريكاتورياً»، من جهة ثانية، بخاصةٍ حين «يتحرر» من مسؤولية التعليم ورسالته (وهو «متحرِّر» من مهام البحث أصلاً!) بذريعة «ما في طلاب عَم تِحضَر!» أو أنه «انهى البرنامج» في «الشهر الثالث» من السنة! أو...[1] (وقد يشتكي أو يتذرّع الطلاب عاكسين اللازمة، معوّلين على «حفظ» المُقرّر ضمناً). فيغدو حينها المدرِّس، في حالات التسيُّب القصوى، «موظفاً لا يزاول عمله»، يتقنّع وضعه بالإمضاء مقابل اسمه في جدول الحضور اليوميّ، على ساعات تدريس «وهمية»، ما يشرّع له راتبه الشهري وجملة التعويضات والمداخيل والامتيازات المرافقة. الأمر الذي يكشف وضعيةً خاصة، وفريدة، في الانحطاط البيروقراطي، وفي الهدر المالي الفاضح، ربما، والاستنزاف غير المُنتِج. ويُشكّل بالمحصّلة، عاملاً حاسماً لمُحدِّداتٍ

(١) قد تطول لائحة الحالات وتتنوّع.

تتضافر تفتح شهيّة سياسات قضم المؤسسات العامة، لصالح صيغٍ «تصفويةٍ» لا إنسانيةٍ كـ «التعاقد الوظيفي»، و«الخصخصة» بالنتيجة، بحجّة «انعدام الانتاجيّة والمردوديّة الرسميّة، والانفاق غير المُجدي»، وتنامي مؤسسات «التعليم العالي الخاص»، وتفضيله كخيار، على انقاض «التعليم العالي الرسمي» وبفعل تحلله!

فهل نستسلم، ونغض الطرف عن أنموذج مُفسِد عقيم (يوفّر ما يكفي، ويفيض، من عناصر «الشروع في الغش» والتحلّل الذاتي)، ونوقّع على جدول تأبيده؟ هل نتنكّر للعلة ونكتفي بالتقويم، مسلطين مقصلة «العلامات العالية» على الطلاب، عوضاً عن التكوين؟ هل نُبقي على «جرثومة» الأنموذج السائد، الفتّاكة، فتتكيّف وتُجدّد لنفسها متّخذةً من «نظام التعليم الجديد الـ .L.M.D» المرتقب حلّةً جديدة؟! أم نقاوم هذا التقهقر، ونُثوّر تَرِكَة منطق تأسيس المعهد، عشيّة الانتقال إلى «تطبيق الـ .L.M.D»، باعتمادنا صيغة **الأستاذ ـ الباحث**، والفِرَق البحثيّة، والتكوين المتواصل، والتعلّم بالاكتشاف، و«الادراك التلمّسيّ» وكفاياته البحثيّة، فنوفّر مذاك حاضنةً سويةً لنماء رُشَيم علميّ قابلٍ للحياة والإنتاج، لما فيه صالح الشأن العام، والأجيال القادمة، والرسالة الجامعيّة الوطنيّة والإنسانية؟

لائحة المصادر والمراجع

١ ـ الأشقر جلبير، ٢٠١٣، الشعب يُريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقي، بيروت، لبنان.

٢ ـ السيد حسين عدنان (رئيس الجامعة اللبنانية)، ٢٠١٢، استراتيجية تطوير الجامعة اللبنانية، دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية.

٣ ـ الموسوي علي، ٢٠١٣، «الجامعة اللبنانية: حكامة التوازنات السياسية»، العلوم الاجتماعية، مجلة دورية متخصصة تصدر عن مركز الأبحاث في معهد الإجتماعية في الجامعة اللبنانية، العدد السادس عشر أيلول/ يناير، بيروت.

٤ ـ بارنيت رونالد، ٢٠٠٩، إعادة تشكيل الجامعة، علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، نقله إلى العربية د. شكري مجاهد، العبيكان، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

٥ ـ باشلار غاستون، ٢٠١١، تكوين العقل العلمي، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية، عربه د. خليل أحمد خليل، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان.

٦ ـ برو أنجيلا، ٢٠٠٩، تجاوز الفصل بين البحث والتعليم، نقلته إلى العربية رفيدا فوزي الخباز، العبيكان، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

٧ ـ كون توماس، ١٩٩٢، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد ١٦٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت.

٨ ـ نايت بيترت، ٢٠١٠، حينيكون المرء مدرساً في التعليم العالي، نقله إلى العربية وليد شحادة، العبيكان، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

٩ ـ ACHCAR Gilbert, 2013, *Le peuple veut, Une exploration radicale du soulèvement arabe*, Sindbad, ACTES SUD, France.

١٠ ـ BRAGA E., CRUBEZY J., LARROUY G., 2008, 2e éd. *Anthropobiologie, Evolution humaine*, MASSON, France.

١١ ـ CHAUVIRE Christiane & CHEVALLIER Stéphane, 2010, *Dictionnaire Bourdieu*, Ellipses, Paris.

١٢ ـ COULIN, Alain, 1997, *L'ECOLE DE CHICAGO*, P.U.F. Paris.

١٣ ـ LAPLANTINE François, 1987, *L'ANTHROPOLOGIE*, Seghers, France.

١٤ ـ موقع إلكتروني: لوزارة التعليم العالي والبحث الفرنسية:

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche.

www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/cid20181/

licence-professionnelle.html

(مستوفى في ١٢ ايار ٢٠١١).

الجامعة اللبنانية
المكتبة
معهد العلوم الاجتماعية

- Stocco, (2007), «Les femmes toxicomanes et la dimension familiale: traitement et questions éthiques», Psychotropes, n° 3, vol. 13, p. 251 - 265.
- Teh Secretary of Education, (2013), United States Of America: U.S. Department of Education, Office of Civil Rights. Disponible sur: www.ed.gov/ocr/prevention.html
- Unicef, (2007), *State of the world's Children 2007 - Middle East and North Africa Edition.*
- Unicef, (2012), *Strengthening the child protection system in Lebanon, Challenges and opportunities*, avec la collaboration de l'Elfs de l'USJ and Child Frontiers.
- Usta J., Mahfoud Z., Abi Chahine G., Anani G., (2008), *Child sexual Abuse: The Lebanese situation*, Kafa Violence and exploitation - Save the children Sweden - Le Conseil supérieur de l'enfance du Ministère des affaires sociales: http://www.kafa.org.lb/studies-publications/13/2/child-sexual-abuse-the-situation-in-lebanon. Consulté le 30 septembre 2013.
- Winnicott D., 1969, *De la pédiatrie à la psychanalyse*, Paris, Payot.

- http://www.who.int/school_youth_health/gshs/2005.Consulté le 17/10/2013.
- IGSPS, (2012), National Health Statistics report in Lebanon, USJ - WHO - Ministry of Public Health (MOPH).
- Ined, (2001), «L'enquête nationale sur les violences envers les femmes en France (Enveff), *Populations et Sociétés*, n364, janvier: http://www.gip-recherche-justice.fr/dossiers/violences-femmes.htm.Consulté le 14 mars 2013.
- Kafa, (2013), Les champs d'action pour la mise en place d'une loi de protection des femmes de la violence: http://www.kafa.org.lb/fields-of-action/1/13/the-law-to-protect-women-from-family-violence. Consulté le 17/10/2013.
- Laithy H., Abu-Ismail K., Hamdan K., (2008), *Poverty, growth and income distribution in Lebanon, Country study*, International Poverty center, number 13.
- Menassat, 2009, «Childlabour-Lebanon: A breakdown, 6 july 2009. Disponible sur: www.menassat.com/?q=en/news-articles/6781-childlabour-lebanon. Consulté le 14 mars 2013.
- Odas, (2007), «Protection de l'enfance: une plus grande vulnérabilité des familles, une meilleure coordination des acteurs», *Lettre de l'Odas*, nov.
- OMS, (2002), *Rapport mondial sur la violence et la santé*, Genève.
- OMS, (2005), Lebanon Global School-based Student Health Survey (GSHS).Disponible sur:
- OMS, (2005), Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence, Genève.
- Pieuchot C., (2007), «La prévention à partir d'une pouponnière», Vie sociale et traitement, vol. 2, n94, p. 131-139.
- Saliba Sfeir C., (2013), *Parentalité, Addiction et Travail Social*, Paris, L'Harmattan, Logiques Sociales.
- Save The Children Sweden, (2008), *Child Rights situation Analysis: Lebanon*, May.
- Save The Children Sweden, (2008), *Child Rights Situation Analysis for Middle East and North Africa Region*, August.

Références Bibliographiques

- Angelino I., (2004), *L'enfant, la famille*, la maltraitance, Dunod.
- Bourdieu P., (1998), *La domination masculine*, Paris, Seuil.
- Bruce, (2002), «Married adolescents girls; human rights, health and development needs of a neglected majority», document présenté par le Conseil de population, Session extraordinaire de l'Assemblée générale des Nations Unies consacrée aux enfatnts, 8-10 mai.
- Cdc (Centers for Disease Control and Prevention), (2006), *Adverse Childhood Experiences Study*, Atlanta, National Centers for Injury Prevention and Control. Disponible à l'adresse: http://www.cdc.gov/NCCDPHP/ACE. Consulté le 10 mars 2013.
- Cyrulnik B., (2002), *Les vilains petits canards*, Paris, Odile Jacob.
- Delecourt D., (2003), «Essai de conceptualisation du terme Parentalité», *Midi Santé* «La Parentalité», site le CODES 78 - CYES disponible sur http://www.cyes.info.
- Ethier L. et al., (2002), «Recension des mesures d'attachemetn parent-enfant: perspectives d'application clinique», in Gabel M. et Durning P., *Evaluation (s) des maltraitances, rigueur et prudence*, Paris, Fleurus, 211-246.
- Felitti V.J. et al., (1998), «Relationship of childhood abuse and household dysfunction to many of the leading causes of death in adults. The Adverse Childhood Experiences (ACE) Studyu», *American Journal of Preventive Medicine*, vol.14, p. 245-258.
- Fischer N. et coll., (2003), *Psychologie des violences sociales*, Paris, Dunod.
- Green L. et Kreuter M, (2005), *Health program planning, an educational and ecological approach*, New York: Mc Graw Hill (4th edition).
- Hamieh C-S., Usta J., (2011), *Effects of Socialization on Gender discrimination and Violence*, Oxfam GB research report, march: http://www.kafa.org.lb/studies-publications/26/2/the-effects-of-socialization-on-gender-discriminat. Consulté le 30 septembre 2013.
- Houzel D. (dir.), (1999), *Les enjeux de la parentalité*, Erès, Ramonville Saint Agne.

* Renforcer les aptitudes des enfants en les informant et en les encourageant à parler de la violence et de leur droit à être protégés.

Axe environnemental et institutionnel: Créer les milieux favorables et réorienter les services

* Créer de nouveaux services ou réorienter les services existants pour assurer une éthique de protection de l'enfance au niveau des écoles et des établissements accueillant des enfants en difficulté.
* Sensibiliser le personnel enseignant sur les risques de la violence et ses répercussions sur la personnalité des enfants et de leur parcours futur.
* Prévoir des professionnels pluridisciplinaires dans les écoles pour la détection d'une violence, un accompagnement de la souffrance des enfants et un soutien des enseignants.
* Créer au sein des centres de proximité existants (dispensaires et autres) des unités d'écoute parentale qui seront soutenues par une équipe de soins.

Conclusion

Cette analyse sur l'enfance agressée au Liban fait ressortir un ensemble de facteurs alarmants sur cette réalité au Liban. Les déterminants d'un bien-être de l'enfant sont directement en lien avec ceux du système communautaire et de la tolérance sociale à la violence. La protection des parents au sens large et plus précisément celle des mères se répercute sur celle de l'enfant. Ainsi une éventuelle reproduction des rapports de genre marqués par la domination masculine et confessionnelle est amplifiée par une loi qui n'assure pas une prévention possible ni même une protection légale. La nécessité d'entamer une politique de prévention des risques de violence doit passer par la réduction des inégalités sociales entre hommes et femmes, par une loi instituantle renforcement d'un système judiciaire capable d'imposer une référence symbolique de protection et des moyens institutionnels et étatiques nécessaires pour favoriser une résilience chez les enfants. Autrement, il ne faut pas s'étonner si le climat social de violence au Liban prédominera encore.

prévention proposées au sein des établissements scolaires et de protection de l'enfance.

* Eclaircir la procédure de signalement et le suivi des demandes et créer des opportunités administratives et judiciaires du suivi des familles et des personnes agressées: équipes pluridisciplinaires, prise en charge médico-psycho-sociale...
* Assurer le soutien et le financement à des dispositifs de recherche qui informent sur la réalité de l'enfance agressée surtout actuellement avec l'arrivée massive d'enfants réfugiés de Syrie (environ 140 000 enfants à ce jour selon Save the Children).

- Lutter contre les violences faites aux femmes afin de développer des structures relais.

Axe éducatif: Développer les aptitudes personnelles

* Favoriser la formation et la connaissance des professionnels concernés par la protection de l'enfance sur:
  - Les enjeux importants de la parentalité dans la diversité des formes familiales (divorcées, polygames...)
  - Le rôle qu'ils peuvent jouer dans la **parentification** (aménagement psychique du parent au cours de la grossesse et des premiers mois de la vie de l'enfant premier-né) (Houzel, 1999)
  - Le rôle qu'ils peuvent jouer dans la **parentalisation** (accompagnement et différentes stratégies de soutien du parcours de la parentalité) (Delecourt, 2003) en tenant compte des références socioculturelles des régions (Saliba Sfeir, 2013).
* Sensibiliser les professionnels sur leur contribution possible aux mécanismes de résilience chez les enfants victimes de violence et la possibilité de rebondir de nouveau dans la vie malgré la souffrance (Cyrulnik, 2001). D'où la nécessité d'être formés sur le dépistage des symptômes de la souffrance chez les enfants, sur les mécanismes de la violence sexuelle et sexiste.
* Développer les aptitudes parentales des familles et leur savoir être et faire auprès de leur enfant à travers les différentes formations, soutiens et sessions à proposer et les centres d'écoute parentale à développer.

individu, de chaque famille et de chaque institution dans la sensibilisation autour de la violence afin de promouvoir un citoyen qui croit à une éthique de justice, de liberté et de paix.

* Favoriser un partenariat civil / religieux pour entamer un dialogue commun basé sur la charte des droits de l'homme. Un consensus doit s'inspirer des recommandations de cette charte en prenant en compte un contexte complexe de valeurs et de référentiels religieux libanais (comme celles émanant du haut conseil de l'enfance par exemple).

* Ne pas avoir peur de l'autre, ne pas juger, s'ouvrir à la différence en préservant et en ayant confiance dans sa propre identité doivent être les bases d'un dialogue possible et permettre un changement des mentalités et des représentations liées à la tolérance sociale de la violence.

Créer un partenariat entre les différentes ONG concernées pour fédérer les objectifs et mobiliser l'opinion publique d'une façon cohérente comme ce qui se travaille actuellement entre Kafa, Save the Children et Abaad.

Axe politique: Elaborer des politiques publiques saines

- Sensibiliser les pouvoirs publics au Liban autour d'une nécessité d'élargissement et de modification de la loi 422/2002 afin d'introduire la notion de prévention et de «bébé victime». Une participation des différents ministères de la santé, de l'intérieur, des affaires sociales et du travail, concernés par la question, est importante pour:

  * Développer une alternative d'une société meilleure basée sur la confiance dans le rôle d'un Etat protecteur des libertés.

  * Favoriser la mise en place d'une interdiction de la violence dans les familles et les institutions en précisant les sanctions mais aussi en débloquant les moyens pour assurer les suivis des personnes concernées. Que ça soit l'agresseur ou la victime, la société est responsable des parcours de chacun d'eux.

  * Reconnaître l'importance de la conscientisation sur le concept de prévention des problèmes de violence dans une perspective de santé publique et par là la valeur accordée aux activités de

D'ailleurs l'application effective de la loi 422/2002 se fait dans l'ombre des tribunaux religieux et sous l'égide des responsables religieux.

- *Les médias:* Ils peuvent jouer un rôle dans la normalisation de la violence contre les enfants en produisant des programmes violents, des films où les enfants sont exposés à des matériaux violents, à l'intimidation. Les films, les photos et l'internet peuvent être également des outils de harcèlement par exemple au Liban, une étude a montré que des abus sexuels sont effectués à travers des films et des photos de 3,8 % et à travers internet de 3,1% (Usta et al., 2008).

  Par ailleurs, les médias valorisent des modèles de personnes violentes et agressives ainsi qu'une culture de résolution des problèmes par la force.

Comment promouvoir la protection de l'enfance au Liban

En se basant sur les axes de la charte d'Ottawa (1986), nous pouvons réfléchir la promotion de la protection de l'enfance au Liban dans une optique d'une meilleure prise en compte de l'enfance agressée au Liban en renforçant les facteurs perçus comme positifs et en répondant aux facteurs négatifs.

La visée de cette promotion sera **l'empowerment** des parents et des enfants et de la société pour faire face à cette violence qui est en train de sévir à l'enfance et de continuer le long du cycle de vie sociale pour aboutir à une production de société violente justifiant les guerres et les inégalités sociales.

Nous allons résumer dans ce qui suit les plus pertinentes:

Axe Communautaire: Renforcer l'action communautaire

Le Liban est composé de différentes communautés religieuses et confessionnelles. Un travail de concertation communautaire avec les instances religieuses et sociétales est impératif pour pouvoir lancer une sorte de programme de modifications de la loi 422/2002.

* Concerter fera aboutir à un consensus autour des valeurs de citoyenneté libanaise autrement dit de l'importance de chaque

- ***La carence de moyens de recours*** pour dénoncer la violence est un facteur déterminant de l'amplification de celle-ci. Nous pouvons parler au Liban comme d'autres pays présentant cette carence **d'une crise de confiance** dans l'application des lois, dans les institutions et les différents agents de protection (police, agences spécialisées..). La représentation d'une protection possible par les institutions et par l'Etat est ébranlée par le manque de protection légale des femmes au Liban et par un suivi souvent inefficace des situations assujetties aux influences familiales, politiques, religieuses et sociales (pressions, menaces, longs suivis des procédures,...). Les mobilisations pour la loi de lutte contre la violence faite aux femmes illustrent clairement ce type de carence (Kafa, 2013).

  Le manque de moyens institutionnels pour la protection de l'enfance est une réalité libanaise déplorable à différents niveaux dont ceux:

  * du système judiciaire où manque une spécificité de «juge des enfants». Un seul juge porte plusieurs chapeaux!!!
  * Absence d'une procédure claire et précise pour les signalements et leurs suivis.
  * des possibilités d'un suivi professionnel: le peu de structures spécialisées et formées sur les besoins de développement psychosocial d'un enfant, manque de professionnels spécialisés et formés dans une optique de favoriser une résilience possible chez l'enfant agressé.
  * du déblocage des budgets pour contribuer à une évolution du système de la protection de l'enfance ce qui montre qu'il ne fit pas partie des priorités nationales encore.

- ***Le rôle de la religion*** comme système culturel de référence qui détermine l'application de la loi 422/2002 en fonction de ses critères de jugement liés au droit de mariage et de divorce, de garde d'enfants et d'héritage. Ce sont des valeurs qui sanctifient la famille unie et prône une gestion intrafamiliale de la violence. L'étude de l'Unicef (2012) fait apparaître que les réponses à la violence familiale se maintiennent dans le cercle de la famille élargie auprès de personnes considérées comme protectrices de l'intégrité familialeet au sein de la communauté même quand il s'agit de violence sexuelle intrafamiliale.

divorce, de protection et de droits sociaux sont assez variables entre les différentes religions existantes mais un dénominateur commun reste pertinent celui de la limitation de leurs droits à la protection en intégrant une perception justifiée et justifiable de la violence faite aux femmes et aux enfants.

La violence cachée non signalée: carence au niveau de l'environnement physique et psycho-social

La violence faite aux enfants reste en grande partie cachée pour des considérations diverses liées aux interactions sociales et aux représentations de soi et de l'autre dans la communauté d'une part et au manque de moyens existant inspirant la confiance aux parents et aux enfants d'autre part:

- ***La peur des enfants*** à signaler les incidents de violence dont ils sont victimes. Les parents, qui devraient protéger leurs enfants, restent silencieux si l'acte de violence est commis par le conjoint, par un membre influent de la famille ou de la société.

  La peur est liée également à la stigmatisation qui entoure le fait de dénoncer la violence. Le bien-être de l'enfant passe après la réputation, l'honneur de la famille.

- ***La tolérance sociale à la violence:*** inspirée et intériorisée dans le processus de socialisation à travers les valeurs familiales religieuses et culturelles déjà mentionnées, elle est autant acceptée par l'enfant que par ses parents que par son entourage communautaire et étatique. La famille considère la violence sur l'enfant comme une affaire familiale privée, un sujet tabou et la légitime ainsi socialement et culturellement (Save The Children, 2008). C'est notamment le cas dans les situations où les marques physiques de la violence sont invisibles. C'est ce qui traduit l'absence d'interdiction légale explicite des châtiments corporels. A ce jour, 16 pays interdisent le châtiment corporel à la maison. N'en parlons pas dans les écoles et les institutions accueillant des enfants (écoles, foyers,...)!! L'acceptation du mariage précoce des filles est une autre forme de tolérer la violence. Le recours à la violence comme méthode normale de règlements de conflits en résulte.

de son comportement punitif et amplifie ce qui était à l'origine une simple conduite disciplinaire (Angelino, 2004).

Les facteurs socio-culturels

Toute violence s'inscrit dans un contexte socio-culturel donné. Une interdépendance est notée entre les différents facteurs économiques, sociaux, culturels qui prédisposent et renforcent les mécanismes de violence.

La société patriarcale et la domination

Les facteurs qui régissent surtout les rapports sociaux ont une prépondérance importante en termes de violence. La dynamique de domination masculine et l'intériorisation d'un «habitus sexué» au sens de Bourdieu (1998) sont reproduites de génération en génération grâce au système sociétal patriarcal et engendrent une sorte de hiérarchie relationnelle. Une perception de soi et de l'autre est renforcée par les inégalités structurelles entre hommes et femmes, les normes culturelles renvoyant aux rapports sociaux du sexe et les rôles assignés au masculin et au féminin, les relations parents-enfants, les valeurs culturelles liées à la domination, à l'honneur masculin, à l'agressivité. Il apparaît que dans le cas d'une violence parentale, la reproduction reste assez forte et marquée par le rapport de domination masculine (Stocco, 2007).

La culture libanaise

Ces facteurs sont ancrés dans la culture libanaise basée sur une structure patriarcale, religieuse et confessionnelle (Save the Children, 2008). Dans l'éducation judéo-chrétienne ou musulmane, les représentations sociales genrées de père et de mère, les rôles traditionnels assignés dans cette mouvance de mondialisation sont déstabilisés. Les études ont montré que lorsque les femmes commencent à assumer des rôles non traditionnels et à exercer une activité professionnelle, là apparaissent des expressions exacerbées de violence (Pinheiro, 2006). Le système patriarcal au Liban véhicule une hiérarchie genrée et des valeurs de la masculinité qui décrivent le pouvoir de l'homme sur la femme comme naturel, normal et juste, visant la domination de celle-ci (Hamieh et Usta, 2011).

Les inégalités sociales entre les hommes et les femmes en matière de

Les antécédents de violence familiale et les caractéristiques individuelles:

La transmission de la violence

Le fait le plus constant concernant les parents maltraitants est qu'ils ont eux-mêmes presque toujours été agressés, battus ou négligés comme enfants. Cependant, il n'y a pas de relation univoque entre ces deux réalités puisqu'il n'y a que le tiers des parents agressés ou négligés qui maltraitent leurs enfants. Différents facteurs de protection viennent donc briser ce cycle de transmission de la violence. Par exemple, les mères qui ont été maltraitées au cours de leur enfance mais qui ont un bon réseau social de soutien, qui ont connu une relation non abusive et soutenante avec un des parents dans leur enfance, qui ont un conjoint aidant ou qui ont connu une expérience de thérapie positive sont moins à risque de maltraiter leurs propres enfants (Angelino, 2004).

Les caractéristiques psychologiques de la mère

Par ailleurs, certaines caractéristiques psychologiques de la mère sont associées à la maltraitance des enfants: le jeune âge du parent à la naissance de l'enfant, **un manque d'éducation et de connaissances des besoins des enfants**, de la difficulté à contrôler ses émotions, une faible estime de soi, une faible capacité d'empathie, de l'instabilité émotionnelle, de la dépression, de l'anxiété, une forte réactivité aux événements négatifs, un style d'attribution externe notamment le fait d'attribuer à l'enfant des intentions négatives à son égard. L'isolement, la toxicomanie, l'alcoolisme peuvent constituer des facteurs favorisant une ambiance familiale violente.

Les parents agresseurs ont un répertoire limité de stratégie de contrôle des comportements de leur enfant. Ils émettent moins de réponses émotionnelles et de raisonnement et davantage des punitions.

Il ressort également de ces études que les conduites agressives des parents apparaissent lorsqu'un parent présentant certaines prédispositions telles que l'anxiété, la dépression et l'hostilité, devient irrité par le comportement de son enfant et tente sans succès de le contrôler physiquement. Ce parent devient alors si énervé qu'il perd le contrôle

s'opposer et à s'affirmer. Les troubles de l'attachement à cette phase de la vie peuvent nuire à la structuration de la personnalité de l'enfant.

La violence physique peut entraîner la mort des moins de deux ans. Au Liban, le Ministère de la Santé évoque un pourcentage de mortalité infantile chez les enfants de moins de 5 ans de 11,1 % suite à des blessures et de 22 % pour des raisons inconnues (IGSPS, 2012). Le rapport de l'Unicef (2012) montre que 81,9 % des enfants âgés entre 2 et 14 ans ont subi des formes de punition psychologique et physique de la part de leurs mères ou autres membres de la famille et 13 % des enfants ont été assujettis à des châtiments corporels sévères. La violence sexuelle touche principalement ceux qui ont atteint l'âge de la puberté ou l'adolescence (Pinheiro, 2006).

Un bas niveau de revenus et un bas niveau d'instruction font accroître le risque de violence. Un lien est établi entre l'isolement social d'un parent ou le stress et la violence. Ainsi est le cas du stress résultant d'un changement d'emploi, de la perte de revenu ou d'autres préoccupations (Angelino, 2004).

Au Liban, les études menées sur la pauvreté, la croissance et le niveau de revenusentre 2004 et 2005 montrent que 21 % de la population libanaise sont classés'pauvres'et 8% de la population vivent dans une extrême pauvreté. Des disparités régionales sont significatives: la prévalence de l'extrême pauvreté est de moins de 1 % à Beyrouth; près de 2 à 4 % à Nabatiyyeh et au Mont Liban; de 10 à 12 % dans la Békaa et le Sud et de 17 % dans le Nord (Laithy et al., 2008 in IGSPS, 2012). Or la mortalité infantile de moins de cinq ans est observée surtout dans les régions défavorisées (IGSPS, 2012) et la violence physique faite aux enfants aune prévalence plus importante à la Békaa et à Nabatiyyeh plutôt qu'à Beyrouth avec des taux lesplus élevés au Mont Liban, au Nord et au Sud (Usta et al., 2008).

Un bas niveau d'instruction est surtout observé chez les mères d'enfants souffrant de violence sexuelle dans une étude effectuée à Baalbeck (Hamieh et Osta., 2008) et dans les camps palestiniens du Liban (Save the Children, 2008).

au niveau des écoles aux Etats-Unis en nommant le mois de février 2013 «The National Teen Dating Violence Awareness and Prevention month». Cette mesure fait partie d'un ensemble de mesures qui visent une sensibilisation de la communauté sur la violence faite aux femmes et aux jeunes.

Cette campagne de prévention de la violence entre enfants et adolescents vise à lutter contre les conséquences de cette violence telles l'absentéisme scolaire, le décrochage, l'échec scolaire et les problèmes de santé (drogue, HIV, malnutrition..) (Secretary of Education, 2013).

La violence au travail

Toutes régions du monde confondues, la violence physique, sexuelle et psychologique touche des millions et des millions de jeunes travailleurs, légaux ou illégaux. On l'utilise pour forcer les enfants à travailler, les punir ou les contrôler sur le lieu de travail.

Les violences commises à l'encontre d'enfants sur leur lieu de travail sont majoritairement par les employeurs. L'emploi le plus courant pour les filles de moins de 16 ans est le travail domestique souvent non règlementé et donnant lieu à l'exploitation.

L'exploitation des enfants pour des fins de prostitution ou activités analogues prive ceux-ci de leur liberté, les fait endurer différentes sortes de violence.

Au Liban, le Ministère de affaires sociales estime qu'il y a environ 100 000 enfants de moins de 14 ans qui font des travaux manuels tandis que certains rapports suggèrent qu'il existe au Liban la plus large proportion dans le monde d'enfants travailleurs âgés de 10 à 17 ans (Menassat, 2009).

Les enfants des rues sont estimés dans une étude en 2008 à 240 enfants dont 76 % sont des garçons et 24 % sont des filles. Une étude du Ministère libanais du travail en 2004 montre qu'il y a environ 92 % de ces enfants qui ne sont pas libanais.

Au Liban, les ONG dénoncent l'augmentation du trafic et l'exploitation sexuelle d'enfants ainsi que le travail domestique des

L'approche psychosociale de l'enfance agressée et le modèle socio-écologique de Green et Kreuter (2005)

La complexité de la question de l'enfance agressée au Liban ne peut être appréhendée que dans une logique d'interdépendance et d'interactions entre les différentsfacteurs psychosociaux. D'où lechoix de ce modèle socio-écologique de Green et Kreuter qui permet d'une part de réfléchir les facteurs prédisposant, facilitant et renforçant cette réalité au Libanet d'autre part, de penser à des stratégies d'intervention qui favorisent le bien-être de l'enfant. Celui-ci se concrétise à travers un travail d'aide à la parentalité pour renforcer les forces de résilience et promouvoir l'empowerment des enfants, des parents et de la société concernant la nécessité de la protection de l'enfance.

Les facteurs prédisposants sont composés de connaissances influençant les pratiques, d'une attitude «savoir être» basée sur un ensemble de croyances et de valeurs véhiculées rassurant une perception de soi et de l'autre et motivant un comportement déterminé.

Les facteurs facilitants se retrouvent dans une aptitude «un savoir faire» de compétences parentales et sociales liées à la gestion de la violence ainsi qu'un environnement physique qui permet la pratique d'un comportement violent.

Les facteurs de renforcement se situe au niveau de l'environnement psycho-social qui motive, justifie, récompense un comportement de violence.

Les caractéristiques de la famille

La structure familiale et la composition du ménage peuvent jouer un rôle prédisposant et facilitant l'expression de la violence.

Les études ont démontré que les parents maltraitants sont le plus souvent jeunes, célibataires, pauvres et chômeurs.

Age des enfants: Il faut d'abord souligner que les enfants les plus jeunes sont plus à risque d'être exposés à la maltraitance. Cela s'explique par le fait qu'ils passent plus de temps avec le parent, qu'ils sont physiquement et psychologiquement plus vulnérables, qu'ils ont plus de difficulté à contrôler leurs émotions et qu'ils ont souvent tendance à

s'opposer et à s'affirmer. Les troubles de l'attachement à cette phase de la vie peuvent nuire à la structuration de la personnalité de l'enfant.

La violence physique peut entraîner la mort des moins de deux ans. Au Liban, le Ministère de la Santé évoque un pourcentage de mortalité infantile chez les enfants de moins de 5 ans de 11,1 % suite à des blessures et de 22 % pour des raisons inconnues (IGSPS, 2012). Le rapport de l'Unicef (2012) montre que 81,9 % des enfants âgés entre 2 et 14 ans ont subi des formes de punition psychologique et physique de la part de leurs mères ou autres membres de la famille et 13 % des enfants ont été assujettis à des châtiments corporels sévères. La violence sexuelle touche principalement ceux qui ont atteint l'âge de la puberté ou l'adolescence (Pinheiro, 2006).

Un bas niveau de revenus et un bas niveau d'instruction font accroître le risque de violence. Un lien est établi entre l'isolement social d'un parent ou le stress et la violence. Ainsi est le cas du stress résultant d'un changement d'emploi, de la perte de revenu ou d'autres préoccupations (Angelino, 2004).

Au Liban, les études menées sur la pauvreté, la croissance et le niveau de revenusentre 2004 et 2005 montrent que 21 % de la population libanaise sont classés'pauvres'et 8% de la population vivent dans une extrême pauvreté. Des disparités régionales sont significatives: la prévalence de l'extrême pauvreté est de moins de 1 % à Beyrouth; près de 2 à 4 % à Nabatiyyeh et au Mont Liban; de 10 à 12 % dans la Békaa et le Sud et de 17 % dans le Nord (Laithy et al., 2008 in IGSPS, 2012). Or la mortalité infantile de moins de cinq ans est observée surtout dans les régions défavorisées (IGSPS, 2012) et la violence physique faite aux enfants aune prévalence plus importante à la Békaa et à Nabatiyyeh plutôt qu'à Beyrouth avec des taux lesplus élevés au Mont Liban, au Nord et au Sud (Usta et al., 2008).

Un bas niveau d'instruction est surtout observé chez les mères d'enfants souffrant de violence sexuelle dans une étude effectuée à Baalbeck (Hamieh et Osta., 2008) et dans les camps palestiniens du Liban (Save the Children, 2008).

enfants mais il n'y a pas encore des statistiques précises sur la question (Unicef, 2012).

Les conséquences de la violence subie par les enfants

Elles sont souvent profondes et durables. Elles varient selon la nature et la gravité des actes de violence. La violence peut entraîner une plus grande prédisposition à des troubles sociaux, émotionnels et cognitifs, des comportements dangereux pour la santé tels que l'abus de substances et l'initiation précoce à l'activité sexuelle (Felitti, 1998). Des problèmes sociaux et mentaux peuvent aussi survenir: anxiété et troubles dépressifs, hallucinations, déficience dans l'exécution des tâches, troubles de la mémoire et comportement agressif.

Une exposition précoce à la violence est associée à l'âge adulte au développement des maladies du cur, des poumons, à des maladies sexuellement transmissibles, à des tentatives de suicide etc. (Cdc, 2006).

Les symptômes psychologiques représentent un type de conséquence des violences. De nombreuses études montrent un état de dommages psychologiques à court et long terme:

- Des troubles minimes et passagers chez certains enfants.
- Mauvaises relations et mauvais résultats scolaires.
- Retards de développement.
- Des symptômes psychiatriques graves chez d'autres tels que la dépression, l'angoisse, la toxicomanie, l'agressivité, la honte ou des déficiences intellectuelles.
- Des troubles tels que le syndrome de stress post-traumatique, la dépression grave, les troubles du sommeil, troubles du comportement et de la conduite, troubles psychosomatiques etc. (Deroff, 2010).

Ainsi un lien important existe entre la violence sexuelle au cours de l'enfance et des problèmes de santé mentale tels que les troubles anxieux et les pensées suicidaires.

Les études montrent que les enfants témoins de violence entre leurs parents manifestent les mêmes troubles psychologiques et de comportement que les enfants directement victimes de violence (Fischer, 2003).

au niveau des écoles aux Etats-Unis en nommant le mois de février 2013 «The National Teen Dating Violence Awareness and Prevention month». Cette mesure fait partie d'un ensemble de mesures qui visent une sensibilisation de la communauté sur la violence faite aux femmes et aux jeunes.

Cette campagne de prévention de la violence entre enfants et adolescents vise à lutter contre les conséquences de cette violence telles l'absentéisme scolaire, le décrochage, l'échec scolaire et les problèmes de santé (drogue, HIV, malnutrition..) (Secretary of Education, 2013).

La violence au travail

Toutes régions du monde confondues, la violence physique, sexuelle et psychologique touche des millions et des millions de jeunes travailleurs, légaux ou illégaux. On l'utilise pour forcer les enfants à travailler, les punir ou les contrôler sur le lieu de travail.

Les violences commises à l'encontre d'enfants sur leur lieu de travail sont majoritairement par les employeurs. L'emploi le plus courant pour les filles de moins de 16 ans est le travail domestique souvent non règlementé et donnant lieu à l'exploitation.

L'exploitation des enfants pour des fins de prostitution ou activités analogues prive ceux-ci de leur liberté, les fait endurer différentes sortes de violence.

Au Liban, le Ministère de affaires sociales estime qu'il y a environ 100 000 enfants de moins de 14 ans qui font des travaux manuels tandis que certains rapports suggèrent qu'il existe au Liban la plus large proportion dans le monde d'enfants travailleurs âgés de 10 à 17 ans (Menassat, 2009).

Les enfants des rues sont estimés dans une étude en 2008 à 240 enfants dont 76 % sont des garçons et 24 % sont des filles. Une étude du Ministère libanais du travail en 2004 montre qu'il y a environ 92 % de ces enfants qui ne sont pas libanais.

Au Liban, les ONG dénoncent l'augmentation du trafic et l'exploitation sexuelle d'enfants ainsi que le travail domestique des

ENVEFF (Ined, 2001) en France montre que 10 % des femmes sont en situation de violences conjugales.

Une étude effectuée en Inde révèle que la violence au sein du foyer double le risque de violence contre les enfants (Pinheiro, 2006).

Les violences dans les écoles et les établissements d'enseignement

L'école a un rôle important à jouer dans la protection des enfants contre la violence car elle présente un lieu de socialisation où l'enfant peut être exposé à la violence et même apprendre à être violent.

- ***La violence perpétrée par les enseignants ou autres personnes travaillant en milieu scolaire:*** Elle peut avoir plusieurs formes de châtiments corporels, châtiments psychologiques humiliants pour l'enfant, violence sexuelle et sexiste, etc. 102 pays ont aboli le châtiment corporel dans les écoles en respectant la convention relative aux droits de l'enfant mais la loi n'est pas appliquée partout de la même manière.

  Le rapport de l'Unicef 2012 mentionne 40 % des élèves au Liban ont subi des violences physiques de la part de leurs enseignants.

  45 écoles dans les régions de Akkar, Hermel, Baalbek et du Sud du Liban présentent des punitions corporelles excessives des enfants. Ce sont des éléments qui rejoignent la pauvreté accrue qui sévit dans ces régions (Laithy et al., 2008 in IGSPS, 2012).

- ***La violence dans les cours de récréations et entre les élèves:*** Les écoles sont influencées par les faits qui se produisent au sein de la communauté, la culture des bandes, le bullying...L'étude de l'Organisation Mondiale de la Santé (2005) sur la santé des élèves au Liban rapporte un taux de 30 % des élèves ayant souffert du bullying.

- ***La violence sexuelle et sexiste (Gender based violence):*** il s'agit d'actes qui visent surtout les filles et sont perpétrés par des enseignants et des camarades de classe de sexe masculin. C'est une sorte de discrimination qui pose problème dans les pays développés et en développement qui peut toucher également les homosexuels, les lesbiennes et la traite sexuelle d'enfants.

  Dernièrement, le président Obama a lancé une campagne nationale

- *Les violences liées à des pratiques socio-culturelles de la famille:*

  * L'absence d'un âge minimal requis pour les mariages dans certains pays ou religions expose les enfants à la violence du partenaire. 82 millions de filles se marient avant l'âge de 18 ans. Nombre d'entre elles sont mariées beaucoup plus jeunes, souvent de force, et sont fortement exposées à la violence, y compris à des relations sexuelles forcées (Bruce, 2002).

    Au Liban, 4,1 % des femmes âgées entre 15 et 49 ans ont été mariées avant l'âge de 15 ans et 21,2 % des femmes âgées entre 20 et 49 ans ont été mariées avant l'âge de 18 ans (Unicef, 2012, chiffres basés sur des chiffres du gouvernement libanais de 2009).

    Des 778 filles palestiniennes résidant au sud du Liban, les ONG ont détecté que 46,75 % des filles de 17 ans et environ 32 % de celles de 16 ans sont déjà mariées (Unicef, 2012).

  * Les pratiques traditionnelles préjudiciables aux enfants telles les mutilations génitales féminines affectant la santé des fillettes et des femmes, les rites d'initiation violents, le gavage, les crimes d'honneur...En titre d'exemple, un taux de 97 % des femmes en Egypte, en âge de reproduction, ont été assujetties aux mutilations génitales et 23 % au Yémen (Unicef, 2007 in Save the Children, 2008).

- ***Les violences conjugales:*** Il existe un lien étroit entre la violence à l'égard des femmes et la violence à l'égard des enfants. La violence conjugale est majoritairement une violence faite aux femmes. Elle englobe tous les actes d'agression qui sont de nature à provoquer des souffrances psychiques et/ou psychologiques dans le but d'intimider, de punir, d'humilier ou de maintenir dans des rôles stéréotypés. Elle définit tout comportement exercé par un partenaire intime qui provoque des dommages physiques, psychologiques ou sexuels à quelqu'un faisant partie de cette relation (Fischer, 2003).

  Les valeurs culturelles déterminent les rôles féminins et masculins et les rapports sociaux de sexe. Elles soulignent également des niveaux de tolérance sociale à la violence dans une société donnée.Toutes les recherches ont montré que la violence conjugale accroît à son tour le risque de violences contre l'enfant dans sa famille. L'enquête

significatives, le plus souvent ses parents, qu'il construit graduellement la sécurité intérieure nécessaire à son adaptation.

Le lien affectif de nature Unique, Spécifique et Durable qui l'unit à ces personnes privilégiées a été désigné par le terme attachement (Ethier et al. 2002). L'enfant privé de contacts, connaît rapidement de graves troubles. Le lien mère-enfant est la forme, le contenu et le sens que prendra l'attachement en fonction des expériences relationnelles vécues par l'enfant. La négligence de la mère à ce stade entrave «l'harmonie affective». D'ailleurs les recherches de Bowlby ont démontré que ces expériences participent de la construction de la confiance en soi et en l'autre, de l'estime de soi qui sont au fondement de la capacité de tisser des systèmes relationnels souples et positifs (Pieuchot, 2007).

Au Liban, il n'y a pas de chiffres clairs sur la négligence (1 % selon Save the Children 2012). Cela peut s'expliquer par l'absence d'intervention de prévention chez des enfants en risque de danger où elle y est principalement détectable.

- ***Les violences sexuelles:*** Ce sont des actes commis par un parent sur l'enfant pour en retirer un plaisir sexuel. Ce sont des violences de plus en plus reconnues au sein des foyers.

Selon l'OMS, dans les pays développés et en développement, 150 millions de filles et 73 millions de garçons de moins de 18 ans auraient subi un rapport sexuel imposé ou d'autres formes de violence sexuelle en 2002. Une autre étude OMS en 2005 a révélé qu'entre 1 % et 21 % des femmes disaient avoir été victimes de violences sexuelles avant l'âge de 15 ans, commises dans la majorité des cas par des hommes de la famille (OMS, 2005).

Un examen des études dans 21 pays (développés pour la plupart) fait ressortir que 7 % à 36 % des femmes et 3 % à 29 % des hommes avaient été victimes de violences sexuelles durant l'enfance et la majorité des études ont révélé que le taux de maltraitance des filles était de 1,5 à 3 fois supérieur à celui des garçons (Pinheiro, 2006).

En ce qui concerne le Liban, où la sexualité reste un sujet tabou, 16,1% d'enfants ont vécu au moins une forme d'abus sexuels et 12,5% ont été victimes d'actes sexuels (Usta et al., 2008).

Les châtiments corporels sévères sont repérables grâce aux statistiques.

Quand il s'agit d'enfants très jeunes, la violence peut se traduire par des séquelles permanentes et même entraîner la mort exemple le syndrome de l'enfant secoué. L'OMS a estimé que 53 000 enfants ont été victimes d'homicide dans le monde en 2002 et 80 % à 98 % des enfants subissent des châtiments corporels à la maison, le tiers davantage subissant des châtiments corporels sévères infligés à l'aide d'instruments.

- ***Les violences affectives et psychologiques:*** Elles se caractérisent par des actes qui nuisent à la santé mentale et au développement affectif de l'enfant. Insultes, injures, rejet, menaces, indifférence, dévalorisation et mépris sont des formes de violence susceptibles d'être préjudiciables au bien-être psychique de l'enfant; en particulier lorsqu'elles proviennent d'un parent. La perception de l'enfant par son parent est fondamentale pour la structuration de sa personnalité et sa socialisation (Winnicott, 1969).

  Dans l'étude sur les situations des enfants victimes de violence au Liban, on reporte un taux de 54,1 % d'enfants ayant souffert au moins d'une des formes de violence physique et de 64,9 % ayant vécu au moins une des formes de la violence psychologique. Dans la plupart des situations, l'agresseur violent était le père (Usta et al., 2008).

- ***Les négligences:*** Elles comportent une privation ou absence de soins à l'enfant. La notion de négligence renvoie donc au fait de ne pas répondre aux besoins physiques et affectifs des jeunes enfants, de ne pas les protéger du danger ou de ne pas leur assurer les soins médicaux et autres qui leur sont nécessaires, ce qui contribue à la morbidité et à la mortalité de ces derniers (Pinheiro, 2006).

  Quand il s'agit de bébé, celui-ci a besoin d'un environnement humain pour établir les premiers liens qui contribueront à construire son sentiment de sécurité intérieure, la confiance en l'autre et en lui, la capacité à s'inscrire dans les liens sociaux. L'enfant possède à la naissance toutes les qualités requises pour entrer en relation avec autrui. C'est par ses expériences et relations avec des personnes

L'enfant en danger est une notion plus large et plus complète que la maltraitance: «un enfant victime de ses parents ou d'adultes ayant sa charge de brutalités, négligences lourdes, absence volontaire de soins, violences psychologiques, sexuelles ayant des conséquences sur le développement psychoaffectif de l'enfant».

C'est lorsque l'enfant vit des situations compromettant gravement son développement physique, affectif, intellectuel et social. Ce mineur peut subir des violences intrafamiliales, institutionnelles...), comme il peut être acteur (fugues, pré délinquance, délinquance) (Saliba Sfeir, 2013).

Actes de violence à l'encontre des enfants

Les actes de violence sont détaillés dans ce qui suit dans le cadre de trois types de violence subie par les enfants touchant les différentes instances de socialisation de l'enfant: La violence familiale sous toutes ses formes, la violence dans les écoles et les établissements d'enseignement et la violence au travail.

La violence familiale

La famille constitue le milieu naturel pour la croissance et le bien-être de tous ses membres et en particulier des enfants. La déclaration des droits de l'homme garantit le droit à la vie privée et à la vie de famille. Malheureusement, c'est dans le contexte de la famille que combattre la violence dont sont victimes les enfants s'avère le plus difficile. D'où l'obligation d'une protection de l'Etat au sein des foyers.

L'agression subie par les enfants rentre dans les formes de la violence familiale. Celle-ci se définit par les différents abus exercés par un membre de la famille ayant en particulier un rôle conjugal ou d'autorité sur un autre. La violence parentale en fait donc partie et s'exerce sous forme de mauvais traitements infligés aux enfants telles que les violences physiques, les violences affectives et psychologiques, les violences sexuelles, les négligences.

- ***Les actes de violences physiques:*** ce sont des actes commis par les parents ou tuteurs de l'enfant et qui entraînent des dommages corporels plus ou moins graves et durables.

L'agressivité est une tendance, un trait psychologique plus qu'un acte, liée à une pulsion visant à nuire à autrui ou à détruire un sujet.

L'agression est un acte ou un passage à l'acte dont le but est la destruction totale ou partielle d'un objet ou l'atteinte d'une intégrité physique ou psychique d'une personne ou d'un groupe entier. Le concept d'agression est celui d'une violence liée à des situations interpersonnelles où sont commis des actes visant à nuire et à faire du mal à autrui par divers moyens (Fischer, 2003). L'agression ne peut être appréhendée en dehors de critères de nature et d'intensité de l'acte d'une part et ceux du codage social de la tolérance à la violence d'autre part.

La notion de l'enfance agressée est abordéesuccinctement dans la loi libanaise 422/2002 sans une considération suffisante des différentes facettes de la violence subie ni des moyens d'y remédier. Tous les rapports de recherche effectués sur l'application de cette loi recommandent une modification fondamentale et un élargissement du sens, des procédures et des dispositifs (Unicef, 2012). Néanmoins, la population libanaise est estimée à 4,2 millions de personnes dont 1,3 millions sont âgées de moins de 18 ans et 322 000 de moins de 5 ans (Unicef, 2012).

Les travaux de recherche en France autour du système de la protection de l'enfance ont permis une évolution des notions de l'enfant en risque de danger et de l'enfant maltraité. En effet, suite à une série de rapports d'étude sur les situations signalées au parquet et les pratiques professionnelles spécialisées, une réforme de la loi 2007 de la protection de l'enfance a été appliquée en redéfinissant les concepts du danger et en instituant une nouvelle organisation du dispositifqui renforce la prévention (Odas, 2007). Cette réforme a supprimé la notion de maltraitance qui figure toujours dans les définitions de l'organisation mondiale de la santé (2002) et de la loi libanaise 422 pour élargir les notions qui compromettent le développement de l'enfant au cadre des violences subies sous toutes ses formes. Les notions retenues pour sortir le plus possible de la notion floue de danger sont les suivantes:

L'enfant en risque de danger: connaît des conditions d'existence qui risquent de compromettre son développement physique, affectif, intellectuel et social, telle qu'une grande précarité sociale, une séparation parentale conflictuelle, pouvant être traitées par des moyens contractualisés, **d'aide à la parentalité.**

de l'adolescence (de 0 à 18 ans au Liban)[1] et l'enfant est une personne qui traverse cette période en grandissant. C'est une période caractérisée par l'évolution qui conduit à devenir adulte (Pieuchot, 2007).

L'objectif de cet article est de situer avant tout l'enfance en tant que processus dynamique basé sur un ensemble d'interactions environnementales réciproques et interdépendantes prenant forme dans l'attachement affectif et contribuant à la mise en place du développement psychologique, social et intellectuel de l'enfant. L'importance de la notion de processus est de permettre une dynamique de changement possible et imaginablede point de vuesocio-culturel, législatif et politique à appliquer par l'ensemble des acteurs sociaux et institutionnels concernés par la protection de l'enfance: parents, médecins, juges, psychologues, assistantes sociales, éducateurs, etc.

Etudier l'enfance agressée de point de vue psychosociale consiste à définir les notions existantes de l'enfance en danger et les différents actes de violence pouvant être subis par les enfants dans leur environnement physique et psycho-social afin d'étudier leurs conséquences et répercussions sur la santé physique, psychologique et sociale de ces enfants.

Cet article aborde cette réalité dans le monde pour faire ressortir les spécificités du contexte libanais. Cette réflexion sur l'enfance dans le contexte libanais sera analysée conceptuellement en s'inspirant du modèle socio-écologique de Green et Kreuter (2005). Ce choix conceptuel permet d'analyser les caractéristiques libanaises prédisposant, facilitant et renforçant une réalité de violence subie par les enfants et permet d'élaborer une stratégie de promotion de la prévention dans la protection de l'enfance touchant les instances de socialisation et d'influence politique et décisionnelle.

Qu'est-ce qu'une enfance agressée?

Une enfance agressée introduit les notions d'agressivité et d'agression qui sont toutefois différentes:

---

(1) La loi libanaise 422/2002 sur la protection des mineurs et des enfants en danger, article 1.

Réflexions psychosociales sur l'enfance agressée au Liban

Christiane SALIBA SFEIR(*)

Résumé

L'enfance s'étend de la naissance à la fin de l'adolescence et se caractérise par l'évolution qui conduit à devenir adulte. La notion de l'enfance agressée est une notion de base de l'évaluation de l'enfance en danger dans les différents pays et notamment en France dans la réforme de la protection de l'enfance de 2007. Elle est insuffisammentmentionnée dans la loi libanaise 422/2002.

L'objectif de cet article est de réfléchir cette enfance en tant que processus psychosocial dynamique basé sur un ensemble d'interactions environnementales dans toutes ses dimensions. Elles prennent formedans l'attachement affectifde l'enfant et contribuent à la mise en place de son développement psychologique, social et intellectuel.

Les formes de violence physique, psychologique et sexuelle subies par les enfants nous amènent à réfléchir les facteurs prédisposant, facilitant et renforçant cette réalité au Liban. La prise en compte de la violence conjugale, de la violence sexuelle basée sur le genre (Gender Based Violence) mettrait en évidence les impacts directs et indirects sur les enfants agressés. Les représentations sociales concernant un environnement «suffisamment bon», les risques de tolérance sociale accrue vis-à-vis de la violence introduisent l'importance de la prévention en agissant sur les facteurs socio-culturels, institutionnels et communautaires dans la promotion de la protection de l'enfant et son bien-être au Liban.

Introduction

L'enfance est la période de la vie qui s'étend de la naissance à la fin

(*) Professeure Associée - ISS - 2ème Section.

Revue

Les Sciences Sociales